



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

المرجع : / 2020

الميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

تحت اشراف الأستاذة:

قبائلي أمال

المحاضر الطالبة

- بن حميد شهيناز

لجنة المناقشة

| الصفة | الجامعة | اسم ولقب الأستاذ |
|--------------|--|-------------------|
| رئيسا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا | بوركوة عبد المالك |
| مشرفا ومقررا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا | قبائلي أمال |
| مناقشا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا | دوفي قرمية |

السنة الجامعية: 2020/2019



شكرو تقدير

أحمدك يا رب حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و اشهد أن
محمدا عبد الله و رسوله صلوات الله و سلامه عليك ياسيدي يا رسول الله
أتقدم بجزيل الشكر و خالص عرفاني إلى كل من تحلى بالصبر الجميل و
ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل و أخص بالشكر الأستاذة
المشرفة "أمال قبائلي" التي كان لها فضل الإشراف على هذه الدراسة شكرا
على توجيهاتك و إرشاداتك.

كما أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة
المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة و تقييمها.

كما أتوجه بالشكر إلى أفراد عائلتي العزيزة وأخص بالذكر أمي وزوجي
وإخوتي.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه
الصلاة والسلام.

وبعد

إلى والدتي الغالية التي إجتهدت في تربيتي صغيرة و الدعاء لي كبيرة
إعترافا بفضلها و تقديرا لكفاحها أقدم هذا العمل جزاها الله في الدنيا
والآخرة ؛

إلى روح والدي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته عسى الله أن
يجمعني به في جنة الخلد؛

إلى رفيق الدرب ونبراسه إلى من كان لي سند وأمدني الكثير من التشجيع
والقوة زوجي بوعلام حفظه الله وعائلته الكريمة؛

إلى شاكر، فاتح، بدرالدين إخوتي حفظهم الله وأدامهم بجانبني؛

إلى كل أفراد عائلتي؛

إلى كل الصديقات؛

إلى كل أساتذتي الأفاضل؛

إلى كل زملاء الدراسة؛

إلى كل من يعرفني.

أسأل الله أن ينفعني وإياكم إنه قريب مجيب وما توفيقني إلا بالله عليه
توكلت وإليه أنيب.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية، في ظل تزايد أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تلبية متطلبات البنوك الإسلامية وتحقيق أهدافها، حيث كان الهدف من الهندسة المالية الإسلامية هو تصميم وإبتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى إبتكار أساليب للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية خاصة المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أكبر وأعلى المخاطر التي تتعرض لها مقارنة مع البنوك التقليدية وذلك راجع لطبيعة التمويل التي تتميز به بالإضافة إلى محدودية وسائل التعامل مع هذه المخاطر التي تكون ضمن الإلتزام بالضوابط الشرعية.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة التي أجريت على بنك من البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو: بنك دبي الإسلامي والتي تم فيه التطرق إلى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها هذا البنك من خلال التقارير المالية السنوية التي تم إعتماها للفترة 2016-2019 ومن خلال تحليل هذه التقارير تم إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية وذلك عن طريق الأساليب المتمثلة في التنوع في الموجودات التمويلية والإستثمارية والتنوع في المناطق الجغرافية والقطاعات الإقتصادية لتجنب التركيز، كذلك الإعتقاد على أسلوب الضمانات والتي من بينها رهن العقارات، التحفظ على الأصول.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، المخاطر الائتمانية، الضمانات، التنوع.

Abstract:

This study aimed to identify the role of islamic financial engineering in managing credit risk, in light of the increasing importance of islamic financial engineering in meeting the requirements of islamic banks and achieving their goals, where the aim of engineeri,g was to desing , innovate and develop financial instruments and products compatible with islamic law, in addition to devising methods to hedge the risk banks are exposed to, especially credit risks which is considered one of the biggest and highest risks that you are exposed to compared to conventional banks, due to the nature of financing that is characterized by it in addition to the limited means of dealing with these risk that are within the compliance with sharia controls.

From this standpoint comes this study that was conducted on one of the banks operating in the United Arab Emarates, which is Dubai islamic bank, in which the credit risks that the banks is exposed to is addressed through the annual reports that have been approved for the period 2016-2019, and through the analysis of these reports, the role of islamics financial engineering in managing credit risk has been highlighted through methods represented in diversification in financing and investment assets and diversification in geographical regions and economic sectors to avoid concentration, as well as relving on the method of guarantees, which include mortgage real estate, asset custody.

Key words: islamic financial engineering, credit risk, collateral, diversification.

فهرس المحتويات

| الصفحة | فهرس المحتويات |
|--------|--|
| | شكر وتقدير. |
| | الإهداء. |
| | الملخص |
| | فهرس المحتويات. |
| | فهرس الجداول. |
| | فهرس الأشكال. |
| | فهرس الملاحق |
| أ-هـ | مقدمة |
| 36-7 | الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية |
| 07 | تمهيد. |
| 08 | المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية. |
| 08 | المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية |
| 11 | المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية |
| 14 | المطلب الثالث: أغراض إستخدام أدوات الهندسة المالية. |
| 15 | المبحث الثاني: مدخل للهندسة المالية الإسلامية. |
| 16 | المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية. |
| 19 | المطلب الثاني: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية. |
| 21 | المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية. |
| 23 | المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية. |
| 23 | المطلب الأول: الأدوات التمويلية و المشتقات المالية الإسلامية والأدوات المالية المركبة للهندسة المالية الإسلامية. |
| 29 | المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية. |
| 31 | المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية. |
| 36 | خلاصة الفصل الأول. |
| 66-38 | الفصل الثاني: التأصيل النظري لإدارة المخاطر الإئتمانية. |
| 38 | تمهيد. |
| 39 | المبحث الأول: لمحة عامة عن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية. |
| 39 | المطلب الأول: مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية و علاقتها بمصطلحات أخرى. |

| | |
|-------|--|
| 43 | المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية. |
| 45 | المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية. |
| 48 | المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية. |
| 48 | المطلب الأول: ماهية الائتمان في البنوك الإسلامية وأهميته. |
| 50 | المطلب الثاني: إجراءات و أسس منح الائتمان في البنوك الإسلامية. |
| 54 | المطلب الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية. |
| 59 | المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية. |
| 59 | المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية. |
| 62 | المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية. |
| 64 | المطلب الثالث: أساليب الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. |
| 66 | خلاصة الفصل الثاني. |
| 84-68 | الفصل الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019 |
| 68 | تمهيد. |
| 69 | المبحث الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي. |
| 69 | المطلب الأول: لمحة عن بنك دبي الإسلامي. |
| 70 | المطلب الثاني: خصائص و قيم بنك دبي الإسلامي. |
| 71 | المطلب الثالث: أهداف بنك دبي الإسلامي و الخدمات التي يقدمها. |
| 74 | المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان ببنك دبي الإسلامي وأدوات الهندسة المالية المستخدمة من طرفه. |
| 74 | المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي. |
| 76 | المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية المستخدمة من طرف بنك دبي الإسلامي. |
| 80 | المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي |
| 80 | المطلب الأول: دور أسلوب التنويع في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي. |
| 83 | المطلب الثاني: دور أسلوب الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي. |
| 84 | خلاصة الفصل الثالث. |
| 89-86 | خاتمة. |
| 90 | قائمة المراجع. |
| 98 | قائمة الملاحق. |

فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-----------------|
| 78 | تطور إستخدام الصيغ التمويلية والإستثمارية من طرف بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019 . | الجدول رقم (01) |
| 80 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان في الموجودات التمويلية والإستثمارية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019. | الجدول رقم(02) |
| 81 | توزيع أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب المناطق الجغرافية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019. | الجدول رقم (03) |
| 82 | توزيع أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب القطاعات الإقتصادية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019. | الجدول رقم (04) |
| 83 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان ببنك دبي الإسلامي قبل الأخذ بالضمانات وبعد الأخذ بها. | الجدول رقم (05) |

فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|----------------|
| 46 | مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية | الشكل رقم (01) |
| 53 | إجراءات منح الإئتمان بالبنوك الإسلامية. | الشكل رقم (02) |

فهرس الملاحق

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-----------------|
| 99-98 | أدوات الهندسة المالية المستخدمة من طرف بنك دبي الإسلامي | الملحق رقم (01) |
| 100 | الموجودات التمويلية والإستثمارية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2017 | الملحق رقم (02) |
| 101 | الموجودات التمويلية والإستثمارية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2018-2019 | الملحق رقم (03) |
| 102 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان في الموجودات التمويلية و الإستثمارية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2017 | الملحق رقم (04) |
| 103 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان في الموجودات التمويلية والإستثمارية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2018-2019 | الملحق رقم (05) |
| 104 | تركزات أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2016-2017 | الملحق رقم (06) |
| 105 | تركزات أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2018-2019 | الملحق رقم (07) |
| 106 | تركزات أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2017 | الملحق رقم (08) |
| 107 | تركزات أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2018-2019 | الملحق رقم (09) |
| 108 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان قبل الأخذ بالضمانات وبعد الأخذ بها خلال الفترة 2016-2017 | الملحق رقم (10) |
| 109 | أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان قبل الأخذ بالضمانات وبعد الأخذ بها خلال الفترة 2018-2019 | الملحق رقم (11) |

مقدمة

تحتاج البنوك الإسلامية دوماً إلى إبتكار وتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية التي تمكنها من الإدارة الجيدة لأعمالها فضلاً عن مساهمتها في المحافظة والبقاء والتطور في إطار مجابهة المخاطر التي تتعرض لها وبالتالي فهي بحاجة إلى تلك الأدوات، لكن المشكل المطروح ليس في توافرها بل في مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد أدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية بالإضافة إلى تلبيةها للإحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة للحصول على ميزات تنافسية تمكنها من منافسة نظيرتها التقليدية.

إضافة إلى ما سبق فالبنوك الإسلامية تواجه العديد من المخاطر عند ممارستها لأنشطتها وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها وتسمى البنوك الإسلامية من خلال الهندسة المالية الإسلامية إلى تطوير وإبتكار وتصميم أدوات مالية إسلامية وأساليب تمكنها من إدارة مخاطرها الائتمانية التي تتعرض لها والتحوط والتخفيف منها ومن هنا جاءت الحاجة إلى فهم الهندسة المالية الإسلامية وأدواتها وأساليبها ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.

أولاً: إشكالية الدراسة.

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي؟

و يندرج من التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو واقع الهندسة المالية المستخدمة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016- 2019؟

2- ما هي المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي وكيف تتم إدارتها؟

3- ما هي أساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

للإجابة على إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1- تحظى الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016- 2019 باهتمام بالغ و ذلك من خلال تزايد إستعمال مختلف أدواتها.

2- تتمثل المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي في عدم وفاء العميل بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها وتتم إدارتها وفق الأساليب التي إبتكرتها الهندسة المالية الإسلامية.

3- أساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة لإدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي هي التنويع والضمانات.

ثالثا: أسباب إختيار موضوع الدراسة.

تتمثل أهم أسباب إختيار الموضوع فيما يلي:

1- أسباب ذاتية:

- حداثة الموضوع نسبيا وقلّة الدراسات التي تناولته.
- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية وأدواتها.

2- أسباب موضوعية:

- التعرف على الدور الذي تقوم به الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية.

رابعا: اهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- 1- التعرف على واقع الهندسة المالية الإسلامية.
- 2- تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.
- 3- التعرف على الخطوات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.
- 4- إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي.

خامسا: أهمية الدراسة.

- 1- التعرف على مختلف أدوات وأساليب الهندسة المالية الإسلامية.
- 2- التعرف على مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية.
- 3- الوقوف على أساليب الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية.

سادسا: حدود الدراسة.

- 1- **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة بنك من البنوك الإسلامية ويتمثل في بنك دبي الإسلامي.
- 2- **الحدود الزمانية:** تم إختيار سنوات الدراسة من سنة 2016 إلى سنة 2019 للتعرف على دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية.

سابعا: المنهج المستخدم في الدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار فرضيات الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- 1- **المنهج الوصفي:** تم الإعتماد على المنهج الوصفي لأنه يسمح بتقديم تعاريف وتحديد المفاهيم النظرية الخاصة بالهندسة المالية بصفة عامة والهندسة المالية الإسلامية بصفة خاصة.
- 2- **المنهج التحليلي:** تم الإعتماد على المنهج التحليلي من أجل توضيح الدور الذي تؤديه الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية وذلك بدراسة حالة بنك دبي الإسلامي.

ثامنا: الدراسات السابقة.

يعتبر موضوع الهندسة المالية الإسلامية من المواضيع الهامة، إلا أن الدراسات التي أثرت حوله لا زالت غير كافية للإلمام بكافة جوانبه خاصة فيما يخص دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الإئتمانية، ومن خلال الدراسات التالية وفي حدود الإطلاع وفي حدود ما توفر من مراجع يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

1- محمد عبد الحميد عبد الحي: إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر و المستخدمة في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية، وإيضاح التعديلات الواجب إجراؤها على هذه التقنيات حتى تصبح أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية، و بناءا عليه تناولت الأطروحة موضوع إمكانية إستخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في المصارف التقليدية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- إن التقنيات المستخدمة في المصارف التقليدية تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية عليها لتتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي؛
- تم إقتراح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القسوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل أوضاع كارثية معقولة الحدوث، وبالتالي تبين أنه بإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالإستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها ركزت على تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك التقليدية والتي تم إجراء التعديل عليها من أجل إدارة وقياس المخاطر في البنوك الإسلامية، بينما ركزت دراستنا على دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الإئتمانية.

وقد تم الإستفادة من هذه الدراسة في التعرف على تقنيات الهندسة المالية المستخدمة لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية وكذلك التعرف على مجموع الإجراءات والتعديلات الجوهرية والشكلية المطبقة على هذه التقنيات.

2- مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري و عينة من المصارف الإسلامية 2013-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، تناولت هذه الدراسة ماهية المخاطر المالية وعرضت مختلف المخاطر المتولدة على مختلف الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية وكذلك قدمت الأسس والمبادئ التي تبنى عليها الهندسة المالية الإسلامية وفي الأخير عرضت مختلف الصيغ

التمويلية المعروضة من طرف بنك البركة والكيفية المعتمدة في إدارة المخاطر في هذا البنك وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على البيوع ببنك البركة لكنها غير فعالة في صيغ التمويل القائمة على الملكية، وأكدت هذه الدراسة في الأخير على ضرورة الإهتمام بمخرجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بشكل أحسن.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها ركزت على دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة بينما ركزت دراستنا على المخاطر الائتمانية فقط، كذلك تختلف في الحدود المكانية والزمانية حيث ركزت هذه الدراسة على بنك من البنوك الإسلامية وهو بنك البركة الجزائري وعينة من البنوك الإسلامية بينما تناولت دراستنا بنك إسلامي والمتمثل في بنك دبي الإسلامي. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في: أن الهندسة المالية الإسلامية تمكنت من تطوير منتجات مبتكرة لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي حيث تعتمد البنوك الإسلامية بما فيها بنك البركة الجزائري على هذه المنتجات في إدارة مخاطرها.

3- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، بحث منشور من طرف المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2007، يهدف هذا البحث إلى تطوير أدوات إسلامية لإدارة المخاطر وفقا لمبادئ الإقتصاد الإسلامي، حيث تناول الباحث في فصله السادس مبادئ الهندسة المالية و أساليب تطوير الأدوات من منظور إسلامي كما إحتوى البحث على المخاطر المتصلة بالعقود الإسلامية المعروفة (المضاربة، البيع الآجل و السلم) وأهم نتيجة توصلت إليها هذا البحث هي: - أن الشريعة الإسلامية غنية بالحلول العملية التي تجمع بين الكفاءة الإقتصادية و المصادقية الشرعية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها ركزت على أساليب تطوير الأدوات لإدارة المخاطر بصفة عامة بينما ركزت دراستنا على الأساليب المبتكرة والمطورة من طرف الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر الائتمانية.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في: التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وتمكنها من إبتكار أدوات مالية إسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، كذلك التعرف على المخاطر المتصلة بهذه الأدوات.

تاسعا: صعوبات الدراسة .

- 1- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بهذه الدراسة.
- 2- إصابة العالم والجزائر بفيروس كورونا(كوفيد 19) وما نتج عنه من إنقطاع في الدراسة.
- 3- حدوث زلزال ميلة في الفترة الأخيرة من إعداد هذا البحث مما أدى إلى التأثير على النفسية.

عاشرا: هيكل و خطة الدراسة.

للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، خاتمة، وثلاث فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان **الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الهندسة المالية، والمبحث الثاني إلى مدخل للهندسة المالية الإسلامية والمبحث الثالث إلى أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

أما الفصل الثاني: بعنوان **التأصيل النظري لإدارة المخاطر الائتمانية**، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى لمحة عامة عن إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية، والمبحث الثاني إلى أساسيات حول المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية، والمبحث الثالث إلى ماهية إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.

وأخيرا الفصل الثالث: بعنوان **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة الخاطر الائتمانية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم بنك دبي الإسلامي، والمبحث الثاني إلى إدارة مخاطر الائتمان بينك دبي الإسلامي وأدوات الهندسة المالية المستخدمة من طرفه، والمبحث الثالث إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية بينك دبي الإسلامي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للهندسة المالية

الإسلامية

تمهيد:

من أجل إستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين في المؤسسات المالية لابد على هاته الأخيرة أن توفر لهم أدوات ومنتجات متنوعة لإشباع حاجاتهم التمويلية والإستثمارية المتعددة وهذا لا يتأتى إلا بتبني مفهوم الهندسة المالية التي تهدف إلى إيجاد أدوات مالية تساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملا وأكثر كفاءة وسيولة وأكثر عمقا وإستقرارا وكذلك إيجاد الآليات التي تمكن المؤسسات المالية من التحوط من مختلف المخاطر التي تواجه أعمالها ولكنها تقدم خدمات ربوية للمؤسسات المالية وبالتالي فهي لا تخدم المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية، وهذا الأمر الذي دفع إلى البحث عن أدوات مالية جديدة تخدم هذه الأخيرة حيث تم التوجه إلى الهندسة المالية الإسلامية التي تختص بتقديم أدوات مالية مبتكرة لا تتجاوز أحكام الشريعة الإسلامية، و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية.

المبحث الثاني: مدخل للهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية أداة جديدة لإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل والمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي، حيث تقوم على الابتكار والتجديد والإبداع لخلق أدوات مالية مستحدثة وإيجاد آليات تمويل وحلول مبتكرة للإدارة المالية وللتعرف على الهندسة المالية تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهومها ونشأتها وكذا أهميتها وأهدافها ومحدداتها، بالإضافة إلى أدواتها وأغراض إستخدامها.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبداع والابتكار التي تحتاج إليه المؤسسات المالية بمختلف أنواعها لتوفير احتياجاتها الإستثمارية والتمويلية للعملاء، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريفها ونشأتها وأسباب ظهورها.

أولاً: تعريف الهندسة المالية

تباينت الآراء و التعريفات المتعلقة بالهندسة المالية بسبب الإستخدامات المتعددة لهذا النشاط من طرف العديد من الجهات (مؤسسات، بنوك، و مستثمرون)، واجتهد الكثير من الباحثين في تقديم تعاريف لها تنطلق من الزاوية التي ينظرون إليها، و سنحاول التطرق إلى أهمها.

يعتبر الدكتور فوزي هشام العبادي الهندسة المالية بأنها: "تلك الفلسفة التي تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الميزانية، بالإضافة إلى بنود المركز المالي و حسابات الأرباح و الخسائر والتي تشمل على تجارة الأوراق المالية والأدوات الإستثمارية لأجال قادمة".¹

ويعرفها الدكتور السويلم بأنها: "المبادئ والأساليب اللازمة لتطوير حلول مالية مناسبة ومبتكرة"، حيث يرى بأن الإبتكار بطبيعته غير قابل للقياس والتنبؤ، إذ لو كان كذلك لما أطلق عليه إبتكار ولهذا يطالب بالتركيز على الأساليب والطرق التي تعين على الإبتكار وتمهد له.²

كما أن هناك من يعرفها على أنها: "تصميم أو هندسة العقود ومحافظ العقود والتي ينتج عنها تدفقات نقدية محددة مسبقا ومشروطة بأحداث مختلفة وبكلمات أخرى، فالهندسة المالية تستخدم لإدارة الإستثمارات والمخاطر".³

¹ مريم سررامة، "دور المشتقات المالية و تقنية التوريق في أزمة 2008"، رسالة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص:09.

² لحو بخاري، وليد عايب، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، ص: 02.

³ محمد عبد الحميد عبد الحي، "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المصرفية"، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية و المصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص:03.

ومن جانب آخر هناك من يعرفها على أنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشكلة التمويل"، ويشير بذلك أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي كالتالي¹:

- إبتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الإئتمان؛
 - إبتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية؛
 - إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة، أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية للمشاريع.
- والهدف من الهندسة المالية هو نقل المخاطر من طرف إلى طرف آخر وبالتالي فهي تعتبر أداة لإدارة المخاطر.²
- من خلال كل ما سبق نستنتج أن الهندسة المالية هي عملية تصميم و خلق لأدوات مالية مستحدثة وتطويرها بالشكل الذي يسمح بإيجاد حلول للمشاكل التمويلية وتخفيض المخاطر وتقليل التكاليف.
- ولقد قمنا بتعريف الهندسة المالية لتوضيح هذا المفهوم وبعدها سنحاول التطرق إلى كيف جاء هذا المفهوم أو كيف نشأت الهندسة المالية وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ثانيا: البيئة العالمية لنشأة الهندسة المالية

- شهدت الأسواق المالية العالمية منذ بداية الستينات من القرن العشرين ثورة في مجالات الإبتكارات المالية يمكن تلخيصها في النقاط الأربعة التالية:³
- إتساع وتعدد أدوات الإستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛
 - إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر؛
 - تطور أدوات المراجعة بين الأسواق (Arbitrage) مما مكن من تخفيض التكاليف وزيادة العائد والإنتفاع على الأسواق العالمية؛
 - تعدد وتنوع إستراتيجيات الإستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الإستثمار خاصة المشتقات المالية.
- وبعد أن تطرقنا إلى كيفية نشأة الهندسة المالية سنحاول التعمق أكثر في هذه التطورات من خلال تحديد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهورها.

¹ سهام عيسوي، "الأدوات المالية المشتقة (أهميتها، أنواعها، وإستراتيجيتها)"، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2016، ص:69.

2 frank fabozzi, «the Mathematics of financial modeling and investment management», Wiley, New Jersey united states of america, 2004. P:755

³ بن علي بلعوز وآخرون، "إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية"، دار الوراق للنشر و التوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2013، ص:

ثالثاً: أسباب ظهور الهندسة المالية

تعددت النظريات حول أسباب وجود ونشوء الهندسة المالية وهناك أسباب كثيرة أدت إلى ظهورها والتي يمكن أن نوجزها في عدة نقاط أهمها:

1- الإحتياجات المختلفة للمستثمرين و طالبي التمويل: قامت الوسائط المالية من بنوك وشركات التأمين وشركات الإستثمار عموماً بتسهيل تحويل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، ويمكن القول أن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم على الأقل نظرياً من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية، و لكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي لشيء من عدم الفعالية و قلة الكفاءة المدركة وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الإحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل التمويل المختلفة من حيث التصميم وتواريخ الإستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً، لذلك ظهرت الحاجة لإبتكار وسائل جديدة لمقابلة هذه الإحتياجات.¹

2- ظهور مفهومي الكفاءة و الفعالية: يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى قدرة السوق على مقابلة إحتياجات المشاركين فيه بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الإحتياجات بتكلفة قليلة وبوفرات ملحوظة وبسرعة ودقة عاليتين، وهذين المعيارين (الكفاءة و الفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء بجودة عالية ولذلك نجد أدوات أو وسائل مالية مثل تبادل أسعار الفائدة تحل محل طرق التمويل القديمة نسبياً مثل إعادة تمويل القروض.

3- تقنية المعلومات و مفهوم السوق العريض: مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة سواء في حدوده أو مفهومه أو طريقة عمله، وأثرت على أمور أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها وأمور فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء، ولكن ظهور شبكات الإتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية و يصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله، ونظراً لأن هناك إحتياجات مختلفة في أجزاء من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من الأسهل تصميم الإحتياجات ومقابلتها بالإعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما

¹ الجلي أبو ذر محمد أحمد، "الهندسة المالية (الأبعاد العامة و أسس التمويل الإسلامي)"، مجلة المقتصد، العدد 17، مجلة فصلية صادرة عن بنك التضامن الإسلامي، الخرطوم، السودان، سبتمبر 1996.

تمكن مبتكرو الأوراق والأدوات المالية ومصمموها من العمل بصورة إقتصادية مقبولة، أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة، وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها.¹

4- **زيادة المخاطر و الحاجة إلى إدارتها:** إن الوقاية من المخاطر المالية هي واحدة من المهام الرئيسية التي يجب على المؤسسات الإهتمام بها فإستخدام المشتقات لتجنب هذه المخاطر هو إستراتيجية عملية و لكن تعتمد إتمادا كبيرا على مهارات المتعاملين ودقة التنبؤات كما أن التحول الإقتصادي من إقتصاديات تركز على العمالة إلى إقتصاديات كثيفة المعرفة أدى إلى تقلبات كثيرة وغير متوقعة في المحيط الإقتصادي العالمي ككل مما شكل خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال وهدد وجودها، وترتب على ذلك ضرورة إنتاج منتجات جديدة.²

بعدها تطرقنا في المطلب السابق للهندسة المالية بصفة عامة من حيث مفهومها ونشأتها وأسباب ظهورها سنحاول في المطلب الموالي التركيز بصفة خاصة على أهم الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية

يقصد بأدوات الهندسة المالية كل ما يستخدمه المهندس المالي في تحقيق أهدافها، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف هذه الأدوات.

أولا: أدوات الهندسة المالية في سوق النقد

الهندسة المالية تغطي ثلاث مجالات رئيسية وهي إستحداث أوراق مالية جديدهو إستحداث أنظمة تساهم في رفع الكفاءة ثم إيجاد سبل لحل المشكلات التي تواجه منشآت الأعمال، حيث أن إستحداث أوراق مالية جديدة كان ولا يزال أكثر المجالات خصوبة على الإطلاق و سنحاول التطرق هنا إلى أهم الأوراق المالية المستخدمة.

1- شهادات الإيداع القابلة للتداول:

هي شهادات غير شخصية يصدرها البنك و لا تعطي لحاملها الحق في إسترداد قيمتها من البنك المصدر إلا في تاريخ الإستحقاق، أما قبل تاريخ الإستحقاق فإنه لا سبيل أمام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية و بيوت السمسة و التجارة التي تتعامل في مثل هذه الشهادات، و طالما أن هذا النوع من الشهادات غير شخصي فإن معدل الفائدة عليها و تاريخ إستحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من العملاء بما يجعلها قابلة للتميط، وقد كانت شهادات الإيداع القابلة للتداول تعتبر منتجا مبتكرا للهندسة المالية بالبنوك خاصة (البنوك الإنجليزية و الأمريكية) حيث اعتبرت مصدرا للأرصدة

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية و إضطراب النظام المالي العالمي"، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع حول: إتجاهات عالمية حول الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص- ص: 05-06.

² نوال بوعكاز، "حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معقدة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 28.

الإضافية للمصارف التي أصدرتها كما مكنتها من ترتيب إستدعاء الودائع وفق متطلبات الإستخدام كما اعتبرت هذه الشهادات منطلقاً لإبتكار الكثير من المنتجات المالية الأخرى ومن بينها شهادات الإستثمار القابلة للتداول.¹

2- إتفاقيات إعادة الشراء :

هي أن يبيع طرف إلى طرف آخر أوراق مالية مقابل سعر معين ووقت معين على أن يبيع المشتري نفس الأوراق المالية للبائع مرة أخرى في وقت لاحق و بسعر متفق عليه عند بداية العملية، أو يقال هي بيع سلع أو أوراق مالية أو أصول والقيام في نفس الوقت بإبرام إتفاقية بين البائع والمشتري يتعهد بموجبها البائع بإعادة شراء السلع أو الأوراق المالية أو الأصول المباعة بسعر محدد بتاريخ محدد أو خلال مدة محددة وقد ذكرت الدراسات التمويلية أن إتفاقية إعادة الشراء لها صورتان:

- الصورة الأولى: أن يبيع المقرض للمقترض أوراق مالية مقابل سعر معين ووقت معين على أن يبيع المقترض نفس الأوراق المالية للمقرض في وقت لاحق، و بسعر متفق عليه عند بداية العملية.
- الصورة الثانية: أن يبيع المقرض للمقترض أوراق مالية مقابل سعر معين ووقت معين، على أن يبيع المقترض نفس الأوراق المالية للمقرض في وقت لاحق بسعر أعلى من سعر الشراء ويطلق على الفرق بين سعر البيع و الشراء (الريبو).²

3- عملية التوريق:

يعرف بأنه بيع الأصول المالية (قروض، ذمم، ديون... وغيرها) المملوكة للبنوك أو الشركات إلى الوحدات ذات الغرض الخاص لتحويلها من أصول ذات سيولة منخفضة إلى أصول مالية جديدة (سندات) ذات سيولة مرتفعة قابلة للتداول في أسواق المال بضمان هذه القروض أو الذمم أو الديون وتحمل كوبون ثابت ولها تاريخ إستحقاق محدد.³

من خلال عملية التوريق يستطيع البنك أو الشركة بيع أصول مالية (قروض) لتحويلها من أصول ذات سيولة منخفضة إلى أصول ذات سيولة مرتفعة أي تحويل الديون من أوراق مالية غير قابلة للتداول إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الدين من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

بعد أن تطرقنا إلى أهم أدوات الهندسة المالية في سوق النقد سنحاول التطرق في العنصر الموالي إلى أدوات الهندسة المالية في سوق المال.

¹ أشرف محمد دوابة، "دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية"، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، ط01، القاهرة، مصر، 2006، ص: 144.

² محمد عود الفرزيع، "تقويم معالجة تعثر المؤسسات المالية الإسلامية بإتفاقية إعادة الشراء في ضوء أحكام الفقه الإسلامي"، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، العدد 29، جامعة قطر، 2011، ص: 650.

³ ربيع بوصبيح العائش، " دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحفظة المالية (تحليل دور إستراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007-2011)", رسالة ماجستير، تخصص مالية أسواق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 28.

ثانياً: أدوات الهندسة المالية في سوق المال.

وتتمثل أهم هذه الأدوات في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات وسنحاول التطرق لكل منهما على حدا.

1- الأسهم العادية:

الأسهم هي صكوك متساوية القيمة و قابلة للتداول بالطرق التجارية، وتثبت حقا للمساهم في الشركة التي أسهم في رأس مالها، وتخول له بصفته هذه ممارسة حقوقه في الشركة لاسيما حقه في الأرباح¹، ولقد لجأت بعض الشركات إلى تطوير مفاهيم حديثة للأسهم العادية وذلك بإضافة خصائص بهدف زيادة جاذبية الأسهم التي تصدرها وللاستفادة من ميزات يضمنها قانون بعض الدول وبذلك ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي أنواع أخرى وهي الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية والأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة والأسهم العادية المضمونة.²

2- الأسهم الممتازة:

وهي أحد أنواع الأسهم والتي تمكن حاملها من الحصول على إمتيازات في ما يخص الأولوية في الحصول على التوزيعات قبل حملة الأسهم العادية، كما أن مالكها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل حامل الأسهم العادية وبعد حملة السندات، وكغيرها من الأوراق المالية عرفت الأسهم الممتازة تحسينات و تحديثات أظهرت إلى الوجود مجموعة من الأصناف تختلف عن غيرها بمجموعة من الخصائص وأهمها الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة والأسهم الممتازة التي تمنح لحاملها حق التصويت.³

3- السندات:

يمكن تعريف السند بأنه صك قابل للتداول يدين به حامله للشركة بمبلغ من المال قدم على سبيل القرض طويل الأجل، يعقد عن طريق الإكتتاب العام ليمنحه حق الحصول على الفوائد المشروطة أثناء المدة المحددة لبقائه، وإقتضاء دينه عند إنقضاء الأجل⁴، وكغيرها من الأوراق المالية عرفت السندات جملة من التعديلات والتحديثات نتج عنها أشكال جديدة من أبرزها سندات لا تحمل قسيمة إذ تباع بخصم على قيمتها الإسمية والسندات ذات الدخل.⁵

من خلال العنصر السابق قمنا بالتعرف على أهم أدوات الهندسة المالية في سوق المال بالإضافة إلى التعرف على الأشكال الحديثة التي إتخذتها هاته الأدوات وبعدها سنحاول في العنصر التالي التعرف على أداة جديدة وهي المشتقات المالية و أنواعها.

¹ عبد الكريم احمد قندوز، "المشتقات المالية"، الورق للنشر و التوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2013، ص: 41.

² سمية بلجبلية، " أثر التضخم على عوائد الأسهم(دراسات تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006)"، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 14.

³ المرجع نفسه، ص - ص: 15-17.

⁴ عبد الكريم أحمد قندوز، "المشتقات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 43

⁵ سمية بلجبلية، مرجع سبق ذكره، ص: 21 .

ثالثاً: المشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية (بنود) وتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات (الأصول) أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها، ويمكن تصنيف مستخدميها إلى ثلاث فئات هم: المتحوظون والمضاربون والمراجعون، و بوسع كل أحد يسعى إلى الربح أن يقبل المخاطرة و يغتتم عائدها أو يتحوظ ضد المخاطر فيلجأ إلى عقود المشتقات، فالأفراد بين مقدم على المخاطرة ورافض لها.¹

وتختلف أنواع المشتقات المالية باختلاف إستخدامها من طرف المستثمرين و باختلاف إحتياجاتهم وإستراتيجياتهم المتعددة، وتتمثل هذه الأنواع في عقود الخيار والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلات.

بعدما تطرقنا إلى الأدوات المتعددة للهندسة المالية ومحاولة الإمام بمفهومها سنحاول معرفة أغراض إستخدام هاته الأدوات و هذا من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أغراض إستخدام أدوات الهندسة المالية

تستخدم أدوات الهندسة المالية لتحقيق سلوكيات أساسية، سنتطرق لها في ثلاث نقاط:

أولاً: التحوط

يعرف التحوط بأنه "الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب الغير متوقع والغير مرغوب للعائد، وهو يعرف أحيانا بالخطر المالي"²، وتستخدم أدوات الهندسة المالية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية أو غيرها دون أن يكون لهذه الإستراتيجية أثر كبير على العوائد المتوقعة.³

ويتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال إستخداماتها، فمثلا تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزينة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة.⁴

ثانياً: المضاربة

المضاربة هي التوقع إبتداءً ومن ثم تقدير فرص الكسب لإغتنامها وإحتمال الخسائر لتجنبها، و قد وجدت المضاربة عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في الأسواق المالية هدفهم شراء الأوراق المالية بقصد

¹ سهام عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

² عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي، "نحو مشتقات مالية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1999، ص: 57.

³ لحسن دردوري، "دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعات المصرفية و إنعكاساتها على النظام المصرفي"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 10.

⁴ عبد الكريم أحمد قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 20، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص: 42.

إعادة بيعها عند إرتفاع أسعارها و الحصول على فارق السعر كربح رأسمالي و تحقيق هذا الهدف يتوقف على مايلي:

- وجود فروق في الأسعار بين البيع و الشراء .
- زيادة عدد الصفقات التي تتم وسرعتها مع زيادة كمية الأوراق المالية المتعامل بها.¹

ثالثا: المراجعة

تمثل المراجعة شكلا من أشكال المضاربة يتم من خلالها تقييد ربح عديم المخاطرة أو تثبيته عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر حيث تكون المراجعة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق أو عدم توازن بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما و السعر النقدي، أي هي فرصة الشراء والبيع في الوقت نفسه و في أسواق مختلفة لنفس الأداة المالية مع تحقيق هامش من الربح.²

في الأخير وبعد أن تطرقنا في هذا المبحث الأول إلى ماهية الهندسة المالية وأهم أدواتها وأغراض إستخدامها سنحاول من خلال المبحث الموالي التركيز على الهندسة المالية الإسلامية.

¹ نوري موسى شقيري، " إدارة المشتقات المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2015، ص- ص: 53-54.

² المرجع نفسه، ص: 54.

المبحث الثاني: مدخل للهندسة المالية الإسلامية

شهدت الأسواق الإسلامية حاجة ملحة لإبتكار أدوات مالية تواكب التغيرات والتقدمات في مختلف مجالات التمويل والإستثمار، ولا يختلف مفهوم الهندسة المالية الإسلامية عن التقليدية من حيث الجوهر وهو الحث على الإبتكار لإيجاد أدوات جديدة تناسب التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى ماهية الهندسة المالية الإسلامية وأسسها ومبادئها وأسباب الحاجة إليها.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

تركز الهندسة المالية الإسلامية على المعاملات المالية من خلال الكفاءة الإقتصادية، ومن خلال إضفاء المصادقية الشرعية عليها سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهومها وأسباب ظهورها وكذا أهدافها .

أولاً: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

سنحاول التركيز على تعريفها وأهم خصائصها.

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي".¹

كما أن هناك من يعرفها بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن تصميم و تطوير وتنفيذ أدوات وآليات مالية مبتكرة، تحقق حلول لمشاكل التمويل المعقدة وإستغلال الفرص المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية".² وتعرف أيضا بأنها: "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرصة التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الإلتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع".³

ومقارنة بين هذه التعاريف وتعريف الهندسة المالية التي تم التطرق إليها في المبحث الأول نلاحظ أن الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الحديثة يكمن في تطبيق هذه الأخيرة للأحكام الشرعية التي جاءت بها تعاليم الدين من أجل تحقيق المصادقية الشرعية.

¹ محمد كريم قروف، "الهندسة المالية كمدخل عام لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص: 11.

² عديلة خنوسة، محمد زيدان، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 17، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، 2017، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 76.

³ ساسية جدي، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا و السودان"، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية و بورصات، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 121.

2- خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

تسعى الهندسة المالية الإسلامية لإيجاد أدوات ومنتجات تتميز بميزتين أساسيتين هما المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

أ. المصادقية الشرعية: يقصد بها توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الخلافات الفقهية حول المنتج، وهذا يعني أنه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر من المنتجات التي تخلق قدر الإمكان من الجدل الفقهي و تحترم ضوابط المعاملات في الإقتصاد الإسلامي.¹

ب. الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية إضافية مشابهة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، والتي يقصد بها تحقيق ما يطمح إليه المتعاملين بما يناسب رغباتهم من تقليل التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، ويمكن لأدوات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة.² وبعد أن قمنا بتعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهم خصائصها وتوضيحاً لهذا المفهوم أكثر سنحاول التطرق إلى أسباب الحاجة إليها من خلال العنصر الموالي.

ثانياً: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية

أصبحت كل من الهندسة المالية والإبتكار حالياً ضروريا للمؤسسات المالية الإسلامية وقد تبرز الحاجة للهندسة المالية الإسلامية في عدة جوانب يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:³

1- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قبول التعاملات التي تلبى إحتياجات الأفراد بصورة كفاءة إقتصادية يظل مرهونا بعدم منافاته لقواعد الشريعة الإسلامية وإستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا لكنه بحاجة إلى إستيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لإحتياجات الأفراد الإقتصادية والجمع بين هذين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبى الإحتياجات الإقتصادية مع إستيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

2- تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات و التطور و المرونة، فالربا و الغش والإحتكار من الأمور التي حرمها الإسلام فمهما كان التطور و الإبتكار فلا أحد يمكن أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا مادام محرم من عند الله سبحانه، فالبيع حلال إلى يوم يبعثون مدام البيع خالي من

¹ ساسية جدي، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا و السودان"، ص: 77.

² محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 12-13.

³ عمر ياسين محمود خضيرات، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الإقتصادية و المالية المعاصرة"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي:

الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري 2011، ص- ص: 15-16.

المحظور فلا يمكن لأي أحد أن يقف به، لهذا كان لابد لمن يدرس في فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت و المتطور، و أن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي و من ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك، إذن فتطور التعاملات في عصرنا الحاضر و تزايد عوامل المخاطر و تغيير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الإقتصادي من الأمور التي جعلت الإحتياجات الإقتصادية معقدة و متزايدة و من ثم الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها.

3- المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: إن المؤسسات المالية الرأسمالية تطورت إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الإقتصاد الإسلامي فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، و يترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الإقتصاد المعاصر و من هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية و تأصيلها.

حاولنا من خلال العنصر السابق التعرف على أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية وبعدها سنحاول الإلمام بأهدافها من خلال العنصر التالي.

ثالثا: أهداف الهندسة المالية الإسلامية

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سنحاول ذكرها في النقاط التالية:¹

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصادقية الشرعية؛
- تحقيق الكفاءة الإقتصادية و يمكن للهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الإقتصادية عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية في مشاركة المخاطر و تخفيض تكاليف المعاملات؛
- تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين و تنويع مصادر الربحية؛
- الإسهام في إنعاش الإقتصاد و ذلك بالإستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا؛
- المساعدة في إدارة و تحقيق التوافق بين العوائد و المخاطرة و السيولة لدى الشركات و المؤسسات المالية؛
- المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية و العالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية.

من خلال المطلب السابق تعرفنا على ماهية الهندسة المالية الإسلامية و أسباب الحاجة إليها بالإضافة إلى أهدافها و سنحاول في المطلب الموالي التعرف على مختلف مبادئها و أسسها.

¹ سامي بلبخاري، بلال نظور، "الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الإقتصاد الوضعي و الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 05 ماي 45، قالمة، الجزائر، 20- 21 ماي 2017، ص: 04.

المطلب الثاني: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية

تقوم الهندسة المالية الإسلامية على جملة من المبادئ و الأسس الخاصة التي تكفل تحقيقها للأهداف التي وضعت لأجلها و كذلك تميزها عن الهندسة المالية التقليدية.

أولاً: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هو تلبية الإحتياجات الإقتصادية بما يتوافق مع الشرع و الأحكام ولهذا من الضروري أن تركز على مجموعة من المبادئ والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- **مبدأ التوازن:** يقوم هذا المبدأ على تحقيق نوع من التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التنموية والإستثمارية وبين مختلف الحوافز الإنسانية، سواء في ما يخص الربح أو ما يخص الأعمال الخيرية أو ما يتعلق بالمنافسة والتعاون.
- **مبدأ الحل:** ينطلق أساساً من القاعدة الشرعية "الأصل في المعاملات الحل" إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية فالمتبع لمنهج التشريع يجد أن الشرع يركز على المحرمات فيما يتعلق بالمعاملات الربحية كالربا وأكل المال بالباطل لكنه يؤكد على الواجبات فيما يتعلق بالتصرفات الغير ربحية كالزكاة والصدقات، وهذه القاعدة تقتضي أن يكون محور الدراسة والغاية في المعاملات المالية هو أصول المحرمات فقاعدة الحل هي أساس الإبتكار في حدود واسعة وأن يبتعد عن دائرة الحرام المحصورة في حدود ضيقة.
- **مبدأ التكامل:** هذا المبدأ أساسي يحكم تطوير المنتجات المالية من التكامل بين تفضيلات الزمن والمخاطرة و بين توليد الثروة الحقيقية، ففصل الزمن و المخاطرة عن توليد الثروة يؤدي إلى إنحراف القطاع المالي عن القطاع الحقيقي وهذا الفصل لا ينسجم مع طبيعة العلاقات الإقتصادية لذلك لا يمكن أن يستمر وهو ما يجعل تكاليف بقاء الفصل بين القطاعين تتزايد باستمرار مما يناقض الهدف الأساسي وهو الكفاءة وخفض التكاليف وفي النهاية فإن الذي يدفع هذه التكاليف هو القطاع الحقيقي.
- **مبدأ المناسبة:** المراد بالمناسبة هو تناسب العقد مع الهدف المقصود منه بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد، فالصورة وحدها لا تكفي لتقييم المنتج المالي كما أن الهدف والغاية وحدهما لا يكفيان أيضاً.

¹ - أحمد بن عبد الله بن محمد الضويحي، "ضوابط الإجتهد في المعاملات المالية"، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة و القانون، 2005، ص: 100.

ثانياً: أسس الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية قائمة على أسس الشريعة الإسلامية و أحكامها، وسنحاول التطرق إلى بعضها فيما يلي:¹

1- تحريم الربا بأنواعه: الربا في اللغة الزيادة والمقصود به هنا هو الزيادة على رأس المال، قلت أو كثرت. يقول الله تعالى: "و إن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ". ويقول سبحانه وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا السبع الموبقات" وذكر منها "الربا"، وهو محرم في جميع الأديان السماوية و الحكمة من تحريمه أن فيه ضرراً عظيماً فهو يسبب العداوة بين الأفراد كما يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً والربا قسمان: ربا النسئة و هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل و هذا النوع محرم بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة و ربا الفضل وهو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة وهو محرم لأنه ذريعة إلى ربا النسئة ويعتبر بحث الربا مشعباً من النواحي الشرعية ومؤصلاً و مسنداً في كتب الفقه لكن التدقيق فيه ليس سهلاً للكثيرين خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب مع اللغة العلمية المعاصرة.

2- حرية التعاقد: والمقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدٍن إلا بقيد واحد وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع وحرمتها كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرم في الشرع الإسلامي فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين فإن الوفاء بها لازم والعائد مأخوذ بما تعهد به وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.

3- التيسير و رفع الحرج: وهي التسهيل، بمعنى من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق فإذا صار الفرد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم: "المشقة تجب التيسير"، يقول الله عز وجل: "لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا"، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا وسعهم، وفي مجال المعاملات جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحاً أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة و لم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

4- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: الأساس الآخر للهندسة المالية الإسلامية هو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، و النهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة و البيعة إنما تكون بين الطرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين فإذا كانت إحدى البيعتين مع

¹ عبد القادر حيرش، " الهندسة المالية"، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة علوم التسيير، تخصص مالية البنوك و التأمينات، قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2017-2018، ص- ص: 101-103.

طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي، و باختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة وفي هذه الحالة الحكم تابع لحكم البيعة الثالثة فإن كانت (أي البيعة الثالثة) ممنوعة شرعا كانت البيعتان كذلك وإن كانت البيعة الثالثة مقبولة شرعا لم يكن هناك حاجة للبيعتين و أمكن تحصيل المقصود من خلال الثالثة مباشرة.

بعد أن قمنا بالتطرق لمبادئ وأسس الهندسة المالية الإسلامية سنحاول في الآتي التركيز على مختلف التحديات التي تواجهها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية

رغم التطور التي وصلت إليه الهندسة المالية الإسلامية إلا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها وسنحاول التطرق إلى أهمها في هذا المطلب:¹

أولاً-الإفتقار إلى الكليات ذات الكفاءات و الإطارات المؤهلة: يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة تلم بالكفاءة الإقتصادية وموجهات الشرع الحنيف ومما لا شك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو البنك.

ثانياً-الإفتقار إلى البحث والتطوير: تعاني المؤسسات المالية الإسلامية من غياب ثقافة الإبداع والتطوير فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للأدوات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن 1 مليار دولار في عمليات البحث والتطوير.

ثالثاً- غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد: تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهظة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد أن المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والإستفادة منه دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والإبتكار.

رابعاً- المصادقية والثقة: فهناك من يرى في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطناً لغسيل الأموال إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

خامساً- المنافسة وكفاءة التكلفة: يمثل هذان العاملان تحديان مهمان للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الإقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية إضافة إلى مشكلة أخرى وهي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

¹ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 130- 131.

سادسا- التسويق: من غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلا بسبب عدم فهم الهندسة والإفتقار لمعرفة الأدوات ومن دون تثقيف و تعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي سيبقى العملاء بعيدين عن تناول الأدوات المالية الإسلامية.

بعد أن تعرفنا في المبحث السابق على ماهية الهندسة المالية الإسلامية وأهم أهدافها وأسس والمبادئ التي تقوم عليها وكذا التحديات التي تواجهها، سنحاول في المبحث الأخير من هذا الفصل التعرف على أدواتها المختلفة.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

لقد كان من بين ما أفرزته جهود المهندسين الماليين مجموعة من الأدوات التمويلية والاستثمارية التي تلبي حاجات ورغبات المتعاملين بالشرع الإسلامي، وتتمثل هاته الأدوات في الأدوات التمويلية والأدوات المشتقة والأدوات المالية المركبة إضافة إلى الصكوك الإسلامية، وفي هذا المبحث سوف نحاول التعرف على كل أداة على حدا.

المطلب الأول: الأدوات التمويلية والمشتقات المالية الإسلامية والأدوات المالية المركبة للهندسة المالية الإسلامية

تنقسم أدوات الهندسة المالية الإسلامية إلى أدوات تمويلية ومشتقات مالية إسلامية وأدوات مالية مركبة وفي هذا المطلب سوف نحاول التعرف على كل أداة من خلال العناصر التالية:

أولاً: الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية

تتمثل الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية في

1- أدوات تمويلية قائمة على الملكية (المشاركة في الأرباح و الخسائر).

تعتبر الأدوات التمويلية القائمة على المشاركة من أبرز الأساليب في البنوك الإسلامية فهي البديل لأدوات الإقراض بالفائدة الربوية في البنوك التقليدية و تتمثل هذه الأدوات في المشاركة و المضاربة بالإضافة إلى أدوات التمويل الزراعي.

أ. المشاركة: هي "عقد بين إثنين أو أكثر على الإشتراك في المال أو العمل أو هما معاً، للقيام بنشاط

معين لأجل محدد، و المشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة".¹

ب. المضاربة: هي إتفاق بين طرفين أو أكثر يبذل أحدهما فيه ماله و يبذل الآخر جهده و نشاطه في

الإتجار و العمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو

الربع، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله و ضاع على المضارب كده و جهده،

لأن الشراكة بينهما في الربح، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده و لا يتحمل

عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده و عمله.²

¹ أشرف محمد دواية ، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² حسين عبد الله الأمين، "المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة"، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ط3، جدة، السعودية، 2000، ص: 19.

ج. أدوات التمويل الزراعي: هي نوع من التمويل تشتمل على الصيغ التالية:¹

- **المغارسة:** "إعطاء شخص أرضه لمن يغرستها شجرا معينا من عنده، على أن يكونا شريكين في الأرض والشجر بنسبة معلومة كالنصف أو الثلث ونحوها، إذا بلغ الشجر قدرا معينا من النماء وقبل أن يثمر".
 - **المزارعة:** عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها و يقومان بإقتسام الزرع بينهما. وتعتبر المزارعة عقد شراكة بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض ويقدم الشريك الثاني العمل في الأرض.
 - **المساقاة:** هي عقد بين عامل ومالك شجر أو زرع، على أن يقوم العامل بخدمة الشجر أو الزرع (سقيه و تنقيته) لمدة معلومة في نظير جزء شائع من غلته
- 2- أدوات تمويلية قائمة على المديونية (البيوع).

هي نوع من التمويل يشتمل على الصيغ التالية:

- أ. **المرابحة:** هي عقد بموجبه يلتزم البنك بتنفيذ طلب العميل بشراء سلعة معينة في مقابل التزام العميل بتنفيذ وعده للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنك بسعر التكلفة مضافا إليه الربح المتفق عليه والتسديد يكون حسب ما تم الإتفاق عليه.²
- ب. **السلم:** هو بيع يدفع فيه السعر مقدما وفيه يقوم البائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة التي سيتم تسليمها آجلا، ومن هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلا وفورا في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل في المستقبل.³

ج. **الإستصناع:** يعرف عقد الإستصناع بأنه: "عقد مع صانع على عمل شئ معين في الذمة كالإتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد أو غرفة مفروشات أو نوم أو مع صانع الأحذية على صناعة حذاء أو خياط على صناعة ثوب وتكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع ويكون هذا المعقود عليه هو العمل فقط لأن الإستصناع: طلب الصنع، وهو العمل، فإذا كانت العين أو المادة الأولية كالأخشاب أو الجلود من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا إستصناع"، وهذا العقد يسد حاجة من حاجات المجتمع لم يكن مسموحا بها من خلال عقد السلم و هي السماح بتأخر تسلم الثمن نقدا، خاصة عندما تكون العين المطلوب صنعها باهظة القيمة يقول الشيخ المصطفاوي الزرقا: "ستبقى دوما في كل عصر بعض السلع لا يتيسر أبدا أن تصنع أو تنتج قبل وجود مشتر معين ملتزم بشرائها، ففي مثل هذه

¹ فريد مشري، "دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 29-30.

² Iman Karich, "le système financier islamique de la religion à la banque", Iarcier, Bruxelles, 2002, p:55.

³ Mabil ali aljarhi. Munawar iqbal, Islamique banking : answers to some frequent by asked questions, Islamic research and training institute development bank, jeddah, 1es edition, 2001, p: 16.

السلع يمكن للمشتري شرعا أن يتولى هو تمويل الصانع" وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة عام 1412 هـ عدم إشتراط تعجيل الثمن في الإستصناع.¹

د.الإجارة: هي تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية وعقود العمل، ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر والقدرة على إستيفاء المنفعة.²

من خلال العنصر السابق تعرفنا على الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية و في العنصر الموالي سنحاول التعرف على ثاني نوع من الأدوات وهو المشتقات المالية الإسلامية.

ثانيا: المشتقات المالية الإسلامية

تعتبر المشتقات المالية الإسلامية منتجا وأداة تستخدم لتحقيق أهداف الهندسة المالية الإسلامية وذلك لأنها تقدم أدوات فعالة لإدارة المخاطر بصفة عامة، وإيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا التي تحققها الهندسة المالية التقليدية وفي نفس الوقت تحقق المصادقية الشرعية وتنقسم المشتقات المالية الإسلامية إلى الخيارات في إطار خيار الشرط وبيع العربون والمستقبليات في إطار عقد الإستصناع والعقود الآجلة في إطار عقد السلم.

1- الخيارات في إطار خيار الشرط و بيع العربون:

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق خيار الشرط و خيار العربون:

- أ. خيار الشرط: يقوم على دخول الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإجارة أو الإستصناع) ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الريح منها، ويحق لصاحب خيار الشرط أن يعرض السلعة محل الخيار على طرف آخر دون أن يكون هناك إقتران بالبيع للسلعة لأن ذلك يسقط الخيار.
- ب. بيع العربون: بيع العربون "هو أن يشتري الرجل السلعة ويدفع للبائع مبلغا من المال على أنه إن أخذ السلعة يكون ذلك المبلغ محسوبا من الثمن و إن تركها فالمبلغ للبائع".

وتجدر الإشارة أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة فإن تم الشراء ملك الأصل وإلا خسر المبلغ الذي دفعة مقدما إلا أنه يوجد إختلاف بينهما فخيار الشرط يستخدم من أجل الإستفادة من فروق أسعار أما بيع العربون يتم

¹ عبد الكريم قندوز، أحمد مداني، "الأزمة المالية و استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، باتنة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص: 12.

² عيد القادر حيرش، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به على أنه ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء وإلا فإنه خسر العربون.¹

2- المستقبلات في إطار عقد الإستصناع:

تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع بالنحو الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنّع من خلال دفعات محددة لآجال معينة، كما يشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما و نوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.²

3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

من أوجه التكييف الشرعي للعقود الآجلة هي عقود السلم فإذا ما كانت السلعة طيبة مباحة و كانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة فإن العقود الآجلة و المستقبلات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا و هناك تشابه كبير بين عقد السلم و العقود الآجلة، حيث يوجد عقد بيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم و يختلف عقد السلم عن العقود الآجلة في الآتي:³

- أن المسلم فيه (السلعة) في العقود الآجلة تباع قبل قبضه؛
 - ان رأس المال في العقود الآجلة والمستقبلات لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه فكأن البديلين فيه مؤجلا؛.
 - أنه في العقود الآجلة لا غرض للبائع و المشتري بالسلعة و إنما غرضهما تحقيق الربح.
- في العنصر السابق تطرقنا إلى المشتقات المالية الإسلامية وحاولنا التعرف على كل نوع منها وفي العنصر الموالي سوف نقوم بالإلمام بالأدوات المالية المركبة.

¹ هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار منتجات مالية إسلامية (العقود المالية المركبة نموذجا)، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات و تطبيقات الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2014، ص: 13.

² حاج قويدر قورين، خلف الله بن يوسف، " دور منتجات الإبتكار المالي الإسلامي في تطوير الصناعة المالية و متطلبات تطبيقها"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص: 383.

³ محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع و التحديات و مناهج التطوير)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 16.

ثالثاً: الأدوات المالية المركبة

إن أبرز ما يميز الأدوات المالية المركبة هو الجمع بين نوعين أو أكثر من العقود المالية البسيطة المعروفة وسوف نتطرق إلى هاته الأدوات من خلال عدة نقاط:¹

1- بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة.

ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في الحساب المشارك؛
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط و التسديد وكافة الأمور المالية؛
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالإتفاق.

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة ويكون أيضاً مكماً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

2- المغارسة المشتركة:

ويقوم هذا النموذج على فكرة تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد يتم الإتفاق بين الطرفين على غرسها مع تمليك الخبراء جزءاً من الأرض وحصولهم على جزء من المحصول وكذا جزء من الأشجار ومن أهم شروط المغارسة مايلي:²

- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها؛
- يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للبنك؛
- يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض.

¹ أمال لعمش، سارة شرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² المرجع نفسه، ص- ص: 12- 13.

3- المغارسة المقرونة بالبيع و الإجارة:

تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءا من الشجر و الثمر.

وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية وتحقيق الإكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية.¹

4- صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة:

هي نوع مبتكر من الصكوك الإسلامية، وهي جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلا بحيث يكون الوصف مفصلا ولا يدع مجالاً للخلاف، كأن يكون تعليم طالب جامعي تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار صكوك خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلا، ويمثل الصك حصة ساعية واحدة ولحامل الصك الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للصك الذي يمثل ملكيته للمنفعة.

إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفئ للموارد وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفئ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية.² بعدما تطرقنا فيما سبق للأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية والأدوات المشتقة الإسلامية والأدوات المركبة سنحاول من خلال المطلب الثاني التعرف على الصكوك الإسلامية كأداة أخرى من أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

¹ أمال لعمش، " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و عوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص-ص: 102-103.

² المرجع نفسه، ص: 103.

المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية

تجد الصكوك الإسلامية إقبالا كبيرا من قبل المسلمين الذين يراعون في أموالهم عدم أكل أموال الناس بالحرام و في نفس الوقت تعتبر حلا مثاليا لأصحاب المشاريع فهي تعمل على توفير سيولة نقدية لأصحاب المشاريع بوقت قصير وسريع كما أنها فيها مخاطر أقل بالنسبة للمستثمرين، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لمفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها و لمختلف أنواعها.

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية و هي أداة من أدوات التمويل في مختلف المشاريع وتقوم على أساس العقود الشرعية، كما أخذت هذه الصكوك إنتشارا كبيرا نتيجة الإستخدام المكثف لها، وسنحاول التركيز على تعريفها وأهم خصائصها.

1- تعريف الصكوك الإسلامية:

تعددت التعريفات المتعلقة بالصكوك الإسلامية و سنذكر أهمها:

يعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها: "الصكوك جمع صك و يشار لها عادة بسندات إسلامية وهي شهادات، ويمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط إستثماري معين وفقا لأحكام شرعية".¹

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية فقد عرفتها بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقل باب الإكتتاب وبدأ إستخدامها فيما أصدرت من أجله".²

مما سبق يمكن القول أن الصكوك الإسلامية هي: أوراق مالية تصدر بقيم نقدية متساوية، وهي كذلك وثائق ذات حصص متساوية القيمة تمثل حصصا في ملكية أو نشاط إستثماري يكون جائز شرعا، كما أنها تصدر وفق قواعد وضوابط شرعية.

¹ حكيم براضية، "التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص: 88.

² محمد علي دحمان، سهام شباب، "إمكانية إستخدام الصكوك الإسلامية كبديل للوسائل التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تراجع حاصل الجباية البترولية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص: 1116.

2- خصائص الصكوك الإسلامية:

تتصف الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية وسنحاول التطرق إليها فيما يلي:¹

- الصكوك الإسلامية ورقة مالية مبنية على أسس و ضوابط شرعية؛
- الصكوك الإسلامية تمثل ملكية شائعة في الموجودات دون ملكية التصرف؛
- الصكوك الإسلامية قائمة على مبدأ إستحقاق الربح و تحمل الخسارة؛
- تعطي الصكوك الإسلامية الحق لحاملها في الحصول على الأرباح التي يحققها المشروع إن وجدت ويستلزم ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الجهة المالية المصدرة له؛
- الصك الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الإستثمار بنسبة ما يملكه من صكوك فيشارك في غنمها ويتحمل غرمها بنسبة ما يملكه من صكوك إذ تقوم الصكوك على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة وبالتالي لا يضمن مصدر الصكوك أو مديرها أصل قيمة الصك أو عائده، فهلاك العين يقع على مالك الصك ولا يجوز التعهد بهذا الضمان بإستثناء حالات التعدي أو التفريط، مع إمكانية تبرع طرف ثالث مستقل بالضمان (ضمان طرف ثالث).
- تخصيص حصيلة الإكتتاب في الصكوك الإسلامية في مشاريع وأنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بإعتبار أنها تمثل حصة شائعة في مال، لذلك يجب أن يكون هذا المال مشروعاً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا يكفي في ذلك شرعية الصكوك التي تمثله.

بعد قيامنا من خلال العنصر السابق بالتطرق إلى مفهوم الصكوك الإسلامية سنحاول من خلال العنصر الموالي التطرق إلى أهميتها.

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية

توفر الصكوك الإسلامية مجموعة من المزايا لمختلف الأطراف التي تتعامل بها سواء المصدرين أو المستثمرين أو على مستوى الإقتصاد الكلي و سنحاول تلخيص أهميتها فيما يلي:²

¹ هند مهداوي، هاجر بوزيان الرحماني، " الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة (دراسة حالة الجزائر، ماليزيا و الإمارات العربية)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17، ديسمبر 2019، ص-ص: 1807-1808.

² صليحة بودريع، زهية كواش، "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب في ظل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية (دراسة إستشراافية)"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17، ديسمبر 2019، ص-ص: 1364-1365.

- تعتبر أداة تمويلية مهمة لتتويج مصادر الموارد الذاتية و توفير السيولة بالقدر الكافي الذي تحتاجه للمؤسسات و الحكومات؛
 - الموازنة بين مصادر الأموال وإستخداماتها مما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال إستحقاق الموارد و إستخدامها؛
 - تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية؛
 - تلعب الصكوك دورا مهما في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، و ذلك لما تتيحه من إمكانية تنويع الإستثمارات، مما يعني تنويع المخاطر بالإضافة إلى ذلك تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة إستثمارية تناسب رغبات المستثمرين؛
 - تدر الصكوك على حاملها عوائد أكبر مقارنة بغيرها من الإستثمارات المالية الأخرى؛
 - تقوم الصكوك الإسلامية بدور هام في تعبئة الموارد المكتنزة لدى الأفراد وتشجيعهم على رفع معدلات إدخاراتهم وإستثماراتهم؛
 - تتميز الصكوك الإسلامية بتنوعها مما يجعلها تلائم قطاعات إقتصادية واسعة ومهمة في الإقتصاد.
- بعد التطرق لمفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها سنحاول من خلال العنصر التالي التطرق إلى مختلف أنواعها.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

تختلف أنواع الصكوك الإسلامية باختلاف أساليب الإستثمار والتمويل التي تعتمدها المؤسسات المالية وسنحاول الإمام بخلاف هذه الأنواع.

أولاً: الصكوك القائمة على عقود المشاركة

هناك عدة أنواع من الصكوك قائمة على أساس المشاركة ومن هذه الصكوك صكوك المضاربة وصكوك المشاركة وصكوك المزارعة وصكوك المساقاة و صكوك المغارسة.

1- صكوك المضاربة (المقارضة): تعرف بأنها: "وثائق مشاركة تمثل مشروعات وأنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها، والمصدر لتلك الصكوك هو المضارب والمكتتبون فيها هم أرباب المال وحصيلة الإكتتاب هي رأس مال المضاربة ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال ويتحملون الخسارة إن وقعت".¹

¹ حكيم براضية ، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

كما تعرف بأنها: "وثائق ذات قيمة موحدة تصدر بأسماء المكتبتين فيها مقابل دفعهم قيمتها الصادرة بها، وهذا على أساس المشاركة في العوائد المتحققة من المشروع المستثمر فيه، بحسب النتائج المعلنة"، ومن خلال التعريف نذكر الخصائص التالية لصكوك المضاربة:¹

- تعتبر أداة مناسبة لجمع الأموال وهي قائمة على أساس تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الإصدار؛
- تمثل صكوك المضاربة حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع إن وجدت وبصورة غير محددة ابتداءً، وبحسب مساهمات حملة الصكوك المختلفة.
- من خلال ما سبق نستنتج أن صكوك المضاربة هي تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية فبدلاً أن يقدم رأس المال طرف واحد في هذه الصكوك تتعدد أطراف رب المال.

2- صكوك المشاركة: تعرف صكوك المشاركة على أنها: "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملك لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس المشاركة و المضاربة".²

تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المضاربة في حق صاحبها في المشاركة في الإدارة ومن بين مواصفاتها نذكر مايلي:³

- الإستثمار فيها على أساس الربح والخسارة؛
- قابلة للتحويل ولها تاريخ إستحقاق؛
- تستعمل فقط للمشروع قيد التمويل؛
- يلزم تعيين مدقق للمراقبة؛
- توزيع الأرباح حسب الإتفاق بين الإدارة و المستثمرين؛
- في حالة الخسائر تستوعب الإحتياطات وفي حال عدم الكفاية توزع الخسائر حسب نسبة رؤوس الأموال؛
- يمكن تحويل صكوك المشاركة إلى أسهم عند طلب المستثمر؛
- توزيع الأرباح حسب الإتفاق بين الإدارة و المستثمرين.

¹ فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

² أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

³ فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

من خلال ما سبق نستنتج أن صكوك المشاركة تطرح من أجل جمع مبلغ مالي يمثل حصة في رأس مال شركة من أجل إنجاز مشروع معين ويصبح حملتها لهم الحق في إمتلاك جزء من موجودات النشاط بقدر حصصهم.

3- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة، ويكون المصدر مالكةا أو مالك منافعها، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)، و حصيلة الإكتتاب هي تكاليف الزراعة وقد يكون المصدر هو (المزارع) صاحب العمل، والمكتتبون هم أصحاب الأرض ويملك ملكة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.¹

4- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر من أجل إستخدام حصيلتها في سقي الأشجار، والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما يحدده العقد ويصدر هذه الصكوك مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك ملكتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة المصدر لهذه الصكوك بين صاحب الأرض (مالكةا أو مالك منافعها) التي فيها الشجر والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة وحصيلة الإكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر.²

5- صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلتها في غرس الأشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس وقد يصدر هذه الصكوك إما مالك الأرض الصالحة لغرس الأشجار والمكتتبون فيها هم المغارسون في عقد المغارسة وحصيلة الإكتتاب هي تكاليف غرس الأشجار أو قد يكون المصدر هو المغارس (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض.³

ثانياً: الصكوك القائمة على عقود البيع

من بين هذا النوع من العقود صكوك السلم وصكوك الإستصناع وصكوك المرابحة:

1- صكوك السلم: هي عبارة عن عقد يتم من خلاله دفع قيمة السلعة حالاً مع تأجيل الحصول عليها في وقت لاحق متفق عليه بين الطرفين.

¹ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

² المرجع نفسه، ص: 150.

³ فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

وبالتالي طبقا لذلك تقوم الدولة ببيع "سلم" سلعة محددة توصفها على أن تأخذ ثمنها من المشتري حالا وتقوم الدولة بتسليم السلعة له في وقت لاحق، وهذا النوع من الصكوك يناسب الدول التي لديها موارد طبيعية كالنفط وأيضا الطاقة الكهربائية، وتتميز هاته الصكوك بمجموعة من الخصائص أهمها:¹

- يعتبر السلم وسيلة مناسبة لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات فتطرح صكوك السلم شهريا بينما يتم تسليم السلعة بعد شهر أو أكثر؛

- يساهم عقد السلم في إيجاد أدوات قصيرة الأجل يمكن تداولها في السوق الثانوي؛

- تمثل صكوك السلم أداة لتوظيف المدخرات المحلية في مجالات استثمار قصيرة الأجل.

2- صكوك الإستصناع: يمثل عقد الإستصناع إتفاقا بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول بالتعاقد مع

الطرف الثاني لتصنيع منتجات محددة أو بناء مشاريع عمرانية أو مد الجسور أو الطرق أو إنشاء

محطات الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وغيرها بحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد

فور إنتاج السلع أو إنجاز المشروع أو في تاريخ لاحق يتم الإتفاق عليه وعادة ما يقوم الطرف الثاني

بالتعاقد من جانبه مع المصانع أو شركات المقاولات المختصة لتنفيذ المشروع حسب المواصفات

المحددة من قبل الطرف الأول و في حالة الإتفاق على سداد قيمة المشروع في تاريخ لاحق أو على

أقساط فإن قيمة العقد تكون أعلى بالنظر إلى تأجيل عملية السداد.²

3- صكوك المرابحة: هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة المرابحة

وتصبح بعدها هذه السلعة مملوكة لحملة الصكوك، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات

والتي تتمثل في:³

- تستند صكوك المرابحة على عقد شرعي هو عقد المرابحة للأمر بالشراء وهذا الأخير يؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك؛

- تمثل صكوك المرابحة حصص ملكية شائعة في بضاعة المرابحة ولذلك فإنها لا تقبل التجزئة في مواجهة مصدرها؛

- إن التمويل عن طريق صكوك المرابحة يتميز بسعة نطاقه نظرا لتنوع السلع والخدمات والأغراض التي يمكن أن يغطيها التعامل بهذا النوع من الصكوك.

¹ عبد الباسط بوزيان، زهيرة غالمي، " دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (تجربة السودان نموذجا)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17، ديسمبر 2019، ص: 2219.

² المرجع نفسه، ص: 2220.

³ سعود بن ملح العنزي، محمود علي السراطوي، "صكوك المرابحة"، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 01، المجلد 08، الأردن،

2012، ص - ص: 221-220.

ثالثاً: الصكوك القائمة على الإجارة

تعرف صكوك الإجارة على أنها: "صكوك متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلاً فهذه الصكوك يتم طرحها بغرض جمع مبلغ لشراء عين وتأجيرها تأجييراً تشغيلياً أو منتهياً بالتمليك وتعتبر صكوك الإجارة صكوك ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة لمالكي الصكوك ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية.¹

وتشمل الصكوك القائمة على الإجارة عدة أنواع سنحاول تلخيصها فيما يلي:²

1- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو الموصوفة في الذمة: تمثل وثائق متساوية القيمة

يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إجارتها وإستيفاء أجرتها من حصيلة الإكتتاب فيها وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

2- صكوك ملكية المنافع: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها

وإستيفاء أجرتها من حصيلة الإكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

3- صكوك ملكية الخدمات: هي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم خدمة من طرف معين

وإستيفاء الأجرة من حصيلة الإكتتاب فيها وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

¹ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

² أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 110-111.

خلاصة الفصل:

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية عملية توليد وإبتكار وتطوير أدوات وأوراق مالية من أجل تلبية طلبات التمويل وإحتياجات المستثمرين المتعددة، ومع مرور الوقت أصبح من الضروري إبتكار أدوات مالية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية والتي جاءت في إطار مايعرف بالهندسة المالية الإسلامية.

وتعني الهندسة المالية الإسلامية التصميم والتطوير لأدوات ومنتجات مالية مبتكرة من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصادقية الشرعية الكفاءة الإقتصادية حيث ظهرت مع مجيء الشريعة الإسلامية بالأحكام الشرعية ودعت إلى الإبداع والإبتكار لحل المشاكل المالية وإشباع الحاجات الإقتصادية للمسلمين لكن في إطار القواعد والضوابط الشرعية، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها هي الحاجة إلى وجود منتجات قادرة على تلبية الإحتياجات المختلفة للمتعاملين بصورة كفأة مع الإلتزام بالأحكام والضوابط الشرعية.

واستطاعت الهندسة المالية الإسلامية إبتكار سلة متنوعة من الأدوات المالية ومن بين هاته الأدوات نجد أدوات تمويلية ومشتقات مالية إسلامية وأدوات مالية مركبة، كذلك نجد الصكوك الإسلامية والتي تنقسم بدورها إلى صكوك قائمة على عقود المشاركة وأخرى قائمة على عقود البيع.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري لإدارة المخاطر

الإئتمانية

تمهيد:

تتنوع المخاطر وتتعدد أشكالها تبعا لإختلاف النشاط الممارس بها وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر المشتركة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وهذه المخاطر تتمثل في عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، والبنوك الإسلامية هي الأكثر تعرضا لهذه المخاطر الائتمانية وذلك بسبب التمويل التي تتميز به وتتخذ وسائل محددة تتوافق مع الشريعة الإسلامية للتعامل مع هذه المخاطر، ونظرا للنمو السريع في حجم ونطاق الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية في بلدان كثيرة فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية يحظى بأهمية متزايدة، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التأصيل النظري لإدارة المخاطر الائتمانية من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: لمحة عامة عن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

يختلف العمل في البنوك التقليدية عن العمل في البنوك الإسلامية في مبادئه وأسسها الأمر الذي ينعكس على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة أثناء مزاولتها لأنشطتها التمويلية والإستثمارية، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية وعلاقتها بالمصطلحات ذات الصلة ومفهوم إدارة المخاطر فيها وأهدافها وأهميتها إضافة إلى مختلف مراحل إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية و علاقتها بمصطلحات أخرى

لا يخلو عمل البنوك الإسلامية من المخاطر مثلها مثل البنوك الأخرى وسنحاول في هذا المطلب الإلمام بتعريف الخطر في البنوك الإسلامية وعلاقة هذا المفهوم بالمصطلحات ذات الصلة إضافة إلى أسباب إرتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية.

أولاً: تعريف المخاطر

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تستخدم في أغلب المجالات وتتخذ المخاطر عدة تعاريف بحسب الجانب الذي ينظر له منه.

1- الخطر في اللغة:

تدل كلمة مخاطر في اللغة على "إختلال في التوازن و حدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع".¹

2- الخطر في الاصطلاح:

يعرف بأنه: " إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغيير في العائد مقارنة بالمرود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات".²

كما يتم تعريفه بأنه: "الحالة التي تتضمن إحتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة".³

3- الخطر من المنظور المالي:

يعرفه هذا الجانب بأنه: "حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من إنتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة".⁴

¹ نجيب الله حاكمي، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 53.

² هاجر زراقي، " إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص: 55.

³ نجيب الله حاكمي، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

⁴ المرجع نفسه، ص: 53.

4- الخطر من وجهة نظر البنوك:

"المخاطر البنكية هي إحصائية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".¹

كما تعرف أيضا بأنها: "إحصائية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك و تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه".²

5- الخطر في الفقه الإسلامي:

ويشير إلى المخاطرة من طرف الفقهاء بأنها: وصف لنوع من العقود تتضمن صيغته حقوقا و إلتزامات إحصائية لطرفيه، أي أنها متعلقة بالعقد و تشير إلى عدم التأكد³، وقد إعتبر الإمام ابن القيم أن "المخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد بيعها و يريح و يتوكل على الله، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل مال الناس بالباطل". وارتبط إستخدام هذا المصطلح لدى الفقهاء والباحثين في الإقتصاد الإسلامي بقاعدتين أساسيتين في مجال الصيرفة الإسلامية وهما الخراج بالضمان والغنم بالغرم، حيث لا يحقق الربح إلا بالمخاطرة.⁴

وبناء على ما سبق نستنتج أن المخاطرة: هي إنحراف النتيجة الفعلية على النتيجة المتوقعة أو النتيجة المرغوب الوصول إليها.

بعد أن قمنا بتعريف المخاطر من عدة جوانب سنحاول إظهار علاقتها بمصطلحات أخرى.

ثانيا: المخاطر وعلاقتها بالمصطلحات ذات الصلة

يتشابه الخطر مع العديد من المصطلحات ويشارك معها في عدة جوانب وسنحاول هنا التركيز على أكثر المصطلحات قربا من مصطلح المخاطرة.

¹ حسين بلعجوز، "إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها"، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 03.

² محمد سهيل الدروبي، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، بحث منشور على الموقع: www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع: 21 /03 /2020، ساعة الإطلاع: 10:30.

³ محمد علي القري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي"، دراسة فقهية إقتصادية، من موقع محمد علي القري: www.elgari.com، تاريخ الإطلاع: 21 /03 /2020، ساعة الإطلاع: 12:00.

⁴ هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

1- الخطر و عدم اليقين (عدم التأكد):

يوجد هناك إرتباط بين مصطلح الخطر وعدم اليقين، ذلك أن المخاطرة هي إحتمال وقوع أمر غير مؤكد وقوعه أما الأمور اليقينية فلا يوجد بها خطر ولذلك فإن الخطر يولد عدم اليقين، فالتعرض للخسارة في الأمور التجارية مثلا هي مخاطرة فإذا وقعت فعلا فإنها لم تعد مخاطرة بل صارت أمرا يقينيا حيث عدم التأكد عرفه مايكل سميث بأنه "هو الشك في المقدرة على التنبأ بالمستقبل"، وبالجمع بين التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم المخاطرة بأنها "عدم التمكن من وضع تقدير مطلق للنتائج المستقبلية".¹

وفي الحقيقة يوجد إختلاف بين الخطر وعدم التأكد فالأولى هي حالة الشك المرتبطة بتوفر معلومات تاريخية تساعد في وضع الإحتمالات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية تسمى هذه الإحتمالات بالإحتمالات الموضوعية، أما عدم التأكد فهو حالة الشك الناتجة عن عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية وتعتمد على الحدس و المهارة.²

2- المخاطرة والمقامرة:

تتشارك كل من المخاطرة والمقامرة في أن كل منهما تتضمنان الريح و الخسارة، غير أن الإختلاف بينهما يكمن في أن المخاطرة تعتمد على المنطق والحساب بينما المقامرة فإنها تعتمد على المصادفة والحظ.³

3- المخاطرة و الغرر:

إن مفهوم الخطر و الغرر متقاربان ومترادفان في اللغة إلا أن ليس كل خطر غرر وليس كل غرر خطر⁴، والإختلاف الموجود بينهما يكمن فيمايلي:⁵

- الغرر هو الجهالة أو عدم التأكد في الصيغة أو المحل في عقود البيع، و يقع الغرر في عقود التبرعات كالهبة و الرهن وعقود التعاون، أما المخاطرة فهي ملازمة للنشاط الإقتصادي وهي المبرر للريح؛
- الغرر مفهوم ساكن أي يمكن القول إذا إنعقد العقد على غير غرر لم يدخله الغرر بعد ذلك، بينما الخطر مفهوم متحرك أي أن المخاطر تزيد بتغير الظروف؛

¹ بن علي بلعزوز و آخرون، "إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية"، دار الوراق للنشر و التوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2013، ص-ص: 32-33.

² هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

³ دان بورج، "إدارة المخاطر المالية في الإستثمارات و المشروعات"، مجلة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، الشركة العربية للإعلام العلمي (الشعاع)، العدد 22، القاهرة، مصر، 2002، ص: 02.

⁴ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "إدارة الغرر في التأمين التعاوني"، مجلة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 23، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 02.

⁵ محمد علي القري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة فقهية إقتصادية)"، بحث مقدم إلى ندوة التنظيم و الإشراف على المصارف الإسلامية، الخرطوم، السودان، 10-12 أبريل، 2000، ص: 27.

- الغرر هو خلل في الصيغة التعاقدية يتولد عنه مخاطرة، أما الخطر لا يؤدي إلى فساد العقد وهو يتعلق بالملابسات المحيطة بالعقد.

بعدما تطرقنا لعلاقة مصطلح الخطر بالعديد من المصطلحات المتقاربة سنحاول من العنصر الموالي التطرق لمختلف الأسباب التي تجعل مستوى المخاطر يرتفع في البنوك الإسلامية.

ثالثا: أسباب إرتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية

تعود أسباب إرتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية إلى جملة من العوامل أهمها:¹

- 1- **النقص التي تعاني منه المصارف الإسلامية في بعض المتطلبات الأساسية:** كالموارد المالية المناسبة والخبرات الإستثمارية والأجهزة المعاونة والنظم.
- 2- **حادثة النظام المصرفي الإسلامي:** إذ كانت هذه المصارف في بدايتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق المصرفية.
- 3- **مؤثرات البيئة المحيطة:** حيث أن هناك بعض مكونات البيئة المحيطة التي تعمل على إيجاد معوقات لرفع درجة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية منها التشريعات والإجراءات التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية.
- 4- **إخضاع البنوك الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها البنوك المركزية:** والتي لا تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية كما تواجه البنوك الإسلامية مشاكل في السياسة المالية.
- 5- **المفاهيم الإجتماعية الخاطئة السائدة:** حيث ينظر للبنوك الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح أو أنها بنك مثله مثل البنوك التقليدية يتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة.
- 6- **غياب سوق مالية إسلامية نشطة:** حيث تساهم الأسواق المالية في تطوير و تفعيل عمل المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

لقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في التعريفات وهي أن إدارة المخاطر تتعلق أساسا بتوقع المخاطر وإيجاد طرق للتعامل معها، ومن شأن هاتين النقطتين أن تساعدنا في فهم ماهية إدارة المخاطر سواء من مفهومها وأهدافها وأهميتها وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

من خلال مفهوم إدارة المخاطر سنحاول التركيز على تعريفها ونشأتها.

¹ جميلة الجوزي، علي حدو، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية خاصة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري و بنك الشركة المصرفية العربية و بنك الخليج الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الإقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016، ص: 81.

1- تعريف إدارة المخاطر:

تعد إدارة المخاطر مفهوم ليس له تعريف محدد ثابت فكل مختص يعرفه حسب خبرته الشخصية وتجربته فهناك من يعرفها على أنها: "العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية إتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها".¹

وهناك من يعرفها على أنها: "جهاز من الموظفين يتخصصون في حماية أصول المنشأة من الأخطار وهم مسلحون بالمعرفة بأسواق التأمين ومهتمون بتكاليف الأخطار القابلة للتأمين ووسائل تحقيقها".²

ومن جانب آخر هناك من يعرفها بأنها: "إتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المحتملة للمؤسسة أو الفرد بغرض حماية أصولها و يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: تحديد نوع وحجم الخطر الذي يتعرض له الشخص أو المؤسسة وقياسه، المرحلة الثانية: إتخاذ الوسائل المناسبة لإزالة أو تحديد الخطر بحيث يتناسب مع مقدرة الشخص ورغبته في تحمله، المرحلة الثالثة والأخيرة: مراقبة حجم الخطر وتعديل الإجراءات للمحافظة على الحجم المرغوب وهذا قد يعني خفض المخاطر".³

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف إدارة المخاطر على أنها: مجموع العمليات و الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك من أجل تحديد المخاطر وقياسها والقيام بتصميم وتطبيق إجراءات تمكن من التقليل من حدوث الخسائر بأقل تكلفة.

2- نشأة و تطور إدارة المخاطر

إن المخاطر موجودة في كل المجالات وفي كل الأزمنة، لذلك نجد أن الإنسان يسعى دائما لتطوير المقاييس التي من شأنها أن تقلل احتمال تعرضه للمخاطر، ويمكن تقسيم مراحل تطور إدارة المخاطر إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى:

مع ظهور الإسلام كان لأسلافنا طرق تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية لمواجهة المخاطر ومع تطور الحياة وتعقدتها وتعدد الأنشطة ذات العوائد تزايدت المخاطر المحيطة بالأعمال وجاء عصر التخصص وتقسيم العمل مما استدعى ظهور أدوات جديدة أكثر دقة لقياس الخطر، حيث إكتشف الرياضي باسكال

¹ نوال بن عمارة، "إدارة المخاطر في مصارف المشاركة"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 03.

² بن علي بن عزوز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

³ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

نظرية الإحتمالات لحل لغز المقامرة، وفي القرن التاسع عشر بدأ الإهتمام بإدارة الأصول والخصوم في المصارف. وكان محور إهتمام إدارة المصارف في تلك الفترة هو تخطيط الأرباح لملاك المصارف ومن هنا نشأت مدرسة أطلق عليها مدرسة "تخطيط الربح" وكان أكبر إهتمامها هو قياس حساسية سعر الفائدة. وساعدها في ذلك البرامج الموضوعية من طرف إدارات المصارف بشأن توقعاتها المختلفة لهامش الفائدة، ورغم الإستعمال المكثف لهذه البرامج فإن المصارف لم تحرر من المخاطر ويعود السبب في ذلك إلى الحاجة إلى برامج لتحديث المعلومات حول إعادة التسعير والتي لم تكن كافية لإتخاذ القرار المناسب.¹

ب- المرحلة الثانية

إن إخفاق المدرسة سالفة الذكر في تحقيق الأهداف المرجوة فتح باب لظهور مدرسة أخرى تعرف بمدرسة "إدارة المخاطر" وجاء علم إدارة المخاطر كأحد فروع علم الإدارة والذي يقوم على فكرة بسيطة مضمونها أن الإدارة يمكنها التعرف على المخاطر التي تتعرض لها وتقييمها لتقادي حدوث خسائر معينة أو عدم تحقيق المكاسب²، ففي عام 1959 أشارت دراسة "ماركويتز" إلى أن إختيار المحفظة ماهي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وفي عام 1964 طور "شارب" نموذج تقييم الأصول الرأسمالية وفي سنة 1976 قدم "روس" نظرية الأسعار المرجحة التي تشير إلى أن عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول وأثر هذا النموذج هو المخاطر الإجمالية، ورغم القبول الواسع لهذه النظريات إلا أنه لا يتوفر إجماع على العوامل التي تؤثر في كل أصل أو في الطريقة التي تقدر بها هذه المخاطر.³

بعدما حاولنا الإلمام بمصطلح إدارة المخاطر من خلال توضيح مفهومه والتعرف على نشأته وتطوره سنتطرق للحديث على أهميته وأهدافه من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: أهمية وأهداف إدارة المخاطر.

1- أهمية إدارة المخاطر.

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في النقاط التالية:⁴

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة وسياسة العمل وإتخاذ قرارات التسعير؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

¹ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 74- 75.

² المرجع نفسه، ص: 75.

³ حنان محمد الميعوفي، محمد رضوان عبد العزيز، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مجلة الرسالة، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، 2017، ص: 54.

⁴ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

- مساعدة المصرف على إحتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.
- 2 أهداف إدارة المخاطر.

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية:¹

- إعطاء مجلس الإدارة والتنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف؛
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

ومن خلال كل ما سبق تتضح أهمية وأهداف ومختلف المراحل التي نشأت من خلالها إدارة المخاطر كعلم، وسنحاول تحديد المراحل التي تم من خلالها التطبيق العملي لإدارة المخاطر في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بإتباع مجموعة من الخطوات والمراحل لإدارة المخاطر التي تتعرض لها نشاطاتها و سنحاول التطرق لها تفصيلا في هذا المطلب:²

أولاً: مرحلة توقع الخطر و تحديده: كل خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها مجموعة من المخاطر إذ يسمح توقع المخاطر بالتخفيض من عامل المفاجأة وعامل عدم التأكد وإستيعاب الظواهر الغير منتظرة وهذا من خلال توفير إجراءات للحماية والإحتياط إذ تسمح هذه الأخيرة بالتخفيض من تكرار وقوع المخاطر وتحققها.

ثانياً: مرحلة تقييم الخطر و قياسه: إن كل نوع من المخاطر لابد من النظر إليه بأبعاده الثلاثة حجمه ومدته وإحتمال حدوثه، وقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف والمتطلبات القانونية والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، فعملية تقييم المخاطر وقياسها هي تحديد عامل التأكد وخطورة الضرر أو احتمال وقوعه، ومن بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يحتمل أن تسبب أضراراً والبنك يعتمد في هذه المرحلة على الطرق والأساليب الرياضية والإحصائية في تقييم وقياس المخاطر وتحديد أقصى خسائر محتملة يمكن حدوثها و تحملها.

ثالثاً: مرحلة التحليل والتحكم: على البنك القيام بعملية تحليل المخاطر وذلك بإنتقاء المخاطر وتقسيمها إلى مخاطر غير مرغوب فيها ومخاطر مرفوضة نهائياً وأخرى مقبولة بأسعار تتناسب ودرجة خطورتها وتكرارها،

¹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص: 03.

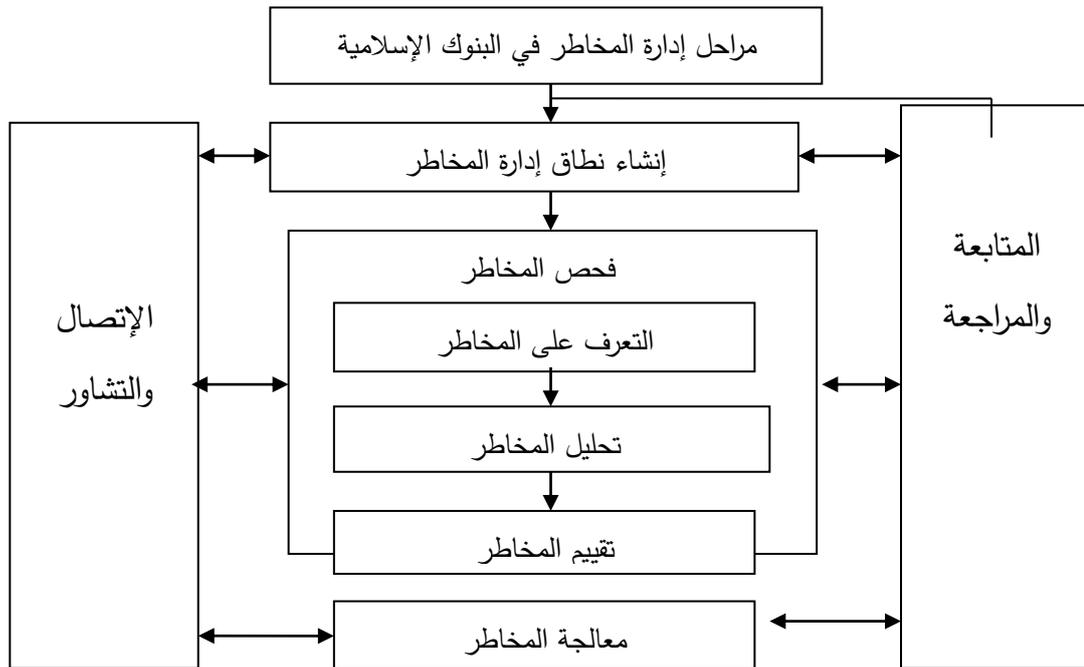
² موسى أحمد عبيدي عمر، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على المصرف الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الاندونيسية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، أندونيسيا، 2019، ص- ص: 54-55.

إضافة إلى تحديد التغيرات المصاحبة لتلك المخاطر وتصنيفها حسب أهميتها، وإن الغاية من تحليل المخاطر هو تحديدها وتقييمها والتعرف منها على قيمة الخسائر المتوقعة والعوامل التي تتسبب فيها.

رابعاً: مرحلة معالجة الخطر والتحكم في الخسارة: بعد تحديد و تقييم الخطر وتحليله تأتي مرحلة معالجته والتحكم في الخسائر الناجمة عن وقوعه، ففي هاته المرحلة يتم تحديد المخاطر التي تم قبولها والمخاطر التي تم رفضها، والمخاطر التي تم قبولها يعني أن البنك مستعد لتحمل نتائجها.

و يمكن توضيح العملية المنطقية و المنهجية لإدارة المخاطر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية



المصدر: موسى أحمد عبدي عمر، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على المصرف الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الاندونيسية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، أندونيسيا، 2019، ص: 56.

من خلال الشكل رقم (01) الذي يمثل إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية نلاحظ أن البنوك الإسلامية ومن أجل إدارة مخاطرها تمر بعدة مراحل والتي تتمثل في إنشاء نطاق إدارة المخاطر، فحص المخاطر، التعرف على المخاطر، تحليل المخاطر، تقييم المخاطر، وأخيراً معالجة المخاطر.

بعد محاولتنا في المبحث الأول الإمام بمختلف جوانب المخاطر ومحاولتنا التعرف على مفهوم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية إضافة إلى أهميتها وأهدافها و كذلك التطرق إلى مراحل إدارتها سنحاول من خلال المبحث الثاني التعرف على المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تتنوع المخاطر وتختلف أشكالها باختلاف طبيعة النشاط الممارس ومن بين هاته المخاطر هي مخاطر الائتمان التي تعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك عامة والبنوك الإسلامية خاصة وذلك باعتبارها ركيزة العمل البنكي وهذا ماجعل البنوك الإسلامية تولي إهتماما كبيرا لإدارتها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق ماهية الائتمان وأهميته وإجراءات وأسس منحه في البنوك الإسلامية إضافة إلى محاولة التطرق إلى ماهية المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الائتمان في البنوك الإسلامية وأهميته

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان في البنوك شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والإجتماعية وعموما هو يركز على الثقة التي تربط الدائن والمدين والتي ينتج عنها الإستفادة الحالية مقابل الدفع المؤجل في المستقبل وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الائتمان في البنوك الإسلامية وأهميته بالإضافة إلى علاقته مع المخاطر.

أولا: تعريف الائتمان في البنوك الإسلامية

يقصد بمصطلح الائتمان في الإقتصاد الحديث: "أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، وهذا التعريف يؤكد على عامل الوقت كأهم خواص للإئتمان".¹

كما يعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف".²

وعرف أيضا بأنه : "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواءا حالا أو بعد وقت بعيد تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير".³

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الائتمان يقوم على عنصرين هما الوقت الذي يقوم على إحترام الأجل المحدد بين الأطراف والثقة المتبادلة بين البنك و المتعاملين.

¹ خديجة مناد، "العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجبالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص: 27.

² أنيس محمد مياد، "التأمين على الائتمان و دوره في إدارة المخاطر الائتمانية و تعزيز عمليات التمويل (دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الإستفادة منها في سورية)"، رسالة ماجستير، قسم المعارف و التأمين، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص: 26.

³ فريد مشري، سارة عمرو عياش، "مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنكين بنك دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الإسلامي 2008-2012)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ميلة، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2013، ص: 03.

أما الائتمان في البنوك الإسلامية والتي تقوم أساساً على التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإبتعادها تماماً عن التعاملات التي تركز على أسعار الفائدة فهو بمثابة التسهيلات المصرفية والمساهمات التي تقدمها للعملاء والمستثمرين في شكل من أشكال الصيغ الإسلامية المختلفة، كالمرابحة والإستصناع والإجارة وغيرها وكل هذا يكون بطريقة مباشرة لأن التوظيف الأساسي لأموالها يكون وفق لتلك الصيغ المتعددة والمستمدة من الشريعة الإسلامية.¹

كما يمكن تعريفه بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي لعميله في إتاحة مبلغ معين أو سلعة محددة الصفة لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، على أن يتم سداد قيمته (المبلغ/ السلعة) وفقاً لشروط متفق عليها سلفاً".²

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنه لا يوجد إختلاف في مفهوم الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، فالثقة هي أساس المعاملة القائمة بين البنك و عملائه غير أن الائتمان في المصارف الإسلامية هو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي وهو مرتبط بنشاط حقيقي (التمويل بصيغة البيوع وغيرها) كما أن النقود في الإقتصاد الإسلامي ماهي إلا رأس مال محتمل و لا تصبح حقيقية إلا إذا إرتبطت بعنصر آخر لتمويل نشاط إقتصادي معين، على عكس البنوك التقليدية التي تقوم بالمتاجرة بالنقود.³

وبعد أن حاولنا من خلال العنصر السابق التعرف على مصطلح الائتمان سواء في البنوك التقليدية التي تتعامل بالفوائد أو البنوك الإسلامية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية سنحاول في العنصر الموالي التركيز على أهميته في البنوك الإسلامية.

ثانياً: أهمية الائتمان في البنوك الإسلامية

تبرز أهمية الائتمان في البنوك الإسلامية في جوانب كثيرة منها:⁴

1- بالنسبة للعميل:

يوفر السلع والخدمات التي يحتاجها العميل لتمويل مختلف إحتياجاته سواء الإنتاجية أو الإستهلاكية أو الإستثمارية، كما يتيح له فرصة الإستفادة من إنخفاض أسعار السلع و الخدمات في حالة توقع إرتفاعها مستقبلاً وذلك من خلال التمويل بالسلم.

¹ فريد مشري، سارة عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

² هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

³ المرجع نفسه، ص: 106.

⁴ المرجع نفسه، ص - ص: 108 - 109.

2- بالنسبة للبنك الإسلامي:

يعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الناتجة عن توظيف حقيقي للأموال، كما يبرز دور البنوك الإسلامية في تمويل البنية الأساسية للمجتمع.

3- بالنسبة للإقتصاد:

يعتبر مهما لتنمية الإقتصاد الوطني، لأن توفير الأموال يدير عجلة الإقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد الطاقة الإنتاجية والدخل الوطني، وإزدهار النشاط الإقتصادي بمختلف مجالاته.

فيما سبق تطرقنا إلى أهمية الإئتمان بالنسبة للعميل وللبنك و للإقتصاد ككل وسنحاول التطرق إلى العلاقة بين هذا الإئتمان و المخاطر في العنصر الموالي.

ثالثا: العلاقة بين الإئتمان و المخاطر

ترتبط عملية الإئتمان بإيرادات مستقبلية متوقعة وكل إئتمان مرتبط بمستوى من المخاطر فهما متلازمان بحيث مهما توفرت المعلومات اللازمة عن التنبأ بالمستقبل تظل دائما يشوبها مستوى معين من عدم التأكّد مما يعني حدوث تقلبات في العوائد و احتمال تدهور الحالة المالية للعميل وعدم تمكنه من السداد، وبالتالي فإن وظيفة الإئتمان في شتى الأحوال مقرونة بالمخاطر¹.

وعليه فإن المصارف الإسلامية لا يمكنها أن تلغي المخاطر بصفة كلية وإنما تقوم بالبحث عن أساليب تساعد في تقليل حدوث المخاطر وذلك من خلال وجود وحدة بحث داخل البنك تتولى مهمة إدارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة بإعتبار أن مخاطر الإئتمان هي أهم المخاطر التي تتعرض لها.²

من خلال كل ما سبق حاولنا الإلمام بمفهوم الإئتمان في البنوك الإسلامية وكذا أهميته بالإضافة إلى علاقة هذا المصطلح بالمخاطر وسنحاول من خلال العنصر الموالي التطرق إلى إجراءات وأسس منحه.

المطلب الثاني: إجراءات و أسس منح الإئتمان في البنوك الإسلامية

كأي عملية مالية في البنك فإن الإئتمان يمر بإجراءات وأسس لمنحه وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال العنصر الموالي.

¹ فريد مشري، سارة عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

² هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

أولاً: إجراءات منح الائتمان في البنوك الإسلامية

يتم منح الائتمان المصرفي الإسلامي وفقاً للخطوات التالية:¹

1- مرحلة ما قبل اتخاذ قرار منح الائتمان:

تمثل المرحلة التمهيديّة لصناعة القرار الائتماني وهي تبدأ بطلب التمويل الذي يقدمه العميل للمصرف ويتضمن هذا الطلب عناصر عدة أهمها:

أ. **طبيعة الائتمان:** حيث يبين العميل طبيعة العملية التمويلية، مرابحة أو سلم أو إستصناع أو تأجير أو مشاركة أو غيرها من صيغ التمويل الإسلامي.

ب. **نوع الائتمان:** حيث يبين العميل نوع الائتمان الذي يرغب في الحصول عليه نقدي (لغرض المشاركة أو المضاربة)، أو عيني فيحدد نوع السلعة المراد الحصول عليها تحديداً كاملاً حيث يحدد مواصفاتها ومصدرها وسعرها بشكل دقيق.

ج. **الغرض من الائتمان:** يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه بشكل دقيق حتى يمكن إتخاذ قرار بشأنه والحكم على مدى مناسبة منحه من وهل يتوافق مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل و مقوماته الائتمانية أم يتعارض معها بالإضافة إلى معرفة مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه والغرض المطلوب منه.

د. **فترة السداد:** يجب أن يتضمن طلب الائتمان تاريخ تسديد قيمة الائتمان المطلوب.

هـ. **طريقة السداد:** يبين العميل طريقة السداد إما جملة واحدة أو بالتقسيت حسب قدرته على السداد.

و. **مصادر السداد:** تهتم البنوك بمعرفة مصادر السداد لضمان إسترجاع أموالها ويمكن التمييز بين

مصدرين هما:

• **المصادر الأولية:** و تتمثل أساساً في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للعميل، دراسة المركز المالي للعميل و تقدير قيمة الائتمان الحقيقية.

• **المصادر الثانوية:** وتتمثل في الضمانات التي يقدمها العميل للبنك حيث تفضل هذه الأخيرة الضمانات التي تتميز بسهولة تسيلها.

ز. **الوثائق المحاسبية:** عند الحصول على المعلومات السابقة يقوم الباحث الائتماني بتقييمها وهل هي منققة مع الإطار العام للسياسة الائتمانية للمصرف و بعدها يقوم الباحث بتقديم نموذج خاص للعميل يقوم بتفريغ بيانات الطلب فيه ويوقعه وفي نفس الوقت يحدد الباحث للعميل مجموعة من البيانات يتعين إستقاءها ومجموعة من المستندات يتعين الحصول عليها وإرفاقها بالطلب للتأكد من جديته.

¹ هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره ، ص - ص: 109 - 113.

2- مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية:

هاته المرحلة تمر عبر أربع خطوات وتتمثل في دراسة الطلب وتحليل المركز المالي للعميل والإستفسار عنه والتفاوض معه وسنحاول التطرق لكل خطوة كمايلي:

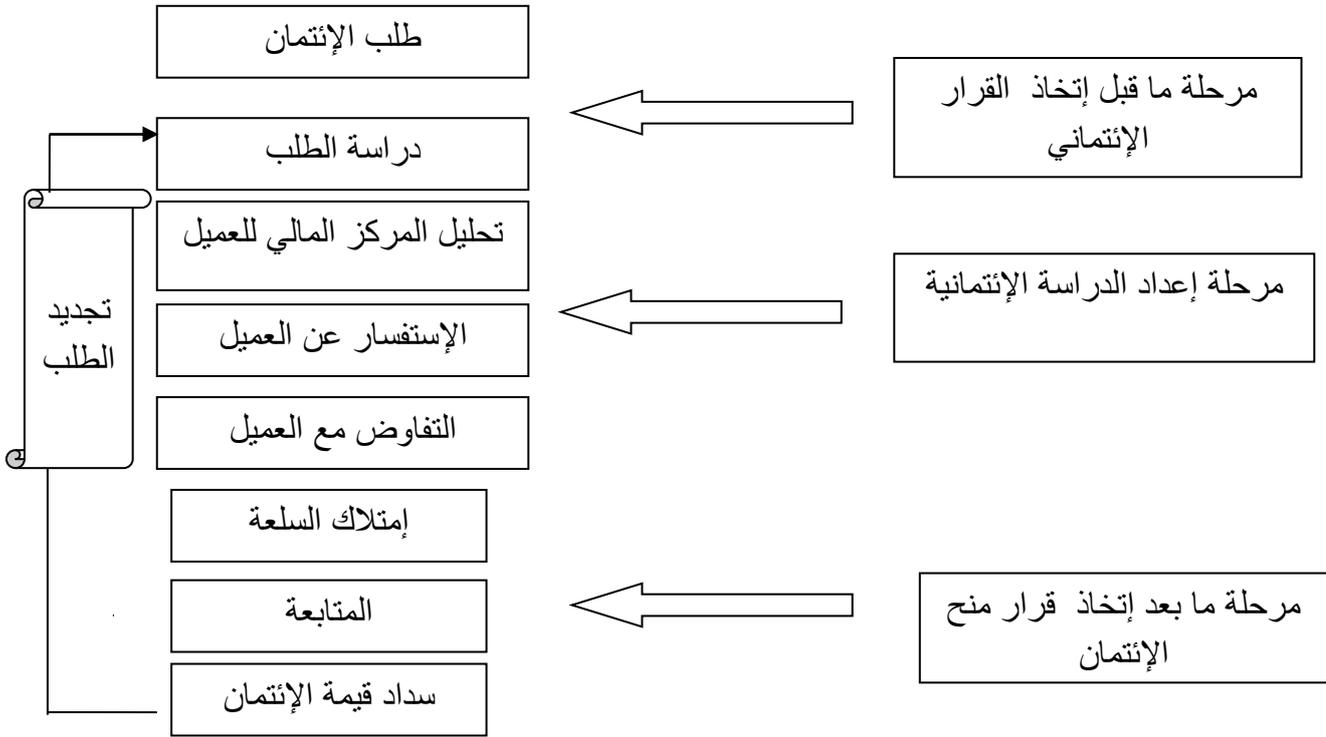
- أ. **دراسة الطلب:** يقوم المصرف بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية ضمن معايير التمويل والإستثمار وحسب سياسة المصرف التمويلية، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الإئتمان.
- ب. **تحليل المركز المالي للعميل:** يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات اللازمة من مختلف المصادر ويتم ذلك من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، كما تشمل عملية التحليل دراسة بعض النسب .
- ج. **الإستفسار عن العميل:** يتم ذلك من خلال المصادر الداخلية والخارجية للبنك وتتولى هذه المهمة إدارة المعلومات بالبنك حيث تقوم بجمع كل المعلومات الخاصة بالعميل سمعته وقدرته على السداد وغيرها.
- د. **التفاوض مع العميل:** بعد دراسة المعلومات التي تم جمعها، وبعد التأكد من سمعة العميل وجديته يقوم البنك بالتفاوض معه على شروط العقد التي تتضمن سعر شراء السلعة وقيمة الربح (في حالة التمويل بصيغة البيوع)، أو تحديد قيمة الإئتمان الممنوح في حالة التمويل بصيغ المشاركة أو المضاربة .

3- مرحلة ما بعد إتخاذ القرار الائتماني:

تتم هذه المرحلة من خلال إمتلاك السلع والمتابعة و سداد قيمة الإئتمان وتتم من خلال مايلي:

- أ. **إمتلاك السلع:** بعد الموافقة على منح الإئتمان تقوم البنوك الإسلامية بإمتلاك السلع التي يحتاجها العميل طالب التمويل حيث تقع عليها مسؤولية الهلاك قبل التسليم، وتكون هذه الخطوة في حالة التمويل بصيغ البيوع، أما في باقي الصيغ الأخرى فيتم دفع قيمة الإئتمان للعميل.
 - ب. **مرحلة المتابعة:** لهذه المرحلة أهمية بالغة في العمل البنكي حيث يجب أن تتصف بالدقة والشمولية والإستمرارية، ومن خلالها يقوم البنك بمتابعة الإئتمان بواسطة أجهزته المختصة بذلك وتكون المتابعة إما ميدانية أو مكتبية.
 - ج. **سداد قيمة الإئتمان:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته بحسب الشروط المتفق عليها من قبل إما جملة واحدة أو بالتقسيم وتتم متابعة عملية التحصيل عن طريق قسم التحصيل.
- و يمكن تلخيص مختلف مراحل منح الإئتمان في البنوك الإسلامية في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): إجراءات منح الإئتمان في البنوك الإسلامية.



المصدر: هاجر زراقي، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص: 113.

بعدما حاولنا من خلال العنصر السابق التعرف على إجراءات منح الإئتمان سنحاول من خلال العنصر الآتي التطرق إلى أسس منحه في البنوك الإسلامية.

من خلال الشكل رقم (02) الذي يمثل إجراءات منح الإئتمان في البنوك الإسلامية نلاحظ أن هذه البنوك قبل و أثناء وبعد منح الإئتمان تتبع إجراءات معينة من أجل إنجاز هذه العملية والتي تكون على خطوات تتمثل في مرحلة ما قبل إتخاذ القرار الائتماني، مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية، مرحلة ما بعد إتخاذ قرار منح الإئتمان حيث أن كل مرحلة لديها الإجراءات الخاصة بها.

ثانيا: أسس منح الإئتمان في البنوك الإسلامية

يستند منح الإئتمان في البنوك الإسلامية على مجموعة من القواعد والأسس المستقرة والمتعارف عليها والتي تتمثل فيما يلي:¹

¹ عادل بن عبد الرحمان بن أحمد بوقري، "مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 69.

1- توفر الأمان لأموال البنك:

يسعى البنك لتحقيق الأمان للمتعاملين معه، وذلك من خلال توظيف أموالهم في مشاريع ذات عائد مجزي يعوضهم عن حجم المخاطر التي يريدون تحملها، بالمقابل يحتاج المصرف لشعوره بالإطمئنان إلى أن العميل سوف يتمكن من تسديد قيمة الإئتمان في الوقت المتفق عليه.

2- تحقيق الربح:

المقصود بذلك هو قدرة المصرف على تحقيق أكبر ربح بجعل الفارق بين الإيرادات والتكاليف أكبر ما يمكن من خلال توظيف الأموال في المشاريع الأكثر عائداً، حيث يرتبط العائد بمستويات معينة من المخاطر على أن يختار المصرف الإستثمارات التي تتناسب مع إتجاهه نحو المخاطر وهنا نميز بين ثلاث إتجاهات وهي محب للمخاطر ومتجنب للمخاطر ومحاييد للمخاطر.

3- السيولة:

يعني إحتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بسيولة توفر قدراً كافياً من الأموال السائلة لديه، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف، فالمصرف الذي يحتفظ بسيولة كبيرة سوف يفقد أرباحاً كان من الممكن أن يحصل عليها فيما لو قام بتوظيف تلك السيولة التي إحتفظ بها، ومن هنا يأتي التعارض بين السيولة والربحية، حيث تقاس كفاءة البنك بمدى قدرته على الموازنة بين الربحية والسيولة.

بعدما تطرقنا في المطلب السابق لإجراءات وأسس منح الإئتمان في البنوك الإسلامية سنحاول من خلال المطلب التالي التركيز على ماهية المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها هذه البنوك بالإضافة إلى أنواعها وأسبابها.

المطلب الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تختلف مخاطر الإئتمان في البنوك التقليدية عن مخاطر الإئتمان في البنوك الإسلامية وذلك أن هذه الأخيرة عبارة عن تمويل بصيغ هامش معلوم والتي تنشأ من خلال تعثر أداء الطرف الآخر في تجارته أو صناعته والتمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة التي تأتي فيها مخاطر الإئتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عدم كفاية المعلومات لدى البنك عن الأرباح الحقيقية لمنشأة الأعمال، أما مخاطر الإئتمان في البنوك التقليدية تظهر في القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريفها وأنواعها بالإضافة إلى أسبابها ومصادرها.

أولاً: تعريف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تواجهها البنوك بصفة عامة سواء التقليدية أو الإسلامية وقد كانت محل إهتمام منذ القدم كما يطلق عليها أيضا بمخاطر عدم القدرة على السداد وتعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها، وهذا التعريف يسري على مؤسسات الخدمات المالية التي تدير مخاطر الذمم المدينة والإيجارات(كالمرابحة والمشاركة المتناقصة والإجارة)، وعمليات أو مشاريع تمويل رأس المال العامل(كالإستصناع و المضاربة).¹

وتكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا مثلا في حالة عقد السلم أو الإستصناع أو عليه أن يسلم أصولا مثلا في بيع المرابحة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود مما يعرض البنك لخسارة محتملة، وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح مثل المضاربة والمشاركة في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل، وهذه المشكلة قد تأتي نتيجة عدم توفر البنك على المعلومات الكافية على الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال. و بمأن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته.²

من خلال العنصر السابق تعرفنا على المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية و في العنصر الموالي سنحاول التعرف على أنواعها و أسبابها.

ثانياً: أنواع و أسباب مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية

تتضمن مخاطر الائتمان العديد من الأنواع وكذلك هناك أسباب عديدة لحدوثها وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

1- أنواع المخاطر الائتمانية:

تتضمن مخاطر الائتمان أنواع متعددة و من بينها نذكر مايلي:³

أ. **مخاطر التركيز على صيغة واحدة:** حتى يتمكن المصرف من تلبية إحتياجات العملاء المختلفة عليه أن يركز على صيغ التمويل المختلفة، ويمكن قياس المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية عدد الصيغ المستخدمة والأوزان النسبية للصيغ مقارنة لإجمالي حجم التمويل.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

² الأخضر لقلبي، حمزة غربي، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية(دراسة ميدانية)"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر، 2010، ص: 9.

³ محمد فوزي، "تنظيم و إدارة الائتمان في القطاع المصرفي الإسلامي"، بحث منشور على موقع: <https://al-sharq.com>، جريدة الشرق، تاريخ الإطلاع: 01/04/2020، ساعة الإطلاع: 14:30.

ب. ارتفاع تكلفة التمويل: تكلفة التمويل لا تستخدم لجميع الصيغ في المصارف الإسلامية لأن بعض الصيغ تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر فالعميل لا يتحمل هنا تكلفة التمويل لأن الربح محاسبيا ليس هو التكلفة، ومن الأهمية بمكان وجود أدلة إجراءات عمل للتمويل لضمان وجود أسس لمنح التمويل ووجود مراجعة دورية للسقوف الممنوحة للعملاء، إضافة لوجود مراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية والعمل على تجنب المخاطر قبل وقوعها ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق: نظام قياس تكلفة التمويل، ونظام منح التمويل ومتابعتها.

ج- خطر عدم تنويع محفظة التمويل: تتبع أهمية تنويع محفظة التمويل من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخليا وخارجيا، بالإضافة لوجود موازنة تخطيطية للتمويل تمكّن من الموازنة بين مصادر الأموال وإستخدامها ويمكن قياسها تلك المخاطر عن طريق المعايير التالية: وجود موازنة تخطيطية للتمويل، الوزن النسبي للإستثمارات الداخلية من إجمالي حجم الإستثمار الداخلي والخارجي، ووجود نظام لتوزيع المخاطر.

2- أسباب المخاطر الائتمانية:

تواجه البنوك الإسلامية بالوقت الحاضر التعثر و المماثلة بالوفاء بالالتزامات، وهي مخاطر أعلى من تلك التي تواجهها البنوك التجارية لأنها تقتصر إلى طرق معالجة مخاطر الديون ضمن نطاقها المباح نظرا لتقيدها بأحكام الشريعة في المعاملات المالية الإسلامية ويمكن جمع أهم أسباب المخاطر الائتمانية فيمايلي:¹

أ- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وصيغ التمويل القائمة على عمليات البيع والشراء: كون الطرف الآخر في العقود مع هذه البنوك لا يمتلك نظم معلومات مطورة وموحدة ولا خبرة في مجال الأعمال، وبالتالي بدون توفر مثل هذه الإمكانيات قد يعرض المشروع لمخاطر عديدة ومن ثم احتمالية حدوث خسائر كبيرة في المشروع الذي شارك فيه البنك مع العميل من خلال النوع الأول من الصيغ (صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر) والعمل وفق النوع الثاني من الصيغ تتجم عنها مثل هذه المخاطر في حالة عدم سلامة المركز المالي للعميل أي عدم إكفائه من الوفاء بالتزاماته المستقبلية المترتبة عليه في مواعيدها اتجاه البنك، وفي كلتا الحالتين يعني تعريض البنك إلى مخاطر إئتمانية تقلل من نسبة الربح ومعدل دوران رأسمال البنك.

ب- تحريم الفائدة: حيث لايسمح للبنوك الإسلامية بإعادة جدولة الديون على أساس التفاوض على أسعار فائدة إضافية وهذا ما يشجع العملاء على التعثر أو المماثلة عن السداد وهو ما يعرف بعدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة فهي مرفوضة تماما في البنوك الإسلامية.

¹ فريد مشري، عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 6-7.

- ج- منع المتاجرة بالديون: أي بيع الدين لغيره قبل أجله بأقل من قيمته الإسمية غير معترف في العمل المصرفي الإسلامي وهذا يغلق الباب على المتاجرة بالديون، مما يعني أن البنوك الإسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات لأن ذلك يؤول إلى الربا أو حتى المتاجرة في بيع الديون في دفاثرها لأي طرف.
- د- غياب الأدوات والأساليب للتحوط: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية القدر الكافي من الأدوات والأساليب التي تساهم في التحوط من المخاطر بحيث أن معظمها ترتكز على الفائدة ومناسبة لعمل البنوك التقليدية، مما يعني أن قدرة لبنوك الإسلامية على التعامل مع المخاطر الائتمانية محدودة نسبياً.

ثالثاً: مصادر مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية

تتمثل مصادر المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية فيما يلي:¹

- 1- مصادر داخلية متعلقة بالمصرف: و هي مرتبطة بالعوامل التالية:
 - مدى قدرة المصرف على متابعة منح الائتمان، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به؛
 - عدم سلامة الضمانات أو القدرة على متابعتها؛
 - التركيز الائتماني (تركز الائتمان على عدد محدد من العملاء أو في مناطق جغرافية محددة)؛
 - عدم إستقرار أسعار السلع والصرف وعدم توفر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها.
- 2- مصادر خارجية متعلقة بالعميل: يعود السبب في تعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر لمجموعة من الأسباب أهمها:
 - السمعة الائتمانية أو الإجتماعية للعميل؛
 - النشاط الذي يزاوله العميل أو القطاع الذي ينتمي إليه، حيث تختلف درجة المخاطر من قطاع إلى آخر، إما بسبب الظروف التشغيلية أو الإنتاجية أو التنافسية؛
 - نوع الضمانات التي يقدمها العميل؛
 - إفلاس العميل إما لأسباب ذاتية أو خارجة عن قدرته.
- 3- مصادر مرتبطة بالصيغة التمويلية: تختلف مصادر مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب طبيعة العقد أو الصيغة التمويلية كالاتي:
 - تنتج مخاطر الائتمان في صيغة المرابحة إما بسبب عدم وفاء العميل بسداد مستحقات المصرف الناتجة عن شراء السلعة، أو لتأجيل العميل سداد مستحقات المصرف عمداً أو بسبب إنخفاض قيمة الضمانات التي يقدمها العميل؛

¹ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 117- 118.

- تنتج مخاطر الائتمان في صيغتي السلم و الإستصناع، إما بسبب عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد (السلعة في السلم والثلث في الإستصناع)، أو عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة أو تعذر التسليم لظروف طارئة أو عدم إلتزام العميل بتسليم السلعة حسب المواصفات المطلوبة؛
 - تنتج مخاطر الائتمان في صيغتي البيع بالتقسيط والإجارة بسبب عدم سداد الأقساط عند حلول تاريخ إستحقاقها أو تأخيرها؛
 - تنتج مخاطر الائتمان في صيغتي المضاربة والمشاركة بسبب عدم دفع العميل نصيب المصرف من الأرباح أو تأخيرها.
- بعد أن تطرقنا في المبحث السابق على أساسيات حول المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية سنحاول في المبحث الموالي التعرف على ماهية إدارة المخاطر الائتمانية .

المبحث الثالث: الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تعتبر مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أعلى من مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية لذلك فإن إدارتها في البنوك الإسلامية تحتاج إلى طرق وأساليب تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية .

المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تتخذ البنوك الإسلامية إجراءات وأساليب لإدارة مخاطرها الائتمانية بالشكل الذي يضمن تجنبها أو التقليل منها وللتعرف على كيفية إدارة هذه المخاطر حاولنا التطرق في هذا المطلب إلى تعريفها بالإضافة إلى معايير ومبادئ إدارتها.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

تعرف إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بأنها: "مجموع الإجراءات التي تتخذها إدارة المصرف من أجل التحكم والسيطرة على المخاطر الناتجة عن منح الائتمان وفقاً لأساليب ضوابط الصيرفة الإسلامية".¹ وتعرف أيضاً بأنها: "نظام متكامل شامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها و تحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها أو للسيطرة عليها وضبطها لتخفيف من آثارها أو القضاء على مصادرها".²

مما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بأنها: تنظيم متكامل يقوم بعملية توقع المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك ودراستها من أجل تحديد مقدارها، ومن ثم وضع الأساليب والأدوات المناسبة للسيطرة عليها أو التحوط والتقليل منها.

في العنصر السابق تطرقنا إلى التعريفات المختلفة لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية وسنحاول من خلال العنصر الموالي الإلمام بمعايير إدارة هذه المخاطر.

ثانياً: معايير إدارة مخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

يتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وفق معايير محددة والتي سوف نحاول التطرق إليها في التالي:³

¹ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

² حربي محمد عريقات، "إدارة المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص: 310.

³ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 121- 123

1- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد به موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجيات والسياسات الهامة لمنح الإئتمان، وتتمثل هاته الإستراتيجيات و السياسات في:

- مدى إستعداد البنك لتحمل مخاطر الإئتمان ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية وعلى تنوع وحدود المخاطر الائتمانية؛
- وضع الإستراتيجيات الكلية لمخاطر الإئتمان من قبل مجلس الإدارة وتوضيح رغبة المصرف في توزيع الإئتمان بحسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الآجال أو الربحية ومن أجل ذلك على مجلس الإدارة أن يأخذ في الإعتبار أهداف جودة الإئتمان والعوائد، كما يقوم بتعميم مخاطر الإئتمان على العاملين بالمصرف؛
- تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الإئتمان إلى الأصول ونسبة كل نوع من أنواع الإئتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية؛
- تحديد نوعية الضمانات و كيفية تقييمها والجهة التي تقيمها و العلاقة بين حجم الإئتمان و قيمة الضمانات؛
- وضع قواعد منح الإئتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الإئتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الإئتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيف الإئتمان و كوين المخصصات؛
- إعداد تقارير دورية مستقلة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الإئتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكل مصرف.

2- توافر إجراءات سليمة لمنح الإئتمان.

تأسيس معايير سليمة واضحة لمنح الإئتمان تساعد في تحديد الملاءة الائتمانية للمقترض في عمليات المصرف وفي تحديد هيكل الإئتمان والغرض منه ومصادر إسترداده وسجل أداء المستفيد من التمويل من حيث إيفائه بالتزاماته ومقدرته الحالية على السداد والآجال والشروط التي بموجبها يمنح الإئتمان وذلك من خلال مايلي:

- المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الإئتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك؛
- الأهلية القانونية لطالب الإئتمان ليتحمل الإلتزام؛
- معرفة سمعة طالب الإئتمان و خبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الإئتمان؛

- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية و العلاقة بين المخاطر و الربحية؛
- مصادر السداد و مدى التزام العميل بسداد الإلتزامات السابقة و نوعية الضمانات المقبولة؛
- تقدير حدود الائتمان من خلال:
- وضع الحدود لكافة بنود داخل وخارج الميزانية ووضع حدود القطاعات والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود الائتمان الممكن منحه بالإستناد إلى درجة التصنيف الائتماني للعميل؛
- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد و إجمالي العملاء و ذوي العلاقة وذو المصالح المتداخلة مع البنك.
- 3- توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان و متابعته.**
- يتضمن توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته مايلي:
- توفر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديد بياناتها ومستنداتها؛
- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليقات الرقابية (الوضع المالي الحالي للعميل، مدى توفر ضمانات كغطاء مناسب وفقا للحالة الحالية للعميل، مدى إستخدام العملاء للحدود الائتمانية)؛
- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته وتسعيه وتحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية.
- 4- توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان.**
- تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان مايلي:
- إنشاء نظام تقييم ومتابعة مستقلة لعملية إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف، ومراجعة هذه العملية والتأكد من أن الإدارة العليا مستعدة للقيام بالإجراء اللازم لإدارة الائتمان الذي يواجه مصاعب؛
- ضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات والحدود الائتمانية.

ثالثاً: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

- تتمثل مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية في ما يلي:¹
- إعتدالمصارف الإسلامية على إستراتيجية للتمويل، وذلك بإستخدام أدوات تمويل متنوعة متفقة مع الشريعة تأخذ في الحسبان مخاطر الائتمان المحتملة التي يمكن أن تنشأ في المراحل المختلفة لإتفاقيات التمويل المتنوعة؛
- إجراء دراسة تتعلق بالأطراف المتوقع التعامل معها قبل إختيار أداة التمويل الإسلامية الملائمة؛

¹ هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره ، ص: 123.

- الإعتدال على المنهجيات الملائمة لقياس حجم مخاطر الائتمان الناجمة عن كل أداة تمويل إسلامي وإعداد التقارير عنها؛
- الإعتدال على أساليب تتفق مع الشريعة الإسلامية للتخفيف من مخاطر الائتمان بما يتلائم مع كل أداة تمويل إسلامي.

من خلال كل ما سبق حاولنا الإلمام بماهية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بالإضافة إلى معايير ومبادئ إدارتها وسنحاول من خلال المطلب الموالي التطرق إلى أدوات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية.

المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بقدرتها على التحوط من المخاطر بإعتبارها تعتمد على أدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وبالتالي فهي تدعو لعدم المخاطرة والقمار في المعاملات المالية بين البشر، فهذا سيقودها للإبتعاد عن جميع المخاطر المحتملة ومن بينها المخاطر الائتمانية وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف هذه الأدوات.

أولاً: استخدام عقد المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة لإدارة المخاطر الائتمانية

إن عقد المراجعة هو أكثر العقود المالية إستخداماً وشرط صحة هذا العقد تقوم على حقيقة أنه يتعين على البنك تملك (شراء) السلعة ومن ثم تحويل ملكيتها للعميل و الأمر الذي يصدر عن العميل لا يمثل عقد بيع و إنما هو فقط وعد بالشراء وبموجب ذلك فإن بإمكان الزبون أن يتراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العريون.

فبتطبيق عقد المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة يمكن للبنك إدارة المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي مواعيدها لأن العميل في إطار هذا العقد يكون شريكاً في رأس المال وكذا الربح حسب الإتفاق وبالتالي لن يستطيع التراجع عن إتمام العقد وبهذا يحقق هذا الأسلوب التمويلي التزاماً واضحاً بين الطرفين.¹

كما إقترح الباحثين للتحوط من مخاطر الائتمان بإستخدام عقد المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة الصيغ التالية:²

- عند عجز المشتري عن التسديد يمكن للبنك أن يدخل في عقد مشاركة مع المشتري بقيمة الدين.
- إعادة الإتفاق على نسبة الربح بحيث تزيد لصالح البنك تبعاً للزمن الذي يتأجل فيه الدفع.

¹ هاجر سعدي، لامية لعلام، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 24-25.

² شوقي جباري، فريد خميلي، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية من منظور إقتصادي إسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص: 18.

حاولنا من خلال العنصر السابق التطرق إلى كيفية إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام عقد المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة ومن خلال العنصر الموالي سنحاول التطرق إلى إدارة هذه المخاطر باستخدام المشتقات المالية الإسلامية.

ثانياً: استخدام المشتقات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر الائتمانية

قام الباحثين الإسلاميين في المجال الإقتصادي بتطوير المشتقات المالية التقليدية لتصبح مشتقات مالية إسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان ذلك على النحو التالي:

1- عقود الخطوتين: تستخدم البنوك عقود الخطوتين في عمليات التمويل من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية بحيث تمثل المشترك الحقيقي، وهي بذلك تدخل كوسيط بين طالب التمويل والمورد، وبذلك فهي تقلل من احتمال التعثر ومثال ذلك السلم الموازي، الإستصناع، وتستخدم البنوك الإسلامية مثل هذه العقود لأنها تحقق لها الميزات التالية:¹

- تعتبر مصدر للاموال؛
- تحسين صافي الإيرادات ودعم القوة التنافسية لها؛
- تحسين موقف السيولة مما يساعد على دعم إستقرار البنك؛
- المرونة في إدارة الخصوم من خلال تقديم خصوم بأجال مختلفة؛
- ضمان إسترداد الأموال من المتعاملين.

2- بيع العربون: حيث يأخذ البنك جزءاً من ثمن السلعة التي يريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر السلعة أما إذا لم يتم البيع فالعربون هنا هو تعويض للبائع (البنك) عن الضرر التي لحق به جراء تخلف المشتري عن إلتزامه ويستخدم العربون في المرابحة والإجارة والإستصناع، أما في السلم فهو يجوز ما لم يشترط ذلك البائع وإلّا وقع في الربا.²

ثالثاً: استخدام التصكيك لإدارة المخاطر الائتمانية

تستخدم البنوك الإسلامية الصكوك بمختلف أنواعها لتقليل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها حيث تقوم بتحويل أصولها الغير سائلة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن تداولها حسب أحكام الشريعة و ذلك بهدف تقليل من المخاطر الائتمانية و الحصول على السيولة.³

وتستخدم الصكوك الإسلامية لإدارة المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية:⁴

¹ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 148- 149.

² عبد الكريم قندوز، "إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل" بحث مقدم إلى مؤتمر: المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 29.

³ عبلة بريكي، شعبان فرج، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص: 07.

⁴ عبد الكريم قندوز، "التحوط و إدارة المخاطر (مدخل مالي)"، دار إي- كنب، ط 01، لندن، 2018، ص: 401.

- تخفيض مستوى التركيز الائتماني من خلال تجميع حجم كبير من الموارد المالية لإعادة استثمارها في عمليات جديدة وتنويع عملياتها؛
 - وجود جهات تعزز الضمان للإئتمان للأوراق المالية المصدرة؛
 - تساعد عملية التصكيك في تشجيع البنك والمؤسسات المالية الإسلامية على تمويل مختلف القطاعات مثلا الصناعة والزراعة و الإنشاءات والنقل والاتصالات والتجارة وغيرها؛
 - تنوع في أدوات الإستثمار حيث توفر الصكوك تنوع في الأدوات الإستثمارية المتاحة من حيث العائد والمخاطر والضمان وتجنب التركيز على عدد محدود من الأدوات وبالتالي تقليل مخاطر التركيز الائتماني؛
 - وجود مؤسسات التصنيف الائتماني و بنوك الإستثمار يعطي دقة أكبر لتصنيف الأوراق المالية نظرا لما تتمتع به من دقة في البيانات و التقارير الصادرة حولها.
- من خلال المطلب السابق تعرفنا على أدوات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية وسنحاول في المطلب الأخير من هذا الفصل التطرق إلى أساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة هذه المخاطر في البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: أساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية

يقصد بأساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية مجموعة الطرق التي ابتكرها القائمون على الهندسة المالية الإسلامية وذلك من أجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية وإدارتها.

أولاً: التنوع وتوزيع الإستثمار: يستخدم هذا الأسلوب لإدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص من خلال تنويع الإستثمار وقد يتم هذا التنويع على أساس قطاعات (زراعة، صناعة) أو على أساس المناطق الجغرافية أو على أساس الآجال أو الربحية، وهو ما يؤدي إلى إعطاء وزنا إقتصاديا وإجتماعيا للبنك الإسلامي إذ أنه يدفع إدارة البنك لتقديم خدمات بنكية شاملة للمجتمع المحلي والإقليمي.¹

ثانياً: تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة: تقوم البنوك الإسلامية بإقتطاع نسبة كافية من الأرباح لتدعيم مركزها المالي ومواجهة المخاطر المحتملة بما فيها مخاطر الإئتمان، بحيث تقوم بدراسة إحتياجاتها من السيولة وتصنيف آجال إستحقاقات ودائعها و دراسة مواسم السحب والإيداع، بالإضافة إلى دراسة معايير التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.²

¹ عبد الكريم قندوز، "التحوط و إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص- ص: 158- 159.

² هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

ثالثاً: الضمانات: تمثل الضمانات بمختلف أنواعها وسيلة وقائية هامة للبنوك الإسلامية لأنها تضمن لها نوعاً من الأمان وطمأنينة في أعمالها، وتستخدمها لتغطية مخاطر الطرف الآخر المتمثلة في عدم إلتزامه بتنفيذ إلتزاماته وتنقسم الضمانات إلى:¹

1- ضمانات شخصية: تعتبر من أهم أنواع وصور التحوط ضد مخاطر الإئتمان ، ذلك أن الإئتمان هو إلتزام أو حق في الذمة، والذمم تتفاوت في درجة الثقة بها وأدائها لإلتزامها الأمر الذي يلزم عند إتخاذ قرار منح الإئتمان فحص الذمة المالية للمدين بدقة للتأكد من ثقته، لأن الضمان الحقيقي للمؤسسة هو درجة الثقة في العميل، فعند دخول البنك في أي نوع من العقود فإن الضمان الشخصي يتمثل في ضرورة الحصول على معلومات عن العملاء.

2- الضمانات العينية: وتتمثل في رهن الأصل موضوع البيع أو أي أصل عيني آخر و يتمثل الرهن في حبس الشيء بحق ليستوفي منه عند تعذر الوفاء.

رابعاً: التأمين التكافلي: تستخدم البنوك الإسلامية التأمين التكافلي (التأمين التبادلي أو التعاوني) كوسيلة للتحوط من المخاطر الائتمانية، وهو أن يشترك مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع المشروط ومن خلال هذه الإشتراكات يتم التعويض لمن يصيبه الضرر ويسمى بالتأمين التبادلي لأن كل مشترك يتبادل مع الآخرين المعونة، وترجع مشروعية التأمين التكافلي كما قرر المجمع الإسلامي إلى الأدلة التالية:²

- التأمين التكافلي من عقود التبرع التي يقصد بها التعاون على تفتيت الأخطار والإشتراك في تحمل المسؤولية عند حدوث الكوارث عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ مالية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر.
- خلو التأمين التكافلي من الربا بنوعيه ربا الفضل و ربا النسا وعقود المساهمين ليست ربوية ولا يستغلون ما جمع من أقساط في معاملات ربوية.
- لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله هذا التعاون تقوم جماعة من المساهمين أو من يمثلهم بإستثمار ما تجمع من أقساط سواء كان ذلك تبرعاً أو مقابل أجر معلوم.

خامساً: البيع مع الإحتفاظ بحق الملكية: يستخدم هذا الأسلوب لتحديد مخاطر الإئتمان في العقد ولعل من صورته البيع التأجيري حيث يبقى الأصل المؤجر ملكاً للبائع طول فترة التأجير وبذلك يتجنب مخاطر الإئتمان.³

¹ عبد الكريم قندوز، "مراجعة نظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي و دورها في إبتكار و تطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى ملتقى: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، 5-6 أبريل 2002، ص: 33.

² سمية سلامي، باسمينة إبراهيم سالم، "دور الحوكمة في التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 01، المجلد 10، 2019، ص: 350.

³ عبد الكريم قندوز، "مراجعة نظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي و دورها في إبتكار و تطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية"، ص: 34.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية توصلنا إلى أن هذه المخاطر تنشأ من عدم قدرة العميل على الوفاء بتسديد ما عليه من إلتزامات إتجاه البنك في الأجل المحدد وهذا ما يهدد سلامة وإستقرار الوضع المالي للبنك، ولهذا وضعت البنوك الإسلامية نظاما خاصا لإدارة المخاطر الائتمانية بإستخدام مجموعة مبتكرة ومطورة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية كبيع العريون وعقد المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة بالإضافة إلى المشتقات المالية الإسلامية، كذلك تتخذ البنوك الإسلامية مجموعة من الأساليب لإدارة هذه المخاطر منها التنويع و الضمانات والتأمين التكافلي و غيرها من الأساليب التي تستعملها هذه البنوك لإدارة المخاطر الائتمانية والتحوط والتقليل منها بأقل تكلفة ممكنة.

الفصل الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية

في إدارة المخاطر الائتمانية

في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-

2019

تمهيد:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الهندسة المالية الإسلامية بصفة عامة وذلك من خلال توضيح أهم المفاهيم النظرية الخاصة بها والتطرق إلى أدواتها المختلفة، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ومن أجل الربط بين الفصلين تم إختيار بنك دبي الإسلامي بإعتباره أول بنك إسلامي يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته وأول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية وثالث أكبر بنك إسلامي في العالم، ومن أجل إسقاط ما إستخلصناه من الجانب النظري من الفصلين السابقين حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك دبي الإسلامي وأدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرفه.

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي.

المبحث الأول: تقديم بنك دبي الإسلامي

يعتبر بنك دبي الإسلامي من أكبر البنوك في الإمارات العربية المتحدة والعالم، يعتمد كغيره من البنوك الإسلامية على الهندسة المالية الإسلامية من أجل تطوير نشاطه، ومن خلال هذا المبحث سنحاول وضع لمحة عنه وتحديد مختلف خصائصه وقيمه وأهدافه إضافة إلى الخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: لمحة عن بنك دبي الإسلامي

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك دبي الإسلامي وذلك من خلال محاولتنا التطرق إلى تعريفه و نشأته.

أولاً: تعريف بنك دبي الإسلامي

يعرف بنك دبي الإسلامي على أنه بنك يمارس أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقوم بالأعمال الإستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمراجحة، المضاربة، المشاركة والإستصناع وغيرها.¹

ثانياً: نشأة بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري الموافق ل 12 سبتمبر 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، يعتبر من أقدم المصارف الإسلامية وهو أول بنك إسلامي يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته وأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، ويشتهر بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة مدرجة في سوق دبي المالي بمحفظة خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة التي تتفق مع معايير الجودة والإبتكار والمرونة، وفي إطار ريادته في مجال التمويل الإسلامي في العالم فهو أول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية وثالث أكبر بنك إسلامي في العالم، لديه أكثر من 90 فرعاً في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات بنكية في 07 دول حول العالم مع توسع أثره على الصعيد العالمي لتكملة مسيرة نمو وتطور مجال التمويل الإسلامي، ويخدم البنك أكثر من 1.7 مليون عميل مع توفير باقة مبتكرة من المنتجات والأدوات والخدمات البنكية المطابقة للشريعة الإسلامية كالمراجحة والمضاربة والإستصناع والسلم.²

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزه منذ تأسيسه فإنه لا يزال حتى اليوم وفيما لجذوره كمؤسسة تركز على المتعاملين من حيث الخدمة الشخصية والنزاهة بما يشكل أساساً لجميع علاقاته فيقوم بدمج التقاليد والتراث من جهة مع الإلتزام بالإبتكار والمرونة والحدثة من جهة أخرى.

¹الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، "معلومات عن الشركة"، تاريخ الإطلاع 15 جوان 2020، ساعة الإطلاع: 11:00. <http://www.dib.ae>
² المرجع نفسه.

يعتبر بنك دبي الإسلامي رائد من رواد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية فهو يتمتع بربحية جيدة ونمو متزايد في حقوق ملكيته وربحيته، ومثانة في مركزه المالي وتعاضم في مركزه السوقي من خلال ما يمتلكه أو يشارك فيه من مشروعات داخل دولة الإمارات وخارجها.¹

من خلال ما سبق حاولنا وضع لمحة عن بنك دبي الإسلامي وذلك بتحديد تعريفه ونشأته وسنحاول من خلال المطالب الموالي التطرق إلى خصائصه والقيم التي يركز عليها.

المطلب الثاني: خصائص و قيم بنك دبي الإسلامي

إكتسب بنك دبي الإسلامي درجة عالية من الثقة و مستوى مميّزا من الإستقرار والنمو وهذا يرجع إلى الخصائص المميزة التي تميزه عن غيره من البنوك بالإضافة إلى القيم التي يركز عليها و فيما يلي سنحاول التطرق إلى هذه الخصائص و القيم.

أولاً: خصائص بنك دبي الإسلامي

يلعب بنك دبي الإسلامي دورا رياديا وبارزا في إمارة دبي وبدولة الإمارات بشكل عام خلال السنوات الثلاثين الماضية وذلك بطريق واعية لتلبية مطالب المتعاملين والإبتكار في المنتجات والتقنيات الحديثة لإشتراك المتعامل في عمليات البنك ولضمان سرعة التحول بوسائله المبتكرة حيث يتمتع البنك بالخصائص التالية:²

- 1- التخصص العميق في المجالات ذات القيمة في الإمارات و دول الخليج؛
- 2- فهم عمل وطبيعة المتعامل؛
- 3- توفر الخدمات الشاملة و قدرات ذات حلول إستراتيجية للمتعاملين من الشركات؛
- 4- سبل تمويل مبتكرة تغطي تمويل الشركات، التمويل المصرفي، تمويل المشاريع، تمويل التجارة، الديون، الخدمات المصرفية للخرينة، كل هذا يتم تحت هيكل مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ونتيجة لذلك فإن المصرف قادر على تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات الموجهة للعملاء.

ثانياً: قيم بنك دبي الإسلامي

تتمثل أهم القيم التي يركز عليها بنك دبي الإسلامي فيما يلي:³

¹ الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

- 1- **الجودة:** يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدأ الإلتقان المركّز على الجودة.
 - 2- **المعرفة:** يعتمد بنك دبي الإسلامي على منظومة سياسات إئتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم و التشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
 - 3- **الابتكار:** يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة وبالتالي تقديم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.
 - 4- **القيمة المضافة:** إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا إنعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقية مضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.
 - 5- **الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** أي الإبتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عند التعامل و الإستثمار في الأموال.
- حاولنا من خلال المطلب السابق التطرق إلى الخصائص التي يتميز بها بنك دبي الإسلامي إضافة إلى القيم التي يركز عليها ومن خلال المطلب الأخير من هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والخدمات التي يقدمها.

المطلب الثالث: أهداف بنك دبي الإسلامي و الخدمات التي يقدمها

يسعى بنك دبي الإسلامي على تحقيق عدة أهداف و ذلك من أجل الإستمرار والتطور، كذلك يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات متنوعة و متميزة للأطراف العاملة معه وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهدافه إضافة إلى الخدمات التي يقدمها.

أولاً: أهداف بنك دبي الإسلامي

تتعدد الأهداف الذي يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيقها و سنحاول ذكرها في النقاط التالية:¹

- تطبيق أعلى معايير الخدمات المصرفية وإستخدام أفضل وأحدث التقنيات وفقاً للشريعة الإسلامية؛
- الإدارة الجيدة لإستثماراته بهدف تحقيق أعلى ربح؛
- التعاون والتنسيق و التكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية؛
- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الإقتصادية غير تنويع الإستثمار؛
- المسؤولية والخدمات الإجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة الزكاة؛

¹ قرمية دوفي، "دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الإستثمار (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)"، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية، العدد الثاني، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 125.

- المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الإجتماعية والشفافية والمساواة في كل الأنشطة التي يقوم بها؛
- توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع إقتصادية؛
- الإلتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات و التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي؛
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف نمو أعمال المصرف وإستمراره.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي

يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات نذكر منها:¹

- 1- الخدمات المصرفية للأفراد:** توفر مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبى كافة إحتياجات ومتطلبات المتعاملين فمن خلال خبرة طويلة تمتد لأكثر من ثلاثين عاما في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية ومن خلال الجمع بين تعاليم الشريعة الإسلامية وأحدث التقنيات، يوفر بنك دبي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر الأفضل في العالم كما يحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة، وتعد شبكة أجهزة الصراف الآلي الأوسع إنتشارا بالإضافة إلى ذلك يتميز البنك بالحلول الإلكترونية التي يوفرها لمتعامليه شاملة الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والخدمات المصرفية الهاتفية وجميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الإحتياجات المصرفية الممكنة، وعبر الجمع بين الأسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع الخدمات والمنتجات المتوفرة، فإن هذا البنك يستطيع المساعدة على توفير الوقت والجهد للمتعاملين.
- 2- خدمات جوهرة السيدات:** يقدم بنك دبي الإسلامي للمتعاملين معه مجموعة من الحسابات الجارية وحسابات التوفير المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، كما صمّم هذا الحساب خصيصا لتلبية متطلبات النساء من خلال مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية التي توفر العديد من الميزات بدءا بالتمتع بخصومات خلال التسوق وصولا إلى مزايا خاصة بالعناية الصحية والتعليم، ويوفر أيضا خدمات راقية ومتخصصة لتلبية كل متطلبات السيدات المصرفية و المالية.
- 3- الخدمات المصرفية للأعمال:** إكتسب بنك دبي الإسلامي خبرة عريضة تستند إلى أحدث التقنيات المتطورة التي تلبى جميع الإحتياجات التمويلية المتخصصة، وتتعدد الخدمات التي يوفرها البنك لتتضم القروض قصيرة الأجل، التمويل العقاري، خدمات الإندماج.

¹ الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، تاريخ الإطلاع: 18-06-2020.

4- الخدمات المصرفية الإستثمارية: يتمتع بنك دبي الإسلامي بمجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات التي تركز بشكل خاص على هيكله وتنفيذ الصكوك، تسهيلات القروض المشتركة وخدمات تمويل المشاريع، خدمات تمويل التجارة.

5- التمويل العقاري: يقدم مصرف دبي الإسلامي خدمات متميزة في مجال التمويل العقاري بهدف دعم مسيرة التطوير العقاري في الإمارات.

من خلال كل ما سبق حاولنا الإلمام ببنك دبي الإسلامي من خلال التطرق إلى تعريفه ونشأته وخصائصه وقيمه وأهم أهدافه والخدمات التي يقدمها وسنحاول من خلال المبحث الثاني التطرق إلى إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي وأدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرفه.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي و أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرفه

يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات متميزة لشتى الأطراف التي تتعامل معه ومن بين الخدمات التمويل العقاري، خدمة جوهرة السيدات، بالإضافة إلى تركيزه على استخدام الأدوات التمويلية والاستثمارية للهندسة المالية الإسلامية من مرابحة وسلم وإستصناع ومشاركة ومضاربة وإجارة بإعتباره بنك من البنوك الإسلامية بالإضافة لإستخدامه الصكوك الإسلامية، ونظرا لطبيعة عمل هذا البنك فإنه يتعرض لمخاطر إئتمانية ولهذا يتخذ هيكل محدد وأساليب وإجراءات لإدارتها ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي إضافة إلى التعرف على شتى أدوات الهندسة المالية الإسلامية التي يركز عليها وأخيرا سنحاول التطرق إلى تزايد إستخدام هذه الأدوات خلال فترة الدراسة التي إعتدناها.

المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي

يعتمد بنك دبي الإسلامي لإدارة مخاطره الائتمانية على هيكل خاص يمكنه و يسهل عليه التحكم فيها

أولا: هيكل إدارة المخاطر ببنك دبي الإسلامي

يتكون هيكل إدارة المخاطر ببنك دبي الإسلامي فيمايلي:¹

1- مجلس إدارة المخاطر: هذا المجلس هو المسؤول الرئيسي عن وضع منهج عام لإدارة كافة المخاطر وعن إعتداد إستراتيجيات لإدارة المخاطر.

2- لجنة إدارة المخاطر: هذه اللجنة مسؤولة عن وضع إستراتيجيات وآليات وسياسات وحدود لإدارة المخاطر وكذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطبيق تلك الإستراتيجيات والسياسات كما أنها مسؤولة عن إدارة المخاطر الأساسية وكذلك إدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر ويتأسر هذه اللجنة الرئيس التنفيذي.

3- قسم إدارة المخاطر: يتولى هذا القسم مسؤولية تطبيق وإتباع الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك لضمان بقاءها ضمن حدود مقبولة وفقا لما هو مصرح به من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ويكون القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الائتمانية وإدارتها وإدارة المحفظة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر بشكل عام.

ويسعى هذا الهيكل لإدارة كافة المخاطر الذي يتعرض لها البنك ومن بين هذه المخاطر المخاطر الائتمانية حيث يقوم بإدارتها بالإعتداد على تنوع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركزات التي لا داعي لها والمتعلقة بالأفراد ومجموعة من العملاء أو قطاعات الأعمال، ومن أجل تجنب التركز الزائد

¹ التقرير السنوي للبنك، سنة 2015، ص- ص: 83-84.

للمخاطر الائتمانية يقوم الهيكل بوضع سياسات وإجراءات وتوجيهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة وتتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقاً لذلك، وتستخدم الضمانات بصورة فعالة للحد من مخاطر الائتمان وتتمثل أنواع الضمانات في رهن العقارات السكنية والتجارية و رهن الموجودات المؤسسة مثل العقارات والمعدات والسيارات والمخزونات ورهن الأدوات المالية مثل الودائع والإستثمارات ويقوم الهيكل بقياس المخاطر الائتمانية بتقدير احتمالية تعثر كل طرف من الأطراف.

بعد أن تعرفنا في العنصر السابق إلى هيكل إدارة مخاطر الائتمان، سنحاول من خلال العنصر الموالي التطرق إلى الأساليب المستخدمة من طرف بنك دبي الإسلامي لإدارة مخاطر الائتمانية.

ثانياً: الأساليب المستخدمة من طرف بنك دبي الإسلامي لإدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي يتخذ هذا الأخير الأساليب التالية:

1- تنوع الأنشطة والموجودات التمويلية والإستثمارية: ذلك لتجنب تركيزات المخاطر غير المناسبة

المتعلقة بالأفراد أو المجموعات من المتعاملين في مواقع أو قطاعات أعمال معينة، وذلك حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات.

2- الحصول على الضمانات: إن حجم ونوع الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل

بحيث تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم ومن أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها:¹

- رهن العقارات السكنية والتجارية؛
- ضمانات تجارية؛

• رهن على موجودات المؤسسة مثل العقارات والمعدات و السيارات والمخزون؛

• رهن على الأدوات المالية مثل الودائع والإستثمارات في حقوق الملكية.

3- تأسيس عملية مراجعة نوعية الائتمان: وذلك بتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة

الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل المراجعات الدورية للضمانات والتي تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسائر المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها و لقيام بإجراء تصحيحي.²

¹ التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، "إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة"، 2015، ص: 84-85.

² فريد مشري، سارة عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرف بنك دبي الإسلامي

يعتمد بنك دبي على الهندسة المالية الإسلامية كأى بنك إسلامي يلتزم بالضوابط الشرعية على الأدوات التي تم تصميمها وتطويرها من طرفها وذلك من أجل تمويل المشاريع والإستثمار وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل أداة مستعملة من طرفه على حدة.

أولاً: أدوات الهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

يقوم بنك دبي الإسلامي بتمويل المشاريع والإستثمار بإستعمال مجموعة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية وتتمثل في الأدوات التمويلية والأدوات الإستثمارية والتي تعرف من طرفه بالموجودات التمويلية والإستثمارية بالإضافة لإعتماده على الصكوك الإسلامية وسنحاول من خلال هذا العنصر الإلمام بهذه الأدوات.

1- الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية

تتمثل الأدوات التمويلية المستخدمة في بنك دبي الإسلامي فيمايلي:¹

أ. **المرابحة:** هي عقد يبيع بموجبه البنك (البائع) أصلاً ما لأحد عملائه (المشتري) على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل و قبضه و تملكه بنائاً على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط و أحكام مرابحة معينة يتألف سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل و هامش ربح متفق عليه بشكل مسبق يتم إحتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءاً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

ب. **تمويل السلم:** هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة من سلعة معينة ويسدد ثمن السلم بالكامل مقدماً في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه تجني المجموعة أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم إستلام سلعة السلم من عميل السلم و بيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح يتم إحتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءاً على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

ج. **الإستصناع:** هو عقد بيع بين طرفي العقد بحيث يتعهد البنك (الصانع) بموجبه بإنشاء عقار أو أصل محدد (المصنوع) لأحد عملائه (المستصنع) وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد مسبقاً.

د. **الإجارة:** هي نوعان إجارة منتهية بالتملك و إجارة آجلة.

• **الإجارة المنتهية بالتملك:** هي إتفاقية يؤجر بموجبها البنك (المؤجر) أصل ما لأحد عملائه (المستأجر) مقابل دفعات أجرة ولفترات إيجارية محددة على أن يستحق الدفع بأجرة ثابتة أو

¹ التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي، إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، 2015، ص-ص: 16-17.

متغيرة يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الإلتزامات المترتبة عليه بموجب إتفاقية الإجارة يقوم المؤجر ببيع الأصل للمؤجر للمستأجر بمبلغ رمزي إستنادا إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

• **الإجارة الآجلة (الإجارة الموصوفة في الذمة):** هي إتفاقية توافق المجموعة (المؤجر) بموجبها على تقديم بتاريخ محدد في المستقبل أصل بمواصفات معينة لتؤجره لأحد عملائها (المستأجر) عند إتمامه وتسلمه من قبل المطور أو المقاول أو المتعامل الذي إشتري منه البنك ذلك الأصل عن طريق الإستصناع.

لا تستحق الأجرة في الإجارة الآجلة إلا بعد تسلم المستأجر الأصل من المؤجر ويتعهد المستأجر بموجب إتفاقية الإجارة المؤجلة بتجديد فترات الإجارة وسداد مبالغ دفعات الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الإلتزامات المترتبة عليه بموجب إتفاقية الإجارة الآجلة يبيع المؤجر الأصل للمؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناء على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

2- الأدوات الإستثمارية للهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

تتمثل الأدوات الإستثمارية لبنك دبي الإسلامي فيمايلي:¹

أ. **المشاركة:** هي إتفاقية بين البنك و أحد عملائه بحيث يساهم كل الطرفين في رأس مال المشاركة و يجوز أن تكون المساهمة نقدا أو عينا وفقا للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام العقد يتم تقسيم الربح الناتج عن المشاركة كما هو منصوص عليه في العقد كما يتم تقسيم الخسارة إن وجدت بناء على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال.

ب. **المضاربة:** هي بين طرفين يكون أحدهما الممول (رب المال) وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب) وهو الذي يقوم بإستثمار رأس مال المضاربة في إحدى المشاريع التجارية أو الأنشطة بناء على خبرته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقا من الربح الناتج إن وجد و يتحمل المضارب الخسارة في حالة تخلفه عن السداد أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، ويتحمل رب المال تلك الخسارة عندما يمتلك دليلا مقنعا أن تلك الخسارة وقعت بفعل قوى قاهرة.

3- الصكوك الإسلامية.

تتكون من شهادات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتتمثل في صكوك المرابحة وصكوك الإستصناع وصكوك السلم وصكوك المغارسة وصكوك المساقاة.²

¹ التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي، ص: 17.

² المرجع نفسه، ص: 17.

الفصل الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر لائتمانية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2017.

من خلال العنصر السابق الذي يمثل أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة ببنك دبي الإسلامي نستنتج أن الهندسة المالية الإسلامية تحظى بإهتمام بالغ من طرف هذا البنك و ذلك لإستعماله لمختلف أنواع أدواتها في نشاطاته التمويلية و الإستثمارية.

ثانياً: تطور إستخدام الصيغ التمويلية و الإستثمارية من طرف بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019

شهد بنك دبي الإسلامي نموا ملحوظا في حجم الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويلية التي يقدمها والنشاطات التي يقوم بها وذلك من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية. وفيمايلي سنحاول التطرق إلى تزايد إستخدام أدوات الهندسة المالية الإسلامية من طرف بنك دبي الإسلامي خلال الفترة(2016-2019).

| الجدول رقم (01): تطور إستخدام الصيغ التمويلية و الإستثمارية من طرف بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019 | | | | | |
|---|---------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| البيان | السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| المربحة | | 35275872 | 39445055 | 38160002 | 40422630 |
| السلم | | 15677737 | 17533650 | 17779746 | 18794856 |
| الإستصناع | | 2134869 | 1356662 | 1187724 | 1090330 |
| الإجارة | | 36120709 | 45977160 | 52905289 | 52258699 |
| المشاركة | | 6439908 | 6698523 | 7802122 | 8114522 |
| المضاربة | | 12357683 | 13606554 | 11712531 | 11134451 |
| الصكوك الإسلامية | | 23408660 | 24022680 | 31178525 | 33243808 |
| إجمالي الصيغ التمويلية والإستثمارية المستخدمة في البنك | | 131415440 | 148640284 | 160725939 | 165059296 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019

من خلال الجدول السابق يتضح أن بنك دبي بإعتباره بنك شامل يقوم بالتنوع في إستخدام الصيغ الإسلامية حيث يقسمها إلى موجودات تمويلية (أدوات تمويلية) وموجودات إستثمارية (أدوات إستثمارية)، وصكوك إسلامية حيث أن هذا البنك يستعمل هذه الأدوات بشكل متزايد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة حيث قدرت أدنى قيمة سنة 2016 بـ 122293523 درهم إماراتي و أعلى قيمة قدرت بـ 165059296 سنة 2019 و ذلك نتيجة التوسع في الخدمات التي يقدمها البنك والتنوع الذي يقوم به وهذا يدل على إهتمام البنك بأدوات الهندسة المالية الإسلامية وإستخدامها في أعماله التي يقوم بها.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن أداة الإجارة هي الأكثر أهمية والأكثر إستعمالا ببنك دبي الإسلامي حيث شهدت زيادات خلال الفترة 2016-2019، فقدرت بـ 36120709 ألف درهم إماراتي لتصل على 52258699 ألف درهم إماراتي وبالتالي يلاحظ أن أكثر الأدوات المستخدمة من طرفه هي الإجارة، أما الأداة الثانية الأكثر إستعمالا بعد الإجارة فتتمثل في المرابحة و التي قدرت بـ 35275872 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتصل إلى 40422630 ألف درهم إماراتي سنة 2019، تليها أداة الصكوك والتي قدرت سنة 2016 بـ 23408660 ألف درهم إماراتي لتصل في سنة 2019 إلى 33243808 ألف درهم إماراتي، وتليها أداة السلم بقيمة 15677737 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتصل إلى 18794856 ألف درهم إماراتي سنة 2019، وتليه أداة المشاركة بقيمة 6439908 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتصل إلى 8114522 سنة 2019، ونلاحظ أن أداتي الإستصناع و المضاربة هما الأقل إستخداما من بنك دبي الإسلامي و ذلك لتراجع قيمة العمل بهما من سنة 2016 إلى 2019 حيث أداة الإستصناع كانت تقدر بقيمة 2134869 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتتخفف إلى 1090330 ألف درهم إماراتي سنة 2019، أما أداة المضاربة قدرت سنة 2016 بـ 12357683 ألف درهم إماراتي لتتخففي سنة إلى 2019 إلى 11134451 ألف درهم إماراتي.

نستنتج من خلال هذا المبحث أن بنك دبي الإسلامي يتعرض لمخاطر إئتمانية ناتجة عن عدم وفاء العميل بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها ومن أجل إدارة مخاطر الإئتمانية يعتمد على هيكل خاص يمكنه من إدارتها وفق الأساليب التي يعتمدها، من خلال هذا المبحث حاولنا التطرق إلى إدارة المخاطر الإئتمانية من طرف بنك دبي الإسلامي إضافة إلى أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرفه كما حاولنا التطرق إلى التزايد والتطور المستمر في إستخدام هذه الأدوات وسنحاول من خلال المبحث الأخير من هذا الفصل التطرق إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الإئتمانية بهذا البنك.

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي

يتعرض بنك دبي الإسلامي لمخاطر كثيرة وخاصة المخاطر الائتمانية وبطبع الحال هذا راجع لكبر حجم المعاملات والخدمات التي يقدمها والأرباح التي يحصل عليها، فكلما زاد العائد زادت المخاطر ولمواجهة هذه المخاطر وإدارتها يعتمد هذا البنك على أساليب وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لها.

المطلب الأول: دور أسلوب التنوع في إدارة المخاطر الائتمانية

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من المتعاملين أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المناطق الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات إقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تتأثر بشكل مماثل للتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو غيرها، ومن أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر الائتمانية في منطقة معينة أو قطاع معين يقوم البنك بتنويع وتوزيع نشاطاته وخدماته حسب القطاعات الإقتصادية والمناطق الجغرافية، وسنحاول من خلال المطلب التطرق كيف تتوزع المخاطر الائتمانية على القطاعات والصناعات الإقتصادية للبنك.

أولاً: أقصى التعرض للمخاطر في الموجودات التمويلية والإستثمارية المستعملة من طرف بنك دبي الإسلامي

سنحاول من خلال هذا الجدول التطرق إلى أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في الموجودات التمويلية والإستثمارية لبنك دبي الإسلامي ومقارنتها بإجمالي الموجودات التمويلية والإستثمارية المقدمة والمستخدمه من طرفه.

| الوحدّة: ألف درهم إماراتي | الجدول رقم (02): أقصى التعرض لمخاطر الائتمان في الموجودات التمويلية و الإستثمارية خلال الفترة 2016-2019. | | | |
|---------------------------|--|-----------|-----------|---|
| | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 |
| | | | | السنوات المناطق |
| 156994111 | 150465957 | 139066680 | 120526273 | أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في الموجودات التمويلية و الإستثمارية |
| 165059296 | 160725939 | 148640284 | 131415440 | إجمالي الموجودات التمويلية و الإستثمارية |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل أقصى التعرض لمخاطر الائتمان في الموجودات التمويلية والإستثمارية لبنك دبي الإسلامي أن البنك يتعرض للمخاطر الائتمانية بقيم متزايدة حيث بلغت 120526273 ألف درهم إماراتي سنة 2016 لتصل إلى 156994111 ألف درهم إماراتي سنة 2019 وهذا راجع لطبيعة العمل الذي يقوم به البنك حيث أنه يتوسع في تقديم الخدمات التمويلية والإستثمارية للعملاء كما حيث أن لديه تنوع في الأنشطة و بالتالي فإن المخاطر الائتمانية تزيد لكن هذه الزيادة لا تؤثر على البنك لأنه عند مقارنة أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في الموجودات التمويلية والإستثمارية مع إجمالي الموجودات التمويلية والإستثمارية نجد أنه كلما توسع البنك زادت المخاطر الائتمانية حيث أن هذا راجع للعائد الذي يحققه البنك لأنه كلما زاد العائد زادت المخاطر وبالتالي من خلال التنوع في الموجودات التمويلية والإستثمارية يحقق عائد أكبر الأمر الذي يمكنه من تغطية مخاطره.

ثانياً: توزيع أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية

| الجدول رقم(03): تركيزات أقصى التعرض لمخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019. | | | | |
|--|------------------|------------------|------------------|------------------|
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الإمارات العربية المتحدة | 185711262 | 212993565 | 224421279 | 227699898 |
| دول مجلس التعاون الخليجي | 4286544 | 6263700 | 9647147 | 10264264 |
| آسيا | 11177436 | 10484879 | 13405831 | 14595349 |
| اوروبا | 4023938 | 5138865 | 4416400 | 5704403 |
| إفريقيا | 475788 | 797960 | 467606 | 543349 |
| دول أخرى | 430671 | 509427 | 1004914 | 747972 |
| الإجمالي | 206105639 | 236187396 | 203363177 | 260755235 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019. من خلال الجدول الذي يمثل توزيع أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية حسب المناطق الجغرافية لبنك دبي الإسلامي نلاحظ أن البنك يتوسع في أنشطته في مناطق عديدة فنجده يتعامل مع دول عديدة وبالرغم من أنه يتعرض لمخاطر لكن هذا الأمر لا يؤثر على البنك لأنه يعتمد على سياسة التنوع في المناطق الجغرافية

وهو لا يركز على منطقة واحدة الأمر الذي يجعله يتمكن من إدارة مخاطر الائتمانية بسهولة فلو فشلت منطقة في الوفاء بالتزاماتها بسبب ظروف إقتصادية أو ظروف أخرى فإن البنك يتمكن من خلال مناطق أخرى تغطية مخاطره و التالي هذا هو هدف البنك في تنويع المناطق الجغرافية لإدارة مخاطره الائتمانية.

ثالثاً: توزيع أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي

| الوحدة ألف درهم إماراتي، | الجدول (04): توزيع أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2017. | | | | |
|--------------------------|---|------------------|------------------|------|-----------------------|
| | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | السنوات المناطق |
| 28579909 | 23494616 | 19168786 | 18191935 | | القطاع الحكومي |
| 44856620 | 46141576 | 44583603 | 31090273 | | المؤسسات المالية |
| 51764791 | 48386477 | 43068395 | 35291610 | | العقارات |
| 13831768 | 14233003 | 18139228 | 17191888 | | المقاولات |
| 12440448 | 11136355 | 11285179 | 11948226 | | التجارة |
| 19808739 | 21852705 | 19763982 | 13121332 | | الطيران |
| 44778960 | 44742199 | 36542763 | 36964917 | | الخدمات و قطاعات أخرى |
| 30874518 | 29498112 | 29932627 | 2882498 | | تمويل الأفراد |
| 14809482 | 13878134 | 13702833 | 13422960 | | تمويل المنازل للأفراد |
| 260755235 | 253363177 | 236187396 | 206105639 | | الإجمالي |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل توزيع أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية حسب القطاعات الإقتصادية أن البنك يقوم بالتنويع في القطاعات الإقتصادية الذي يتعامل معها فهو لا يركز على قطاع إقتصادي معين وبالتالي المخاطر الائتمانية تتوزع ولا تتركز على قطاع معين الأمر الذي يسهل على البنك تغطية مخاطره فبفشل قطاع عن سداد إلتزاماته بسبب ظروف تصيبه فإن البنك وبواسطة القطاعات الأخرى يتمكن من تغطية مخاطره الائتمانية وبالتالي لا تتأثر ربحية البنك بفشل قطاع معين ولا يقع البنك في مشكل السيولة.

من خلال المطلب السابق حاولنا التطرق إلى دور أسلوب التنويع في إدارة مخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي وسنحاول من خلال المطلب الثاني التطرق إلى دور الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي.

المطلب الثاني: دور أسلوب الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي

من أجل مواجهة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي وإدارتها والتخفيف منها يعتمد بنك دبي الإسلامي على أسلوب من أساليب التي تم إبتكارها و تطويرها من طرف الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطره الائتمانية ويتمثل هذا الأسلوب في الضمانات و سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لدور هذه الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية.

| الجدول رقم (05) : أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي قبل أخذ الضمانات و بعد الأخذ بها. | | | | | |
|--|-----------|-----------|-----------|------|--|
| الوحدة: ألف درهم إماراتي | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | السنوات |
| 260755235 | 253363177 | 236187396 | 206105639 | | إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان دون الأخذ بأي ضمانات |
| 6540359 | 6477393 | 5732668 | 5558651 | | قيمة الضمانات المخصصة |
| 254214876 | 246885784 | 230454728 | 200546988 | | إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان مع الأخذ بالضمانات |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البيانات المالية الموحدة لبنك دبي الإسلامي.

من خلال الجدول الذي يمثل أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية قبل الأخذ بالضمانات وعند الأخذ بها ببنك دبي الإسلامي نلاحظ أن البنك عندما يأخذ بالضمانات تنخفض قيمة إجمالي المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها حيث مثلاً في سنة 2016 كانت قيمة أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان تقدر بـ 5558651 ألف درهم إماراتي و بعد الأخذ بالضمانات المخصصة لذلك و التي تقدر بـ 206105639 ألف درهم إماراتي إنخفضت قيمة أقصى التعرض لمخاطر الإئتمان إلى 200546988 ألف درهم إماراتي. من خلال ما سبق نستنتج أن للضمانات دور كبير في تخفيض المخاطر و بالتالي لها دور في إدارة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك دبي الإسلامي.

خلاصة الفصل:

- توصلنا من خلال هذا الفصل إلى تحديد دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية من خلال دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وذلك بالإعتماد على التقارير المالية السنوية للفترة 2016-2019، لتتبع أقصى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك دبي الإسلامي وتوصلنا من خلاله للنتائج التالية:
- أن بنك دبي الإسلامي يقدم خدمات متميزة لشتى الأطراف التي تتعامل معه ومن بين الخدمات التي يركز عليها هي استخدام الأدوات التمويلية والاستثمارية للهندسة المالية الإسلامية من مرابحة وسلم وإستصناع ومشاركة ومضاربة وإجارة بإعتباره بنك من البنوك الإسلامية بالإضافة لإستخدامه الصكوك الإسلامية بالإضافة إلى تقديمه خدمات أخرى مميزة كخدمة جوهرة السيدات، خدمة التمويل العقاري إلخ.
 - أن بنك دبي الإسلامي يتعرض لمخاطر إئتمانية والتي تتمثل فيعدم وفاء العميل بإلتزاماته وهذه المخاطر تتزايد بتزايد الأنشطة والخدمات التي يقدمها والأرباح التي يحققها.
 - أن بنك دبي الإسلامي ومن أجل التخفيض من مخاطر الإئتمان يعتمد على إدارتها بواسطة أساليب مبتكرة ومطورة من الهندسة المالية الإسلامية والتي تتمثل في التنوع والضمانات، وبالتالي هنا يبرز دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي .

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية توصلنا إلى أن الهندسة المالية حظيت بإهتمام بالغ من قبل البنوك منذ القدم وذلك لدورها الأساسي في إبتكار وتطوير الأدوات المالية التي تحتاجها هذه البنوك لكي تحافظ على ديمومتها ونموها، لكن الهندسة المالية لا يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية لأنها تتعامل بالريا وهذا الأمر منافي تماما لقواعد البنوك الإسلامية مما أصبح من الضروري على هذه الأخيرة إبتكار أدوات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية وهذا ما أدى بها إلى الإهتمام بالهندسة المالية الإسلامية بإعتبارها أداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية، وقد تنوعت أدوات الهندسة المالية الإسلامية ومن أهم أدوات المشتقات المالية الإسلامية والأدوات المالية المركبة إضافة إلى الصكوك الإسلامية والتي ساهمت في إدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتحوط والتقليل منها .

كما أن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر إئتمانية تنشأ عن عدم قدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته وتكون المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية أعلى من تلك التي تواجهها البنوك التقليدية وذلك بسبب التمويل التي تتميز به مما دفع بها إلى الإستعانة بالهندسة المالية الإسلامية لإبتكار الحلول وتطوير الأدوات المالية والأساليب القادرة على إدارة مخاطرها الائتمانية ومن بين هذه الأساليب التنوع و توزيع الإستثمار، الضمانات، التأمين التكافلي.

وعند تطبيق المفاهيم النظرية على بنك دبي الإسلامي توصلنا إلى أن هذا البنك يتعرض لمخاطر إئتمانية كبيرة خاصة في الصيغ التمويلية و الصكوك الإسلامية و لإدارة هذه المخاطر الائتمانية يعتمد بنك دبي الإسلامي على الأساليب التي طورتها الهندسة المالية الإسلامية وهي الضمانات و التنوع.

أولاً: نتائج إختيار الفرضيات

جاء إختيار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا توصلنا أنالهندسة المالية المستخدمة ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2016-2019 تحظى بإهتمام بالغ وذلك من خلال تزايد إستعمال مختلف أدواتها، وهذا ما يظهر صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** من خلال دراستنا لبنك دبي الإسلامي تبين لنا أن مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها بنك دبي الإسلامي هي تأخر العميل على الوفاء بالتزاماته حسب الموعد المتفق عليه وتتم إدارتها وفق الأساليب التي إبتكرتها الهندسة المالية الإسلامية، وهو ما يظهر صحة الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثالثة:** بناء إلى تطرقنا إليه في الفصل الثاني والثالث، فإن الهندسة المالية الإسلامية تمكنت من تصميم و تطوير أساليب لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث تعتمد البنوك الإسلامية بما فيها بنك دبي الإسلامي على هذه الأساليب وتوصلنا إلى أن بنك دبي الإسلامي يعتمد على أسلوب التنوع والضمانات، و هذا ما يظهر صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً: نتائج الدراسة

من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري والجانب التطبيقي في موضوع "دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي للفترة 2016-2019)", تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، سنحاول عرضها فيما يلي:

- 1- تبحث الهندسة المالية الإسلامية الطرق التي تحدد لها الابتكار من خلال تصميم وتطوير أدوات مالية وأساليب من أجل إيجاد حلول للمخاطر الائتمانية لكن في إطار توجيهات الشريعة الإسلامية؛
- 2- أهم ميزة تتميز بها أدوات الهندسة المالية أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- 3- تتنوع أدوات الهندسة المالية الإسلامية تنوعاً واسعاً فتتمثل في: الأدوات التمويلية، والمشتقات المالية الإسلامية، والأدوات المالية المركبة، والصكوك الإسلامية؛
- 4- تعتبر المشتقات المالية الإسلامية من أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر الائتمانية؛
- 5- يعتبر أسلوب التنوع والضمانات من أهم الأساليب التي تعتمدها البنوك وخاصة بنك دبي الإسلامي في إدارة مخاطرها الائتمانية.
- 6- من بين التحديات التي تواجهها الهندسة المالية الإسلامية وأدواتها إفتقارها للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة، كذلك الإفتقار إلى البحث والتطوير.
- 7- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر إئتمانية أعلى من التي تواجهها البنوك التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به البنوك الإسلامية بالإضافة لمحدودية وسائل التعامل مع هذه المخاطر التي تكون ضمن بنود الشريعة الإسلامية؛
- 8- يمكن لأدوات الهندسة المالية الإسلامية المساهمة في إدارة المخاطر الائتمانية كونها أدوات أساسها الشريعة الإسلامية تدعو إلى عدم المخاطرة والقمار في المعاملات المالية، كما يمكن لبعض هذه الأدوات أن ينتج عنها مخاطر إئتمانية أيضاً كالمرابحة والإستصناع والصكوك الإسلامية؛
- 9- لإدارة المخاطر الائتمانية يعتمد بنك دبي الإسلامي على الحصول على الضمانات كأسلوب للتخفيف و إدارة هذه المخاطر ومن بين هذه الضمانات التحفظ على الأصول، رهن العقارات؛
- 10- قدرة البنك على التعامل مع المخاطر الائتمانية محدودة لأنها متقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: التوصيات

- 1- نشر الوعي والترويج لأدوات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق عقد المؤتمرات و ندوات علمية؛
- 2- يجب على البنوك الإسلامية توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بأدوات الهندسة المالية الإسلامية مع توضيح الفرق بين أدواتها وأدوات غيرها؛
- 3- حرص البنك على تكوين مهندسين ماليين إسلاميين لإدارة المخاطر الائتمانية بطريقة كفأة و شرعية؛

4- المتابعة الجيدة من طرف بنك دبي للعملاء ووضعيتهم المالية بصفة دائمة ومستمرة حتى يتمكن من إتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في عدم القدرة على السداد أو الإعسار والتوقف عن التسديد؛

5- ينبغي على بنك دبي الإسلامي سد النقص الموجود في الأساليب التي يستخدمها لإدارة مخاطره الائتمانية و ذلك بتطوير وإتخاذ أساليب أخرى للهندسة المالية الإسلامية الأخرى كالتأمين التكافلي؛

6- ضرورة التنوع في مختلف الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية المتاحة لإدارة المخاطر الائتمانية.

رابعاً: آفاق الدراسة.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى دراسة:

- 1- دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر شركات التأمين الإسلامي.
- 3- دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة العالمية.
- 4- أدوات الهندسة المالية الإسلامية كآلية بديلة للأدوات التحوطية للهندسة المالية التقليدية
- 5- دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير البورصات العربية.

قائمة المراجع

✓ القرآن الكريم:

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

✓ الكتب:

- 1- أشرف محمد دوابة، "دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية"، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، ط 01، القاهرة، مصر، 2006.
- 2- بن علي بلعوز و آخرون، "إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية"، دار الوراق للنشر و التوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2013 .
- 3- حربي محمد عريقات، " إدارة المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010.
- 4- سهام عيساوي، "الأدوات المالية المشتقة(أهميتها، أنواعها، وإستراتيجيتها)"، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2016.
- 5- عبد الكريم احمد قندوز، " المشتقات المالية"، الوراق للنشر و التوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2014.
- 6- نوري موسى شقيري، " إدارة المشتقات المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 01 ، عمان، الأردن، 2015.

✓ الأطروحات و الرسائل الجامعية.

- 1- أمال لعمش، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و عوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
- 2- أنيس محمد مياد، " التأمين على الإئتمان و دوره في إدارة المخاطر الإئتمانية و تعزيز عمليات التمويل (دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الإستفادة منها في سورية)"، رسالة ماجستير، قسم المعارف و التأمين، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2015.
- 3- حكيم براضية، " التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.

- 4- خديجة مناد، " العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجبيلي اليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- 5- ربيع بوصبيح العائش، " دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحفظة المالية(تحليل دور إستراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة 2007-2011)", رسالة ماجستير، تخصص مالية أسواق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 6- ساسية جدي، " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا و السودان"، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية و بورصات، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- 7- سمية بلجبلية، " أثر التضخم على عوائد الأسهم(دراسات تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996 - 2006)", رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 8- عادل بن عبد الرحمان بن أحمد بوقري، "مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 9- عبد الكريم قندوز، " التحوط و إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.
- 10- فريد مشري، "دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016 - 2017 .
- 11- محمد عبد الحميد عبد الحي، " إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية و المصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2014.
- 12- مريم سرارمة، " دور المشتقات المالية و تقنية التوريق في أزمة 2008"، رسالة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 13- موسى أحمد عبيد عمر، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على المصرف الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الاندونيسية)، أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، أندونيسيا، 2019 .

- 14- نجيب الله حاكمي، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
- 15- نوال بوعكاز، "حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 16- هاجر زراقي، " إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)"، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
- ✓ الجرائد و المجلات.
- 1- الجلي أبو ذر محمد أحمد، "الهندسة المالية (الأبعاد العامة و أسس التمويل الإسلامي)"، مجلة المقتصد، العدد17، مجلة فصلية صادرة عن بنك التضامن الإسلامي، الخرطوم، السودان، سبتمبر1996.
- 2- جميلة الجوزي، علي حدو، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية خاصة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري و بنك الشركة المصرفية العربية و بنك الخليج الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الإقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016.
- 3- حسين عبد الله الأمين، "المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة"، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، السعودية، 2000.
- 4- حنان محمد الميعوفي، محمد رضوان عبد العزيز، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مجلة الرسالة، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، 2017 .
- 5- دان بوج، "إدارة المخاطر المالية في الإستثمارات و المشروعات"، مجلة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، الشركة العربية للإعلام العلمي (الشعاع)، العدد 22، القاهرة، مصر، 2002 .
- 6- سعود بن ملوح العنزي، محمود علي السرطاوي، "صكوك المرابحة"، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 01، المجلد الثامن، الأردن، 2012.
- 7- سمية سلامي، ياسمينة إبراهيم سالم، "دور الحوكمة في التحوط من المخاطر في المصارف الإسلامية"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 01، المجلد 10، 2019.
- 8- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، " إدارة الغرر في التأمين التعاوني"، مجلة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 23، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010.
- 9- عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي، " نحو مشتقات مالية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1999.

- 10- عبد الكريم أحمد قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 02، المجلد 20، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007.
- 11- عبلة بريكي، شعبان فرج، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018،
- 12- عديلة خنوسة، محمد زيدان، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 17، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، جانفي 2017، جامعة الشلف، الجزائر.
- 13- محمد عود الفزيع، "تقويم معالجة تعثر المؤسسات المالية الإسلامية بإتفاقية إعادة الشراء في ضوء أحكام الفقه الإسلامي"، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، العدد 29، جامعة قطر، 2011.
- ✓ المؤتمرات و الملتقيات و المحاضرات.
- 1- أحمد بن عبد الله بن محمد الضويحي، "ضوابط الإجتهد في المعاملات المالية"، بحث في مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة و القانون، 2005.
- 2- الأخضر لقليطي، حمزة غربي، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية(دراسة ميدانية)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر، 2010.
- 3- حاج قويدر قورين، خلف الله بن يوسف، " دور منتجات الإبتكار المالي الإسلامي في تطوير الصناعة المالية و متطلبات تطبيقها"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019.
- 4- حسين بلعجوز، "إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها"، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة(منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة جيجل، يومي 6 و7 جوان 2005.
- 5- حلو بخاري، وليد عايب، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر.
- 6- سامي بلبخاري، بلال نظور، "الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الإقتصاد الوضعي و الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 05 ماي 45، قالمة، الجزائر، 20-21 ماي 2017.
- 7- شوقي جباري، فريد خميلي، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية من منظور إقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص: 18

- 8- صليحة بوزريع، زهية كواش، " الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب في ظل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية (دراسة إستشرافية)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16- 17، ديسمبر 2019.
- 9- عبد الباسط بوزيان، زهيرة غالمي، " دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (تجربة السودان نموذجا)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16- 17، ديسمبر 2019.
- 10- عبد القادر حيرش، " الهندسة المالية"، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة علوم التسيير، تخصص مالية البنوك و التأمينات، قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2017-2018.
- 11- عبد الكريم قندوز، "مراجعة نظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي و دورها في إبتكار و تطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى ملتقى: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، 5- 6 أفريل 2002 .
- 12- عبد الكريم أحمد قندوز، " الهندسة المالية و اضطراب النظام المالي العالمي"، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع حول: إتجاهات عالمية حول الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.
- 13- عبد الكريم قندوز، "إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التآصيل"، بحث مقدم إلى مؤتمر: المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- 14- عبد الكريم قندوز، أحمد مداني، " الأزمة المالية و استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، باتنة، الجزائر، يومي 5- 6 ماي 2009.
- 15- عمر ياسين محمود خضيرات، " دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الإقتصادية و المالية المعاصرة"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري 2011.
- 16- فريد مشري، سارة عمرو عياش، "مخاطر الإئتمان في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنكين بنك دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الإسلامي 2008-2012)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، ميله، الجزائر، 8- 9 ديسمبر 2013 .

- 17- لحسن دردوري، "دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعات المصرفية و إنعكاساتها على النظام المصرفي"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 .
- 18- محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، " منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع و التحديات و مناهج التطوير)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
- 19- محمد علي القري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة فقهية إقتصادية)"، بحث مقدم إلى ندوة التنظيم و الإشراف على المصارف الإسلامية، الخرطوم، السودان، 10-12 أبريل، 2000.
- 20- محمد علي دحمان، سهام شباب، "إمكانية إستخدام الصكوك الإسلامية كبديل للوسائل التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل تراجع حاصل الجباية البترولية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019.
- 21- محمد كريم قروف، "الهندسة المالية كمدخل عام لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
- 22- نوال بن عمارة، "إدارة المخاطر في مصارف المشاركة"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 23- هاجر سعدي، لامية لعلام، " دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار منتجات مالية إسلامية (العقود المالية المركبة نموذجا)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات و تطبيقات الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2014.
- 24- هند مهداوي، هاجر بوزيان الرحماني، " الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة (دراسة حالة الجزائر، ماليزيا و الإمارات العربية)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17، ديسمبر 2019.

✓ التقارير:

التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي للسنوات: 2016، 2017، 2018، 2019.

✓ المواقع الإلكترونية:

- 1- محمد سهيل الدروبي، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، بحث منشور على الموقع: www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع: 21 /03 /2020، ساعة الإطلاع: 10:30.
 - 2- محمد علي القري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي"، دراسة فقهية إقتصادية، من موقع محمد علي القري: www.elgari.com، تاريخ الإطلاع: 21 /03 /2020، ساعة الإطلاع: 12:00.
 - 3- محمد فوزي، "تنظيم و إدارة الائتمان في القطاع المصرفي الإسلامي"، بحث منشور على موقع: <https://al-sharq.com>، جريدة الشرق، تاريخ الإطلاع: 01 /04 /2020، ساعة الإطلاع: 14:30.
- 4- <http://www/adib/ae/ar>.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

- 1- Frank fabozzi, "the mathematics of financial modeling and investment management", wiley, new jersey united states of america, 2004.
- 2- Iman Karich, "le système financier islamique de la religion à la banque", larcier, Bruxelles, 2002
- 3- Mabil ali aljarhi. "Munawar iqbal, Islamique banking": answers to some frequent by asked questions, Islamic research and training institute development bank, jeddah, 1es edition, 2001.

الملاحق

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

١-٣ المرابحة

هي عقد نبيع المجموعة ("البائع") بموجبه أصل ما لأحد عملائها ("المشتري") على أساس دفعات موزعة بعد قيام البائع بشراء الأصل وقبضه وتملكه بناءً على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتألف سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

٢-٣ تمويل السلم

هو عقد تشتري المجموعة بموجبه كمية محددة من سلعة معينة وتسدّد ثمن السلم بالكامل مقدماً. في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه. تجني المجموعة أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من عميل السلم وبيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح. يتم احتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءً على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

٣-٣ الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث تتعهد المجموعة ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد عملائها ("المستصنع" أو "المشتري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق. على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً. على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح، ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ العمل، بالكامل أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع وبموجب عقد الاستصناع. قد تقوم المجموعة بتدوير الصانع أو المستصنع. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تتكبدها المجموعة) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد.

٤-٣ الإجارة**١-٤-٣ الإجارة متبعية بالتمليك**

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجها أصل ما لأحد عملائها ("المستأجر") (بعد شراء / حيازة الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبوعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة / لفترات إيجارية محددة، على أن يستحق الدفع بأجرة ثابتة أو متغيرة. تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة. كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والسيعة المعمول بها على مدار فترة الإجارة. يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد البائع الذي قدمه المؤجر. لتستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٢-٤-٣ الإجارة الأجلة

الإجارة الأجلة (الإجارة الموسوفة في الذمة) هي اتفاقية توافق المجموعة ("المؤجر") بموجها على تقديم، بتاريخ محدد في المستقبل، أصل بمواصفات معينة لتؤجره لأحد عملائها ("المستأجر") عند إنتمائه وتسليمه من قبل المطور أو المتعامل الذي اشترت منه المجموعة ذلك الأصل عن طريق الاستصناع. تحدد اتفاقية الإجارة الأجلة تفاصيل الأصل المؤجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الإيجار ومواعيد سداد الإيجار. أثناء فترة الإنشاء، تُسدد المجموعة للمطور / المقاول دفعة واحدة أو دفعات متعددة، على أن يتم احتساب ربح الإجارة الأجلة خلال فترة الإنشاء على أساس زمني مقسم على مدار فترة الإنشاء وعلى حساب دفعات الأجر. وتسلم مبالغ الربح إما خلال فترة الإنشاء كدفعة مقدمة من الأجرة أو مع دفعة الأجرة الأولى أو الثانية بعد بدء الإجارة.

٣ تعريفات (تمة)

٢-٤-٣ الإجارة الأجلة (تمة)

لا تستحق الأجرة في الإجارة الأجلة إلا بعد تسليم المستأجر الأصل من المؤجر. ويتعهد المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المؤجلة بتحديد فترات الإجارة وسداد مبالغ دفعات الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والسيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة. يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة الأجلة. يبيع المؤجر الأصل للمؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

٥-٣ المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد عملائها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأسمال المشاركة ("رأسمال المشاركة"). ويجوز أن تكون المساهمة نقداً أو عيناً وفقاً للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع المشاركة مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو ملكية عقار معين إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بتملك محل المشاركة بالكامل للتعامل. يتم تقسيم الأرباح وفقاً لنسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. يتم غالباً توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشركاء المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق. يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأسمال المشاركة غير المسدد. ويتم تقسيم الخسارة. إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشركاء في رأس المال. مع مراعاة أنه في حالة عدم إعمال الشركاء المدير أو مخالفته لتبوء عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن تقدم للمجموعة دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد حدثت بسبب قوى القاهرة. وأن الشركاء المدير لم يكن بوسعهم التنبؤ بذلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المشاركة.

٦-٣ المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين. يكون أحدهما الممول (رب المال) وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأسمال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب"). وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأسمال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقاً) من الربح الناتج. إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق. فبمجرد احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأسمال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد. أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة. وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة. شريطة لتلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى القاهرة. وأن المضارب لم يكن بوسعهم التنبؤ بها أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال. حسب الحالة.

٧-٣ الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين. يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل"). وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأسمال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل"). وهو الذي يقوم باستثمار رأسمال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يقدمها الوكيل للموكل يستحق الوكيل أتعاباً محددة ("أجر الوكالة") كميلاً مقطوعاً أو نسبة مئوية من رأسمال الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالباً توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق. فبمجرد احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأسمال الوكالة قيد السداد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد. أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة. وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة. شريطة حصول الموكل على دليل مقنع يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى القاهرة. وأن الوكيل لم يكن بوسعهم التنبؤ بذلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على الوكالة. حسب الحالة.

٨-٣ الصكوك

تتألف من شهادات تمثل موجوداتاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

١٠٩ التحليل حسب الفئة

| ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | إيضاح | |
|-------------|-------------|-------|---|
| ألف درهم | ألف درهم | | |
| ١٠,٣٤٠,٥٨٥ | ١٠,٠٩١,٣٢٤ | | الموجودات التمويلية الإسلامية |
| ١٨,٩٤٠,٤٨١ | ٢٣,٢٥٠,٠١١ | | مراibات سيارات |
| ٥,٩٩٤,٨٠٦ | ٦,١٠٣,٧٢٠ | | مراibات دولية - طويلة الأجل |
| | | | مراibات أخرى |
| ٣٥,٢٧٥,٨٧٢ | ٣٩,٤٤٥,٠٥٥ | | إجمالي المراibات |
| ٣٦,١٢٠,٧٠٩ | ٤٥,٩٧٧,١٦٠ | | إجازات |
| ١٢,٥١٠,٥٣١ | ١٢,٩٤٩,١٥٤ | | إجازة تمويل منزل |
| ١٥,٦٧٧,٧٣٧ | ١٧,٥٣٣,٦٥٠ | | تمويل شخصي |
| ٢,١٣٤,٨٦٩ | ١,٣٥٦,٦٦٢ | | استمناع |
| ٩٦١,٠٤٦ | ١,٠٥٦,٥٢٤ | | بطاقات ائتمان إسلامية |
| ١٠٢,٦٨٠,٧٦٤ | ١١٨,٣١٨,٢٠٥ | | ناقصاً: الإيرادات المؤجلة |
| (٣,٥١٦,٩٥٣) | (٤,٠٧٤,٨٠٣) | | ناقصاً: عقود الاستمناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين |
| (١٠٧,٢٣١) | (١٥,٨٤٣) | | إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية |
| ٩٩,٠٥٦,٥٨٠ | ١١٤,٢٢٧,٥٥٩ | | الموجودات الاستثمارية الإسلامية |
| ٦,٤٣٩,٩٠٨ | ٦,٦٩٨,٥٢٣ | | مشاركات |
| ١٢,٣٥٧,٦٨٣ | ١٣,٦٠٦,٥٥٤ | | مضاربات |
| ٢,٦٧٢,١٠٢ | ٤,٥٣٤,٢٥٩ | | وكالات |
| ٢١,٤٦٩,٦٩٣ | ٢٤,٨٣٩,٣٣٦ | | إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية |
| ١٢٠,٥٢٦,٢٧٣ | ١٣٩,٠٦٦,٨٩٥ | | إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية |
| (٥,٥٥٨,٦٥١) | (٥,٧٣٢,٦٦٨) | ٣.٤ | ناقصاً: مخصصات تخفيض القيمة |
| ١١٤,٩٦٧,٦٢٢ | ١٣٣,٣٣٤,٢٢٧ | | إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي |

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
١-٩ التحليل حسب الفئة

| ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | إيضاح |
|-------------|-------------|--|
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ٩,١٩٣,١٠٧ | ٨,٨٠٠,٣٦٣ | |
| ٢٣,٩٢٥,٥١٦ | ٢٧,١٧٤,٢٣٠ | |
| ٥,٠٤١,٣٧٩ | ٤,٤٤٨,٠٣٧ | |
| ٣٨,١٦٠,٠٠٢ | ٤٠,٤٢٢,٦٣٠ | |
| | | الموجودات التمويلية الإسلامية |
| | | مرايجات سيارات |
| | | مرايجات دولية - طويلة الأجل |
| | | مرايجات أخرى |
| | | إجمالي المرايجات |
| | | إجازات |
| | | إجارة تمويل منزل |
| | | تمويل شخصي |
| | | استصناع |
| | | بطاقات ائتمان إسلامية |
| ٥٢,٩٠٥,٢٨٩ | ٥٢,٢٥٨,٦٩٩ | |
| ١٣,٢٧٤,٤٨٢ | ١٤,٣٥٨,١٩٨ | |
| ١٧,٧٧٩,٧٤٦ | ١٨,٧٩٤,٨٥٦ | |
| ١,١٨٧,٧٢٤ | ١,٠٩٠,٣٣٠ | |
| ١,٢٠١,٨٦٠ | ١,٤٩١,٥٠٩ | |
| ١٢٤,٥٠٩,١٠٣ | ١٢٨,٤١٦,٢٢٢ | |
| (٣,٦٧٧,٨٠٥) | (٣,٧٢٦,٧٨٠) | |
| (٨,٤٣٠) | (٦,٧٩٩) | |
| ١٢٠,٨٢٢,٨٦٨ | ١٢٤,٦٨٢,٦٤٣ | |
| | | إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية |
| | | الموجودات الاستثمارية الإسلامية |
| | | مشاركات |
| | | مضاربات |
| | | وكالات |
| | | إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية |
| ٧,٨٠٦,١٢٢ | ٧,١١٤,٥٢٢ | |
| ١١,٧١٢,٥٣١ | ١١,١٣٤,٤٥١ | |
| ١٠,١٢٤,٤٣٦ | ١٤,٠٦٢,٤٩٥ | |
| ٢٩,٦٤٣,٠٨٩ | ٣٢,٣١١,٤٦٨ | |
| ١٥٠,٤٦٥,٩٥٧ | ١٥٦,٩٩٤,١١١ | |
| (٥,٧٢٧,٣٧٢) | (٦,٠٨٠,٦٨٣) | |
| ١٤٤,٧٣٨,٥٨٥ | ١٥٠,٩١٣,٤٢٨ | |
| | | إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي |
| | | ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة |
| | | إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي |

١٠٢-٤٨ ألقى تعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

يوضح الجدول التالي ألقى تعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بما فيها المشتقات الإسلامية. يتم بيان القيمة الإجمالية لألقى تعرض قبل تأثير الحد من المخاطر من خلال استخدام التقاليد التسوية الرئيسية والتقاليد الضمان.

| إجمالي ألقى تعرض ٢٠١٦ ألف درهم | إجمالي ألقى تعرض ٢٠١٧ ألف درهم | |
|---|---|--|
| ١٤,٧٦٧,٧٦٧ | ٢٦,٤٨١,٧٧٦ | أرصدة لدى البنوك المركزية |
| ٤,٥٤٦,١٩٧ | ٤,٦٧٦,٩٥٢ | المستحق من بنوك ومؤسسات مالية |
| ١٢,٥٢٦,٢٧٣ | ١٣٩,٠٦٦,٨٩٦ | موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية |
| ٢٣,٤٠٨,٦٦٠ | ٢٤,٠٢٢,٦٨٠ | استثمارات في صكوك إسلامية مقاسة بالتكلفة المخفضة |
| ١,٧١٧,٣١١ | ١,٩٦١,٧٣٣ | استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة |
| ٦,٩١٠,١٨٦ | ٧,٨٩٣,١٥٤ | نعم متدنية وموجودات أخرى |
| ١٧١,٨٧٦,٣٩٤ | ٢٠٤,١٠٣,١٩١ | |
| ١٤,٣٥٧,٠٨٠ | ١٥,٦٨٥,٧٨٢ | التزامات طارئة |
| ١٩,٨٧٢,١٦٥ | ١٦,٣٩٨,٤٢٣ | ارتباطات |
| ٢٠٦,١٠٥,٦٣٩ | ٢٣٦,١٨٧,٣٩٦ | الإجمالي |
| ***** | ***** | |

١-٢-٤٨ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو تمهيزات ائتمانية

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بما فيها المشتقات الإسلامية. يتم بيان القيمة الإجمالية لأقصى تعرض قبل تأثير الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات النسوية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

| إجمالي أقصى تعرض | إجمالي أقصى تعرض | |
|------------------|------------------|---|
| ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | |
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ٢٠,٨٧٨,٧٩٤ | ١٩,٥٩٨,٤٩٤ | أرصدة لدى البنوك المركزية |
| ٨,٢٩٧,٠٣٢ | ٦,٢٥١,٧٣٩ | المستحق من بنوك ومؤسسات مالية |
| ١٥٠,٤٦٥,٩٥٧ | ١٥٦,٩٩٤,١١١ | موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية |
| ٣١,٢٦٨,٣٢٢ | ٣٣,٣٤٣,٤٣٧ | استثمارات في صكوك إسلامية تُقاس بالتكلفة المملوأة |
| ١,٦٨٧,٨٢٤ | ١,٢٦٦,٢٣٥ | استثمارات أخرى تُقاس بالقيمة العادلة |
| ٦,٦٤٦,٤٥٥ | ٩,٤٠٦,٢٠٦ | ذمم مدينة وموجودات أخرى |
| ٢١٩,٢٤٤,٣٨٤ | ٢٢٦,٨٦٠,٢٢٢ | |
| ١٥,٤٣٢,٦٣٩ | ١٤,٤٥٤,٥٤٨ | التزامات مطابقة |
| ١٨,٦٨٦,١٥٤ | ١٩,٤٤٠,٤٦٥ | ارتباطات |
| ٢٥٣,٣٦٣,١٧٧ | ٢٦٠,٧٥٥,٢٣٥ | الإجمالي |

٢٠٢٤٨ تركيزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان

تتم إدارة تركيز المخاطر حسب العميل /الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع العمل. يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

| ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | |
|-------------|-------------|---------------------------------|
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ١٨٥,٧١١,٢٦٢ | ٢١٢,٩٩٢,٥٦٥ | الإمارات العربية المتحدة |
| ٤,٢٨٦,٥٤٤ | ٦,٢٦٣,٧٠٠ | دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى |
| ١١,١٧٧,٤٣٦ | ١٠,٤٨٤,٨٧٩ | جنوب آسيا |
| ٤,٠٢٣,٩٣٨ | ٥,١٣٨,٨٦٥ | أوروبا |
| ٤٧٥,٧٨٨ | ٧٩٧,٩٦٠ | أفريقيا |
| ٤٣٠,٦٧١ | ٥٠٩,٤٢٧ | دول أخرى |
| ----- | ----- | |
| ٢٠٦,١٠٥,٦٣٩ | ٢٣٦,١٨٧,٣٩٦ | الإجمالي |
| ===== | ===== | |

٢٠٢٤٨ تركزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان

تتم إدارة تركز المخاطر حسب العميل /الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع العمل. يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات التمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

| ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | |
|-------------|-------------|---------------------------------|
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ١٨٥,٧١١,٢٦٢ | ٢١٢,٩٩٢,٥٦٥ | الإمارات العربية المتحدة |
| ٤,٢٨٦,٥٤٤ | ٦,٢٦٣,٧٠٠ | دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى |
| ١١,١٧٧,٤٣٦ | ١٠,٤٨٤,٨٧٩ | جنوب آسيا |
| ٤,٠٢٣,٩٢٨ | ٥,١٣٨,٨٦٥ | أوروبا |
| ٤٧٥,٧٨٨ | ٧٩٧,٩٦٠ | أفريقيا |
| ٤٣٠,٦٧١ | ٥٠٩,٤٢٧ | دول أخرى |
| ----- | ----- | |
| ٢٠٦,١٠٥,٦٣٩ | ٢٣٦,١٨٧,٣٩٦ | الإجمالي |
| ===== | ===== | |

٢٠٢٤-٢٠١٨ تركيزات مخاطر ائسي تعرض لمخاطر الائتمان

تتم إدارة تركيز المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع العمل. يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

| ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | |
|--------------------|--------------------|---------------------------------|
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ٢٢٤,٤٢١,٢٧٩ | ٢٢٨,٦٩٩,٨٩٨ | الإمارات العربية المتحدة |
| ٩,٦٤٧,١٤٧ | ١٠,٣٦٤,٦٦٤ | دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى |
| ١٣,٤٠٥,٨٣١ | ١٤,٥٩٥,٣٤٩ | آسيا |
| ٤,٤١٦,٤٠٠ | ٥,٨٠٤,٤٠٣ | أوروبا |
| ٤٦٧,٦٠٦ | ٥٤٣,٣٤٩ | أفريقيا |
| ١,٠٠٤,٩١٤ | ٧٤٧,٩٧٢ | دول أخرى |
| ٢٥٣,٣٦٣,١٧٧ | ٢٦٠,٧٥٥,٢٣٥ | الإجمالي |

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٤٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٠٤٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢٠٢٤٨ تركيزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

فيما يلي تحليل القطاع الاقتصادي للموجودات المالية الخاصة بالمجموعة قبل الأخذ بالأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

| إجمالي أقصى تعرض ٢٠١٦ الف درهم | إجمالي أقصى تعرض ٢٠١٧ الف درهم | |
|--------------------------------------|--------------------------------------|-----------------------|
| ١٨,١٩١,٩٣٥ | ١٩,١٦٨,٧٨٦ | القطاع الحكومي |
| ٣١,٠٩٠,٢٧٣ | ٤٤,٥٨٣,٦٠٣ | المؤسسات المالية |
| ٣٥,٢٩١,٦١٠ | ٤٣,٠٦٨,٣٩٥ | العقارات |
| ١٧,١٩١,٨٨٨ | ١٨,١٣٩,٢٢٨ | التقاولات |
| ١١,٩٤٨,٢٢٦ | ١١,٢٨٥,١٧٩ | التجارة |
| ١٣,١٢١,٣٣٢ | ١٩,٧٦٣,٩٨٢ | الطيران |
| ٣٦,٩٦٤,٩١٧ | ٣٦,٥٤٢,٧٦٣ | الخدمات والصناعة |
| ٢٨,٨٨٢,٤٩٨ | ٢٩,٩٣٢,٦٢٧ | تمويل الأفراد |
| ١٣,٤٢٢,٩٦٠ | ١٣,٧٠٢,٨٣٣ | تمويل المنازل للأفراد |
| ٢٠٦,١٠٥,٦٣٩ | ٢٣٦,١٨٧,٣٩٦ | الإجمالي |

٣٠٢٤٨ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستند مبلغ ونوع الضمان المطلوب إلى تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم تطبيق التوجيهات المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للشركات، الرهن على العقارات والمخزون والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية.
 - فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للأفراد، الرهن على الموجودات والزهونات على العقارات.
- تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة لشركتهم التابعة، إلا أنه لم يتم إدراج هذه الامتيازات في الجدول أعلاه.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤٨ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢-٤٨ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢-٢-٤٨ تركيزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل القطاع الاقتصادي للموجودات المالية الخاصة بالمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

| إجمالي أقصى تعرض | إجمالي أقصى تعرض | |
|------------------|------------------|-----------------------|
| ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | |
| ألف درهم | ألف درهم | |
| ٢٣,٤٩٤,٦١٦ | ٢٧,٥٨٩,٩٠٩ | القطاع الحكومي |
| ٤٦,١٤١,٥٧٦ | ٤٤,٨٥٦,٦٢٠ | المؤسسات المالية |
| ٤٨,٣٨٦,٤٧٧ | ٥١,٧٦٤,٧٩١ | العقارات |
| ١٤,٢٣٣,٠٠٣ | ١٣,٨٣١,٧٦٨ | المفاولات |
| ١١,١٣٦,٣٥٥ | ١٢,٤٤٠,٤٤٨ | التجارة |
| ٢١,٨٥٢,٧٠٥ | ١٩,٨٠٨,٧٣٩ | الطيران |
| ٤٤,٧٤٢,١٩٩ | ٤٤,٧٧٨,٩٦٠ | الخدمات وقطاعات أخرى |
| ٢٩,٤٩٨,١١٢ | ٣٠,٨٧٤,٥١٨ | تمويل الأفراد |
| ١٣,٨٧٨,١٣٤ | ١٤,٨٠٩,٤٨٢ | تمويل المنازل للأفراد |
| ٢٥٣,٣٦٣,١٧٧ | ٢٦٠,٧٥٥,٢٣٥ | الإجمالي |

٢-٢-٤٨ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستند مبلغ ونوع الضمان المطلوب إلى تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم تطبيق التوجيهات المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للشركات، الرهن على العقارات والمخزون والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية. و
 - فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للأفراد، الرهن على الموجودات والرهنات على العقارات.
- تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة لشركائهم التابعة. إلا أنه لم يتم إدراج هذه الامتيازات في الجدول أعلاه.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

48 إدارة المخاطر المالية (تابع)

2-48 مخاطر الائتمان (تابع)

2-48-1 تحليل نوعية الائتمان

| الإجمالي ألف درهم | ارتباطات والالتزامات طرفية ألف درهم | تأمينية وموجودات أخرى ألف درهم | استثمارات في صكوك إسلامية واستثمارات أخرى بقيمة المعاملة ألف درهم | الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية ألف درهم | الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستعمل من بنوك ومؤسسات مالية ألف درهم | 2017 |
|----------------------|---|--------------------------------------|--|---|---|---|
| 8,280,820 | - | 580,828 | - | 8,899,991 | - | تعرضت الائتمانات بقيمة بصورة قربية |
| 227,827,220 | 22,081,204 | 7,217,226 | 28,981,112 | 121,007,549 | 21,188,228 | حالات تعرض دون التخفيض القيمة |
| 1,817,258 | - | - | - | 1,817,258 | - | غير متأخرة المداد ولم تعرض للائتمان في القيمة |
| 1,270,878 | - | - | - | 1,270,878 | - | متأخرة المداد منذ أقل من 30 يوماً |
| 231,507 | - | - | - | 231,507 | - | متأخرة المداد منذ أكثر من 30 يوماً وأقل من 90 يوماً |
| 22,081,204 | 22,081,204 | 7,217,226 | 28,981,112 | 121,007,549 | 21,188,228 | القيمة الإجمالية |
| 227,827,220 | 22,081,204 | 7,217,226 | 28,981,112 | 121,007,549 | 21,188,228 | القيمة الإجمالية لأقصى تعرض |
| (8,280,820) | - | - | - | (8,280,820) | - | مخصصات التخفيض القيمة |
| 22,081,204 | 22,081,204 | 7,217,226 | 28,981,112 | 121,007,549 | 21,188,228 | صافي القيمة التقريبية |
| 8,280,820 | - | 580,828 | - | 8,899,991 | - | 2016 |
| 117,828,187 | 21,225,218 | 5,225,287 | 28,128,321 | 112,000,018 | 19,212,521 | تعرضت الائتمانات بقيمة بصورة قربية |
| 1,231,822 | - | - | - | 1,231,822 | - | حالات تعرض دون التخفيض القيمة |
| 1,230,900 | - | - | - | 1,230,900 | - | غير متأخرة المداد ولم تعرض للائتمان في القيمة |
| 225,127 | - | - | - | 225,127 | - | متأخرة المداد منذ أقل من 30 يوماً |
| 22,225,218 | 22,225,218 | 5,225,287 | 28,128,321 | 112,000,018 | 19,212,521 | متأخرة المداد منذ أكثر من 30 يوماً وأقل من 90 يوماً |
| 22,225,218 | 22,225,218 | 5,225,287 | 28,128,321 | 112,000,018 | 19,212,521 | القيمة الإجمالية |
| 22,225,218 | 22,225,218 | 5,225,287 | 28,128,321 | 112,000,018 | 19,212,521 | القيمة الإجمالية لأقصى تعرض |
| (8,888,381) | - | - | - | (8,888,381) | - | مخصصات التخفيض القيمة |
| 22,225,218 | 22,225,218 | 5,225,287 | 28,128,321 | 112,000,018 | 19,212,521 | صافي القيمة التقريبية |

